



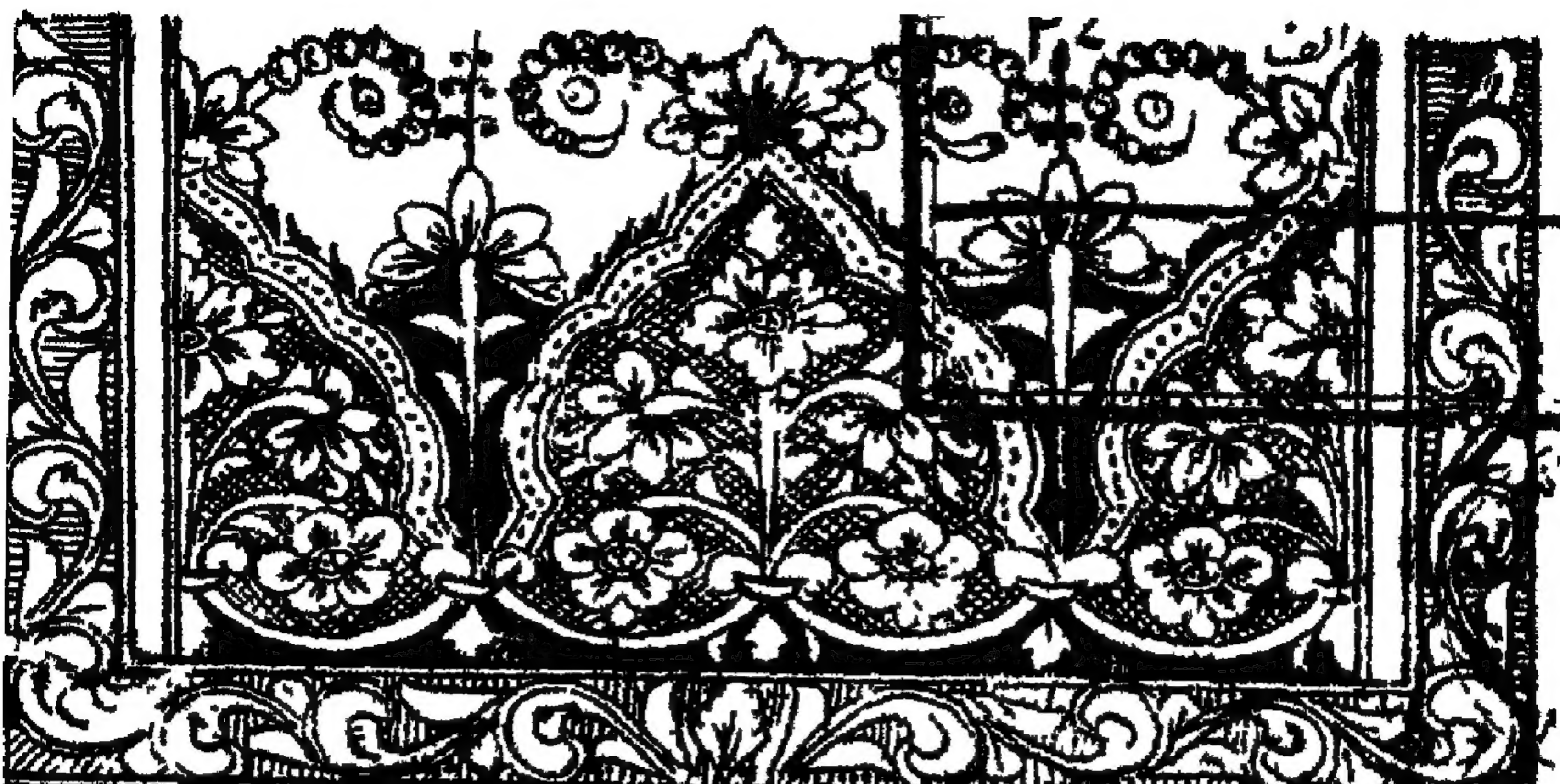
بِسْمِ تَعَالَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

وَدِينِ زَمَانِ بِرَمَاتِ آتَمِ سَعَادَتِ أَقْصَرِ كِتَابِ جَوَابِ مَسْأَلِ



از تصنیف آیت‌المجتهدین سید المتفقیین سلطان العلماء مولانا السید محمد علی احمد نقاش

دست‌نویس بنام مطبوعه گریه



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي شرفنا بمسكنك الأفاضل على وجوه المودة اللىمة ووفقنا الغسل  
شكوا لخدمة الأصنام عزالك <sup>الأكب</sup> أو الألباب الفخامة وثبتت أقدامنا على طريق  
متابعة سبيل الأمان المبعوث لك الخاص والعامة وهذا نال كروب سفينته آله  
البركة الكرام المعصومين صغار الذنوب وكبار الأثام وجعلنا من الذين  
باليد الرجل مكابد عابد العجل من الخصامة فشققوا <sup>أي بعد</sup> وفسدوا لهم يوم يؤخذ  
بالنوا والافدام فخره على ذلك حمدا كثيرا ونصلي على نبيه وأهليته الذين  
أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا سيما ابن عمه وصهره الذي وصي به  
الفقار أعناق المشركين ابتغاء مرضات رب العالمين وإعلاء كلمة الدين بلك  
اليامين وعرق الجبين بآبي هو أمي رفع كعب الكعبة البيت الحرام فخر عن جوارحه  
الأصنام جاهد الله يؤخرون وخير أجل من يصبر اليقين الأغيار أحد وأعانهم  
اخترصا العازع الفزار من أيدي الأشرار وولوا حرة الفجار من كان  
يرغمونه من الأشداء على الكفار ونسجوا نده يومئذ قتل الدار فتروك  
سيدا لأبوابين الأعداء والأغيار تشتمل على أصحاب الأغيار الذين

لم يرجعوا فحق على عقابهم ولم ينكثوا ببيعة الغدير لرفعة كتابهم اما بعد  
 فيقول الراجي غفوة العلى السيد محمد بن موسى الاول والاعلى خير الاجم اللوذى  
 جنتا السيد الدار على اوتى كتابهما بيمينهما يوم القيام وتبثا قدما على  
 الضراط يوم نزل فيه الاقدام ان ابغى ما يعنيه العاقل له اذ القرآن  
 واول ما ينفقه فيه كنوز الاماثر هو الاقفاة بسرا هلية العصمة  
 والمطهرات والركوب على سفن معادن الوحي والكرامة فانه للبعض من  
 شفا جواهر الفضة من اذهب النار من تخلف عنهم فقد غرق في عباب  
 بحار الهالك ومن لم يثبت هدايتهم ضل في اسوء المسالك كما انطق به  
 الايات ودلت عليه الروايات المتواترات التي اطلق الموالفون والمخالفون  
 تصحيحها ولا مجال لنصف في انكار تصحيحها وتصحيحها ومفادها  
 وجوب الاقتداء بالعترة الطاهرة كحديث الثقلين ومثل اهليتي  
 واثنى عشر خليفة واخوانها من الاخبار المتواترة فطوبى لشيعه الحق الذين  
 فضوا طرف اهل الضلال المتخلفين عن سفينة الرسول واله خير ال فاتهم  
 تشبثوا ناة بالقياس العامة ناسيا باول من قاس وتسكوا اخره  
 باستحسانا خرسية لا غواء الذاش بنذوا وصايا النبي في اهليته  
 وراع ظهروهم واكوا محبة اعدائهم الغاصبين في صدورهم فكيف  
 يترن بمودة الى اقرب قلوبهم بعد ان يكوى بحب الظالمين جباههم  
 وجنوبهم فهم على وفق ما قال القائل شعرتو دعدك ثم تزعم اني  
 صديقك ان الراى عنك الغارب ثم بينا الفايه تريد نظري في ربا

عليه السلام  
 غفوة العلى السيد محمد بن موسى الاول والاعلى خير الاجم اللوذى  
 جنتا السيد الدار على اوتى كتابهما بيمينهما يوم القيام وتبثا قدما على  
 الضراط يوم نزل فيه الاقدام ان ابغى ما يعنيه العاقل له اذ القرآن  
 واول ما ينفقه فيه كنوز الاماثر هو الاقفاة بسرا هلية العصمة  
 والمطهرات والركوب على سفن معادن الوحي والكرامة فانه للبعض من  
 شفا جواهر الفضة من اذهب النار من تخلف عنهم فقد غرق في عباب  
 بحار الهالك ومن لم يثبت هدايتهم ضل في اسوء المسالك كما انطق به  
 الايات ودلت عليه الروايات المتواترات التي اطلق الموالفون والمخالفون  
 تصحيحها ولا مجال لنصف في انكار تصحيحها وتصحيحها ومفادها  
 وجوب الاقتداء بالعترة الطاهرة كحديث الثقلين ومثل اهليتي  
 واثنى عشر خليفة واخوانها من الاخبار المتواترة فطوبى لشيعه الحق الذين  
 فضوا طرف اهل الضلال المتخلفين عن سفينة الرسول واله خير ال فاتهم  
 تشبثوا ناة بالقياس العامة ناسيا باول من قاس وتسكوا اخره  
 باستحسانا خرسية لا غواء الذاش بنذوا وصايا النبي في اهليته  
 وراع ظهروهم واكوا محبة اعدائهم الغاصبين في صدورهم فكيف  
 يترن بمودة الى اقرب قلوبهم بعد ان يكوى بحب الظالمين جباههم  
 وجنوبهم فهم على وفق ما قال القائل شعرتو دعدك ثم تزعم اني  
 صديقك ان الراى عنك الغارب ثم بينا الفايه تريد نظري في ربا

٣

النواميس لا هيبة ، ونكسر رايد فكري في حياض الاحبار النبوية و  
الاحكام الانبياء اذ انا برسالة فتح العزم من مولانا عبد العزيز المتخلص  
بالعزة قد نضمها في سلك حواشي العداية الحنفية واستدل بها على  
وجهه غواشي لا تكرار الشريعة الحنفية دفع فيها اعلام مخالفة اهل البيت  
الاطهار وذهب من اهل من ظفروا احكام النبي المختار تصديقها بالنظر  
كلام التحرير الجبر الاكرم والشيخ البهيد في الايجاع في المكعب في العاوم  
العقلية ، والتقليدية طويل لباغ في التعارف الفرعية والاصلية تاج  
المجاهدين في المتكاملين شيخ الاسلام والمسلمين الشيخ محمد باقر الخو والملة  
والدين محمد الطاعامله الله بالطاوه الشاملة ونور ضريح النور  
مراضيه الكاملة في محبت غسل لرجلين وصبر الخفين فانه اعلى الله مقامه  
ذكر في شرح اربعينه ما يقطع ايك القايلين بغسل الارجل ارجلهم من حيا  
ويقطع منه بكنى اهل الخلاف على غاية الاعوجاج ولا عتساف وان  
مسير الحق لا يستقيم عند اول المسكة من الاسلاف والاختلاف  
فما تشرف الناصب المذبذب بمطالعة شرح الاربعين لساطع المنور  
حله غاية التعصب العناد خاية الى اللاد على تقضيه بطامانضا  
النيار وتضاهي دعاوي السجاح هيها ليهيها ان الترياض والثواب النعامة  
من لكوي واية مناسبة الظلم من لنور لكن لم يجعل الله له نورا فماله  
من نور فربما عثرت على عثراته ، واطلعت على ترهاته راينها تاسعا  
كاذبا لاية من لا يمان من التحقيق ولا يشر عيناه في راي التديق فتم

٢  
تكملة من تبيين

عن سواعد الاجتهاد الى مرافق اسم الاجوبة على جولة شحاته بحيث  
تطامء دونهما الخائف والموافق وكشفت عن الشاؤم ففتت صبحا على السوء والاعين  
لاصحاب الشقاق وارباب النفاق ازاحة للبعد واحياء للسنة طلبا  
لرضا الله مويدا لدين جدي رسول الله فاجلت مهامه كلامه صوافن  
انظارى واظهر دون القدر عليه صقور افكارى فانبقتنا من المجرمان  
وكان حقنا علينا نصر المؤمنين وبادرنا الى تحرير مختصر منيف وموجز  
شريف ضارب بالصغى عن الاطناب الممل طابوا بالكتف عن الايجاز المخل  
فجاء بحمد الله الملك العلامة بعد مضى به من الايام كما ترى قالعا  
لغيرهم واصلهم حاصدا لزرعهم وبقاهم ناقضا لظهيرهم فنقض كل من  
فقراته مبطالا لغت السمان من هفواته بهذا مع تراكم افواج الضف  
وعساكر الافراض على الافاليم الجسدانية وتلاطم امواج الهوى ومكان  
الزمان بالجوارح الروحانية ولقد خطر بالبال على حسب الحال انزلاء  
بجمال ناصب ليع لال مانظ به بعضا هل لكمال شجاء عاجل هذا ولكن  
ستصل اجلا نارا الجحيم لقد حاجت الدين الله نفسه فغدرى واضمح عند  
الكرائم وماج الطبع مع طم وحسب معاذا الله من عضل الحليز وشمينا  
بالسيف لما سحر فانه لد ماء الاعلاء سافر بها انا اشرع في نقص كلامه  
مستعين برب العباد انه خير من سئل فجاد قال بعد البسملة الحمد لله  
الذى اعطى اعلام الدين ورفع الوية الحق المبين عزز قوا مجهدين  
في علاء كلمته بالسيف القائم وعزز بالايخافون في اجراء حكمه

مبنيان دوريت  
مبنيان دوريت

ن اضمحلت الحزن  
بي اضمحلت الحزن  
ن اضمحلت الحزن  
ن اضمحلت الحزن

7

[illegible]

ماشاء اللہ  
بنیتہ زوجہ  
ترمقہ اللہ باحسان  
بیچ البحرین

ابن ابی اسحاق

وغيرهم وطبقات اهل الاهواء وكنت بحمد الله اعلمهم واقهرهم ولهم في  
 طبقاتهم احدا جلد من المعترلة لان ظاهرا كلامهم موهة تقبله القلوب  
 وكنت ازيل تمويههم واما اهل الادعاء وامثالهم الذين يخالفون الحق فكانوا  
 بالكوفة اكثر وكنت اقرهم بحمد الله ايضا وكنت اعد الكلام افضل العلوم  
 وارفعها فراجعت نفسي وقد برت فقلت ان المتقدمين من اصحاب النبي  
 والتابعين لم يلتفتوا الى الخوض فيه بل مسكوا عن ذلك وكان خوام  
 في الشرايع وابواب الفقه فترك الخوض في الكلام ورجعت الى ما كان عليه  
 السلف وجالست اهل المعركة بذلك والله الحمد فالتزمت الاشياء  
 بالفقه ابتاعا للسلف اصالحا وارت جملة الفوائد المتعلقة بهذه  
 الكتاب الذي لم يؤلف كتاب مثله في هذا الباب لكن لما رايته اذق  
 العلوم تعليلا وتفسيرا واعرها تصويرا وتقديرها سيما فقط كلاما حقيقيا  
 فان نظره اذق الانظار وفكره اغنى الافكار ولا يخفى على وادى الباب  
 فضله وجماله فان الناس كلهم في الفقه عباله قد اشتبهت ذوى الصابغ علوت  
 وسمو تحقيقات تباعث وهي لا يسلم لجميع الامة ربيع العلم هو سبلو الله ثلثة اربعة  
 كنت اقدم رجلا وخر اخر الى ان فرض الله تعالى امانة المؤمنين وخلا المسلمين  
 الى من هو مغيض شاربيل لرافة على راعى قلوب العلماء عجزى نهار العطف  
 في لبائين اذهان لا ذكاء ضابط اقطار الامم بالحقرة القاهر ارباطها لا ق  
 بالشوك الباهرة حصا الصدا صير وحق ليقين النصص بالفقه العزيز  
 والنصر المبين ذوالمناقب والمقاخر الهمية هو قصبة السبوح في الدار العلية

على  
 اشياء ينبغي ان يتنبه  
 الى ما فيه من غيبات بعد  
 جبري فليس هو سبيلها انما

المويد بالتأيد ات النازلة من السماء المظفر بالجند الغبية على  
 الاعلاء مع اهل الاسلام على عبادة الاصنام مرقوم السن اهل التوحيد  
 البدر على سبيل التكميل يحفظ الدين عن الزيادة والنقصان حافظ الكتاب  
 والسنة على وجه الاتقان هو الحق ظل الاله بكمال اتباعه لاحكام الله الذي  
 ليس له في احوال العدل واهام الاحسان المائل والموازى الى المظفر محي الدين  
 محمد اوزبك نزيل بغداد عالم كبير بادشاه غازي اللهم تشييد اساس سلطنة بالنصر  
 الدائم المخلد والكد بناء دولته بالفقر القايم الموبد واتد نوال عاطفته الى  
 يوم الدين وخلد ظلال راحته على مفارق المسلمين فصارت لهم اهل التحصيل  
 بيا من افاضته عليه وكانت غرايم اصحاب التكميل ببركات عناياته في جمعها  
 بتوفيق الله العزيز وسميتها بفتح العزى لاهل لقية التوكل على الله وطيب  
 الهداية انه الوكيل في البداية والنهاية اقول ذكره البسملة في صدر كلامه  
 ليس بوجه بل وجه لان المقرر في تقدير الفعل المحذوف الذي يتعلق به بقاء  
 بسم الله ان يقدر بصيغة التكلم كقراء وابتداء كما فعله ايضا وفي تفسيره  
 وغيره في شتي فاذا كانت الافعال صادرة عن العباد بحسب اادة الله ومخلوقة  
 له تعالى زعموا لم يكن لتقدير صيغة التكلم عن اذ ليس المستحضر الا الله ولا الذي  
 والاستعانة باسمه غراسه وجه فان الاشعرة الاشعورية لما قالوا لو كان خالق  
 افعال العباد هو الله فمن المستعاز ومن المستعان وكيف الاستعانة وامام المختص  
 هذه الطائفة الكسبية من القول بالاسباب فلم يبق عليه دليل يحتم اليه بل غير معقول  
 فضلا عن ان يستعمل علمه في التصديق بوجوده من غير صورة فلا سند وحده

ألا التزم الحبر وإنه أتى به اضطراراً وكفى به عاراً علم أنه لا يكون مضاً  
 الاسم والله فائدة لا تحادهم مع الله عندهم وكان مع خالق الشر ثم الغدا  
 عليه كيف يوصف بالرحمن والرحيم وأما تصدير الكلام بحمد الملك المعظم مع مخالفة  
 عن متابعه أيمه الأندلس وكوبه مخالفة ثم يلهم السلام فهو ما يصحك عليه الخاص  
 والعام فإنه لم يفرق بين مقلد الحبر والشكر وحال التحسين والندامة وكيف  
 يرضى عاقل بأن من أتى بصاحب مخالفة الثقلين بحمد الله ويشترى عليه بلجملته  
 الاقتباس بالحمد لشعره بأن تأليفه نعمة من نعمائه سبحانه فمن ألفت كتاباً أو رسالة  
 في تحري الدين ومخالفة رسول رب العالمين لم يسمع له عد تأليفه نعمة فهو  
 دليل على كونه في التوحيد من المكارين لا من مزينة الشكر ثم لا يخفى على أهل الكفا  
 ما في فقراته من عدم مراعاة براءة الاستهلال أما قوله عزز قوم الخ فهو  
 وإن كان في نفسه مطابقاً للواقع لكن إرادة من هذه المحشة عجيب الأذنية  
 تعرض عظم مجال الخلفاء الراشدين الفاردين من الزحف في تاذي منه ازواجهم  
 قال ابن أبي الحديد لمعتز في بعض قضائده ع و اعجبك نسا ناً من القوم كثر  
 فلم تغشياً ثم هزل المدبراء وضاعت عليه الأرض من بعد رجها  
 والنصر حكم لا يدافع بالمرء وليس ينكر في حين فراره يدفعه أحد قد فرحوا وخيروا  
 وكذا ما ذكر من عدم الخوف في اجراء الاحكام من لومة الاليمان يختص بسيد المتقين  
 ويعتول الدين دون الغاصبين الظالمين لا فائدة كثيراً في التعرض بقوله التناهي  
 ألا الاسماء اما قوله طوبى للفرقة صبحاً على عموه لان كثر لنا فقير والموافقة  
 قلوبهم كانوا يجيئون دعاءهم طبعاً الى زخارف الدنيا او هم من القتل بل كان المنا

مع فقهه على  
 حوت الدين في الدنيا  
 البعثوا بالحق والبر  
 من غير تضرع الى الله

ان يقول طوطي لجان دعاء وجميع القلب فصارة السعداء وويل للمزاجاب  
دعاء وباللسادون الجذان فكان من الاشقياء واعمرا لا ينجح على من طلع على  
احوال ائمة انهم اخلون في الفقرة الثانية كما يشهد به سالي عمر عز خذ فيه  
عن كونا نصر المناقيد صرح به الغزالي في الاحياء وبقية عنه خير صحيح المسلم  
المؤمن لقول غير المستمل علم ان عليا كان يزعمه كاذبا غادرا خائيا قولا وعلى  
اولاده وازواجه الخ امثال الارواح تحية الطهيرة لا يساعدة حديث  
ام سلمة المشروعة في آخر الرسالة مع ظهور عدم طهارتها عن الزنا نوب  
بكل اجماع والمخالفة عايشة صريح وقرن في بيتك كونهما مع حفصة مخاطبة  
لصحت قلوبكما بيلزم التناقض كلام الله تعا عنه علوا كبيرا فالقول به مع  
عدم عصمة خرم القناد قوله في التثنية التي فيه اعتراف بالتشيش  
بالتكاتب الاولاد والارواح سبيحة وقد خالف الخليفة اعني الخليفة الاول  
كتاب الله وقول اهل البيت حيث غصب كاعن فاحمة وادها فلم تتكلم منه  
حتى ماتت الا ان يقول بعد موافقة بعض الارواح لا يضر مخالفة الكتاب  
واهل البيت وهي مضحكة النسوان فقد صدق على امامه واتباعه من التشيش  
بهم العيش شيئا وسيله سعيدا وحسبنا في الاراء به قول امامنا حسينا كذا  
الله قولهم شداء على الكفار الخ اما يصدر على الكفر غير الفراء واتباعه  
الاخيار دون المؤمنين لادبار الكفار والفجار بالفراض لا يشار كما هو  
على محاييف ولرب ولا يصبر او مسطوحا في غير واحد من الاسفار واذكره  
جلال الدين السيوطي في حاشية القاموس وترك ذكره احسن لحفظ

من اصحاب العلوم وكان  
يعلم حقيقته ويدين بالدين  
سرسول الله صلى الله عليه وسلم  
فمن سب على شي من انوارنا  
من قال بن لا خير طابع الامم  
في نساء النعمان من حديث ابي بكر  
جاءه امره في كتابات خليفة  
وقال وقال فماتت فانما هي  
بعد من قال ابن ابي قحافة  
فمن الذي لا غنا عند رسول  
في حاشية القاموس في حاشية  
من قال بن لا خير طابع الامم

من قال بن لا خير طابع الامم  
من قال بن لا خير طابع الامم  
من قال بن لا خير طابع الامم  
من قال بن لا خير طابع الامم

ناموسا تمت الكبار وكذا قوله رجاء بغير الحزم قال بل كان المنت  
 بحال خلفائه ان يقولوا شدة على اهل بيت رسول الله فرارون من الكفار  
 واما ما ذكر من حكاية يحيى بن شيان عن ابي حنيفة المشتملة على افعامه  
 المعتزلة فلقد بظاهر على من اطلع على ادلة المعتزلة في العدل وغيره  
 والافقه من الكلام يدل على كونه مخما من اهل الحق غاية الافحام وظاهر  
 ان اقرار المرء بنفسه غير مسموع مع ان رجوعه الى الفقه اما كان لتقر بالسلامة  
 وتخريب الدين وكفر اراء بحاله ما في التاريخ الصغير للبخاري حدثنا محمد بن  
 نعيم بن حماد قال حدثنا الفراء قال كنت عند سفيان فقع السمان فقال الحمد  
 كان ينفذ الاسلام عروة مؤلف الاسلام اشام منه وقال العيني في  
 المجلد الثالث من شرح صحيح البخاري وهذا البخاري مع شدة تعصبه وفطنته على  
 مذهب حنيفة لم يورد معصية منه حديثا واحدا وقد تعب كثيرا في تحصيل حديث  
 صحيح في الجهر حتى يخرج في صحيحه فما ظفريه انتهى وقال الشيخ عبد الحق الدمشقي  
 في شرح سفر السعادة ما حاصله ان الترمذي كان شدة التعصب لامة اهل القيا  
 والاجتهاد راسيا الامام الاعظم ابي حنيفة الكوفي قال بن خلكان في تاريخه  
 البريك ابي حنيفة يعاتب في سؤلة العربية فذلك ما روى ان ابا عمر بن العلاء  
 المقرئ النخعي المقدم ذكره سأل عن القتل من المتقل هل يوجب للقوام القتل  
 لا كما هو في مذهب خلا والامام الشافعي فقال له ابو عمر لو قتله  
 بحر المنجوق فقال ولو قتله يا ابا قيس والصلاب بن يقول يا ابي قيس انهم  
 وفي الكشاف عن مقاتل انه سأل ابا حنيفة هل تجب الصلوة في الجماعة في

مع رتبة البخاري  
 اقصاها

القرآن فقال لا يخضر في قتاله هذه الآية وتقلبت في الساجدين وفي  
 المختصر أخبار البشر ابن حنيفة بعائلة الميرة وقال العلامة جابر الله الزمخشري  
 في ربيع الأبرار قال يوسف بن ساهل بن داود حنيفة على رسول الله أربع مائة حجة  
 وأكثر قبل مثله إذا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجعلوا حنيفة  
 لا تجعلوا همهم بهيمة أكثر من هم المؤمن وأشعر رسول الله وقال أبو حنيفة  
 الأشعر مثله وقال البيهقي بالخيار ما لم يفترقا وقال أبو حنيفة إذا وجبت البيع  
 فلا خيار وكان يقرع بغير نسائه إذا أراد سفرا وقال أبو حنيفة إن القرعة  
 قمار انته وقال ابن الحوي في كتاب النظم في تاريخ الملوك والأمير أن الجملة يتفقوا  
 على طعن ابن حنيفة وسبب الغر الخ في الطعن عليه مشهورة وإليه قال بإسناده  
 عن سعيد بن مريوق قال سألت يحيى بن معين عن طلال بن حنيفة قال لا يكتب  
 وأيضاً قد كفر بأحذية محمد بن الفيروز زابادي صاحب القاموس قال ملا علي  
 القاري كتاب بدء صاحب القاموس حيث ترك المروءة والناسوس والطب في وصف  
 ابن العزيم إلى جميع نقد الجاهل أنه أفضل الجلائق ولعن في إمام الأئمة قتلة  
 الأئمة مولانا أبو حنيفة بل قيل وكفرة انته موضع الحاجة من كلامه روضة  
 الإسلام الغر الخ في كتاب المنحول في طعنه وقال فيه أما أبو حنيفة فقد قلب  
 الشريعة ظهر البطن وشوشن سلكها وخرم نظامها ثم قال لا يخفى فساد هذا  
 حنيفة في تفصيل الصلوة فلو عرضنا قاصداً على كل عاقل جلف لكأن لا يمنع  
 عن إتباعه فإن من أعشى مستنقم نبذ وخرج في حله كلب بوع ولحمين وحرم  
 للصلوة مبدأ صيغة التكبير بترجمة تركيا كان أو هندياً واقتصر من المظاهر

لقد قد قتلنا الجاهل  
 ما كثر الجاهل في زماننا  
 الخافض من زماننا  
 ما كانت نجمة من زماننا  
 وقد غاب بعضنا  
 ابن القوام في كتابه  
 في شرحه في كتابه  
 على من غلبه في كتابه  
 مذهب على الله لا يخفى  
 ويحجب عن الناس  
 من كلامه في كتابه

على ترجمة قوله هذان ثم ترك الركوع وبقية تقريرين لا تقع بينهما فلا يفرغ  
الشهادتين ثم يجثوا في آخر صلواته لا غير التسليم ولو سبقه جثا يعيد  
الوضوء في ثناء صلواته ويجثا بعد ذلك لأنه لم يكن قاصدا في حدثه  
الاول فيحل غرضه على الصحة فالذي ينبغي ان يقطع به كل ذي دين ان مثل  
هذه الصلوات لم يبعث بها نبيا ولا بعث محمد بن عبد الله بثناء الناس إليها انتهى  
ولعمري لو ذكرنا قياريه في العبادات والمعاملات لحال الكلام ولذا ذكر شيئا بسيرا  
يليق بان يضحك عليه الصبيان قال في جامع الرواة كان ابو حنيفة يرى لصا في الحرام  
ان ينظر الى العكوة وفيه هكذا ايضا في غسلة اهل البيت اذ كان على الدبر يظن  
الاصابه من يد اليسرى وفيه إشارة الى انه لا يدخل الاصابه الفرج احتراز عن  
التكاحر باليد عن محمد انا يد ظلها وقل محمد بن مقاتل نهات دخلها قال الفخر  
الرازي في التفسير الكبير في ذيل تفسير قوله تع حرمت عليكم امرها قتل الاله  
المسئلة الثالثة قال ابو حنيفة اذا تزوج الرجل امرته ودخل بها لا يلزمه الحد  
وقال تشافعي يلزمه ثم قال بعد كلام المسئلة الثانية قال ابو حنيفة  
المخلوقة من ماء الزاني تحرم على الزاني وقال المشافعي انها ليست بنتا فوجب  
ان لا يحرم وانما قلنا انها ليست بنتا لوجوب الاول ان ابا حنيفة ما لا يشترط  
كونها بنتا له بناء على الحقيقة وهي كونها مخلوقة من ماء ابيها ولو علم حكم الشرع  
بثبوت هذا النسب لكان باطلا على مذهب طرأ عكسا اما طرأ انه لو انه اذا شرب  
جارية بكرة فأنقضها واجلسها في داره الى ان تلد فهدا الولد معلوم انه مخلوق  
من فانه قلنا ان ابا حنيفة قال لا يثبت نسبها الا عند الاستلحاق ولو كان

مع انما انظر الى  
ما يقتضيه الرواد  
في انظاره مع انما  
انفسه به

مع انما انظر الى  
ما يقتضيه الرواد  
في انظاره مع انما  
انفسه به

سبب النسب هو كون الولد مخلوقاً من ماءه لما وقف بثبوت النسب  
 على هذا الاستلحاق أو انعكاساً فهو ان الشقة اذا تزوج بالغربية وحصل لها  
 ولد فابو حنيفة اثبت النسب مع القطع بانه غير مخلوق من ماءه انهم  
 موضع الحاجة من كلامه وفتاوى الكافوري رجل غاب عن امرئته خمس سنين  
 فنزوجت باخرو كانت المراءة تلد كل سنة ولداً فالاول ولد للنزوجة الاولى  
 عند ابو حنيفة وعليه الفتوى وفي فتح الباري شرح صحيح البخاري في باب  
 من لا يستطعم الباء قد اباح الاستقاء باليد بعض الحنفية لاجل تسكين الشبهة  
 وفي جامع الرموز لو قلت لكشفة ثوبك وغيرها لم يجب على الخسل كما في الجلال  
 وفيه ايضاً من كتاب الصوم لو لم ذكر بخرقة ما نعت بخرقة لم يكفر  
 كما في النية وفي البحر الرائق شرح كنز الدقائق في كتاب النكاح لو جامعها  
 بخرقة على ذكره لا يثبت الحرمة كما في الخلاصة وفي فتاوى قاض خا  
 عن ابي بكر الاسكاف قال اذا كل عين العصب عن الحنفية انه ياكل حلالاً  
 لانه ليس تملكه بالمضغ فيصير ملكاً له قبل الابتلاء وفي خزانة المفتين  
 غصب امرأة فزنا بها ثم ضمن قيمتها ورجل زنى بامته ثم اشتراها لا يحد وفي  
 التفسير الكبير قال ابو حنيفة واصحابه اعضاء الحديث بخسة حكما وينبى عليه  
 ان الماء المستعمل في الوضوء والحجامة نجس ثم روى ابو يوسف عنه انه نجس  
 خفيفه وروى الحسن بن زياد انه نجس نجاسة عظيمة وروى محمد بن الحسن ان  
 ذلك الماء طاهر واعلم ان قوله نعم انما المشركون نجس يدل على فساد هذا  
 القول لان كلمة نعم الحصر هذا يقتضي ان لا نجس الا المشرك فالقول بان

الغصب باب في  
 ما يخرج من جنسها من يورث  
 من ابنته ثم انزلها  
 في نكاحه فتبين حاله  
 ما بين الزوجين في شؤنا  
 فصل في ما جاء في النكاح  
 من كراهية ما لا يكره  
 من كراهية ما لا يكره

أعضاء المحدث بخسة مخالف للنصر والعجائب هذا التصريح يجرى في أن المشركين  
 نجس في أن المؤمن ليس نجس ثم إن قوم ملأوا القضية وقالوا المشرك طاهر والمؤمن  
 حال كونه محدثا أو جديا نجس فزعموا أن المياه التي ليستعملها المشركون في  
 أعضاءهم بقيت طاهرة مطهرة والمياه التي ليستعملها المسلمون في أعضاءهم نجسة  
 بخاسة غليظة وهذا من العجائب انتهى كلامه وفي جامع الرموز الشمس التي  
 محمد القسافي لو طهر الحظيرة اللحم المنصوب صار ملكا له بل حال هذا عندهما  
 وأما عندنا فيجعل ذلك الوضوء طعاما منصوبا فابتلع وفي فتاوى قاضيخان  
 من كتاب الخطر والأباحة ان غضب لداهم من قوم وخطب بعضهم ببعض  
 بملأها الغاصب في حق الحيوان للديري الشافعي قال بن شبر دخلت  
 وأبو حنيفة على جعفر بن محمد الصادق فقلت هذا رجل فقيه من العراق فقال  
 له الله الذي يقبس لذي برأيه أهون نعم إن بن ثابت ولم أعرف اسمه إلا ذلك اليوم  
 فقال له أبو حنيفة نعم أنا ذاك أصلحك الله فقال له جعفر أتق الله ولا  
 الذي يرأى أن أول من قاس برأيه إبليس ذقالنا خير منه فأخطأ فقيها  
 وضل ثم قال له اتحنن أن تقبس أسك من جسدك قال لا قال جعفر  
 فأخبرني لما جعل الله للملوح في العينين والمرارة في الأذنين والماء في  
 المنخرين والعذوة في الشفتين لا شيء جعل الله ذلك فلا أدرك قال  
 جعفر إن الله تعز خلق العينين فجعلهما شحمين وخلق الملوح فيهما مناسبا  
 على أهله وكولا لا إلا أن اتفاد هبنا وجعل المرارة في الأذنين مناسبا عليه وكولا  
 ذلك ليجت المذوق فأكنت دماغه وجعل الماء في المنخرين ليصعد منه النفس وينزل

ويجده منه الریح الطيبة من لریح الرديہ وجعل الخدوبہ فی الشفتین لیجدين  
ادمنۃ الطعم والمشریب ثم قال فی حنیفہ اخبرنی عن کلماتها شریک وانحرها ایما  
ما هی قال ادشر قال جعفر ہی کلمہ لا اله الا الله فلو قال لا اله ثم سکت کان  
مشراً ثم قال ویک ایما اعظم عند الله اما قتل النفس التي حرم الله عز وجل  
بغير حق والزنا قال بل قتل النفس فقال جعفر ان الله تعز قد قبل فی قتل النفس  
شهادة شاهدين ولم یقبل فی الزنا الا اربعة فانی یقول فی القیاس ثم  
قال وایما اعظم عند الله الصوم والصلاة قال لصالح قال فما بال الحاضر  
نقض الصوم ولا نقض الصلاة اتق الله یا عبد الله ولا تقس لدین برایک  
فانا نقض غدا ومن خالفنا بین یدیک الله تعالی فنقول قال لله تعز وقال رسول الله  
وتقول انت واصحابک سمعنا واربنا فی فعل الله تعالی بنا ویکر ما شاء الله  
ولنقتصر فی ذکر فضایحه علی ذلک القدر فانها لا تکاد تحصى وهی فی الاشهر اربعین  
لا یخفى علی ولی النعم ومن لا یکفیه الیسیر لا یکفیه الکثیر واما باقی اقول الله  
فلیس لنا عرض بنقضه فنضرب عنه صفحا ونطوئ منه کسحا ثم قال فی شرح  
ما يتعلق بقول صاحب الهدایة قال الله تعز یا ایها الذین امنوا اذا قمتم الی الصلوة  
فاغسلوا وجوهکم الایة وفرض الطهارة غسل الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس بهذا  
النص لفظه هذا قوله بهذا النص علم ان فی طهارة الرجلین اربعة احتمالات  
وقد صار کل واحد من اذهاب الجمیع مذهب او دال ظاهر علی الاصفهان ومن تبع  
والخیر مذهب ابی علی الجبائی المعتزلی ومحمد بن جریر الطبری الذی هو اجل من الشیعة  
لا محمد بن جریر الطبری الشافعی الا ما کذا فی الوهاج والمسیرة الامامیه والغسل

مذهب لصحا والتابعين والائمة الاربعة وغيرهم من اصحاب السنة ولما  
 قال هل الحق الغسل ثابت بكتاب السنة واعترض عليه بانكم وجهتم  
 قراءة النص في قوله وارجلكم بوجهين الاول لعطف على الوجوه كالأول  
 الثاني تقديرا غسلا واخرج انتم في الثاني منها سواء فان بابا لتقدير  
 واسع ولكل منا ان يقدم ما يوافق مذهبه فيبقى الاول عن العطف  
 على الوجوه وانه كما لا يخفى محل بنظم الكلام لانه يصير من قبيل ضربت يدا وعمروا  
 واكرمتم طالدا ويكره ان يجعل بكرة عطف على زيد وارادة انه مضموم بكم كرم  
 وهذا مستحجج ايتفق منه الطباع ولا يقبله الاسماع فكيف يحتمل اليه  
 ويجعل القران عليه فتعين اما العطف على محل للرؤس واما جعل الواو  
 للمعية وكل من ماصحح فيما ندعيه وقد حملت قراءة الجرح على مسهل الخفير تارة  
 وعلى الجوارزة وعلى العطف على الروس لا مقتضى في صلب آخر وعلامة ظاهر الاصل  
 الاخرى وهذه محال بعيدة وتوجيهها غير سليمة اما الحمل على مسهل الخفير  
 فبعد ظاهر اذ لو نجز لها ذكر ولا دلت عليها قرينة ولبسها في الجواز  
 جدا فكيف تعدون في الآية عن الظاهر وتحمونها على هذه المحل التادير  
 الغير المتبادر واما الجرح على الجوارزة فضعيف جدا فذكر اكثر النفاة فكيف يليق  
 الركون اليه وحمل كلام الله عليه ثم مزجونه فانما جوه بشرط ان لا يتوسطه  
 العطف وبشرط ان لا يكون خبر خبر والشرطان مفقودان في الآية الكريمة  
 فالقول به عدل عن الطريقة القوية والجمادة المستقيمة اما العطف على الروس  
 لغسل غسلا خفيفا شبيها بالسجود وان اوردته حصة الكثرة لكنه ظاهر الاثبات

فان المعطوف في حكم المعطوف عليه باتفاق النجاة وهل يليق من رتبة ان يقول  
 اكرمت زيداً وعمراً وسحر خالد بكربط بكربط خالد لا لمشاركته في السحرة بل للدلالة  
 على ان الكرامة كان اكراما قلبيا لا تشبها بالسحرة وايضا اذا اريد بالسحر بالنسبة  
 الى المعطوف عليه حقيقة بالنسبة الى المعطوف الغسل التشبيه بالسحر يمكن  
 استعمال اللفظ في الحقيقة والمجاز وهذه اما يلحق بالتعمية والاغاز والعجب  
 ان الزمخشري صنع في هذه الآية من حمل الامر في اغسلوا على ما يشمل الوجوه  
 والندب قال ان تناول الكلمة لمعنيين مختلفين من باب الاغاز والتعمية  
 ثم انه جوز مثل هذا واما ما اشد للتمية من السنة فهو معارض بمثل المرو  
 عندنا وما نقلتوه من ابن عباس يكذب به ما اشتهر عنه ونقلتوه في كتبكم  
 من ان مذهبه المسير وقد نقله الفخر الرازي واما حديث عبد الله بن عمرو هو  
 قال تخلف النبي في سفر فسا فرناها فادركنا وقد ادهقنا العصر فخرجنا نتوضؤ  
 ونسير على ارجلنا فنادى يا علي صوب لالا عقاب من النار هذين او ثلثا فبعد  
 تسليمه لا يدرك الا على امره صلى الله عليه وسلم بغسل الاعقاب فلعله نجاستها  
 فان اعرب الحجاز ليس هو اثمهم ولمشيم حفاة في الاغلب كانت اعقابهم تنشق  
 كثيرا وقما تخلو عن نجاسة الدم وغيره وقد اشتهر انهم كانوا يبولون عليها  
 وينزعون ان البول على رجليها فان صد عنه امر بغسل الاعقاب فلعله كان  
 لذلك تراشته فطن انه من الوضوء ثم نقول ان عبد الله بن عمرو الذين  
 توضؤوا وصحوا ارجاعهم كانوا من اصحاب رسول الله ولا شك انهم كانوا اعلم منا  
 ومنكم ومن فقرها لكم الاربعة بسنن رسول الله لمشاهدتهم افعالهم وسماهم

اقوال الصغير واسطة خصا الامور المنكرية على يوم كالوضوء ولا ريب ان مسهم  
 رجلاهم كما رويوه عنهم لم يكن تشهيدا من عند انفسهم بل لاعتقادهم انه  
 من الوضوء لشاهدتهم او سماعهم ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الحد  
 انه صفاهم عن السحر بل غاية ما تضمنه الحديث امرهم بغسل اعقابهم ولا يخفى ان  
 تخصيصه الصلوة والسلام بالاعقاب سكونه عما فعلوه من السحر بل تقريرهم عليه  
 ظاهر فيما قلنا من انه لا يراد بالغسل مما كان لازالة الخبث لئلا يفسد في هذا الحد  
 كالاية الكريمة عند التامل لما لا علينا انتهى انتهى ما اردنا ذكره من كلام المخالف  
 اقول علم ايها الالمع والفتن العجز مسر الله عنك لشرك وفساد منك  
 ادناس كل محد وثرا وانا وان التزمنا في هذه الرسالة الراقية والعلالة الشا  
 ان تغسل يواد ما حبر المناصب غسل الرجلين عن لواح افئدة اهل الانصاف  
 ونقطع ايديا ذكره من حجر اهل الخلاف وارجلها من خلاف بمسح النقوض على  
 ادلتهم التي لا تفرقا كالحلاف وشبههم التي استلج الجدل والاعتساف بطرعا  
 جواز الاقدام على القول بوجوب غسل الاقدام لكن بنى اولا بفتح قول حصار الهداية  
 لتلايق محرمات عن نقوضنا عند اهل الهداية فنقول قوله هذا البض نرضى على الخلاف  
 عن الصراط المستقيم والنجى القويم فان التامل في الاية الكريمة يتبين لعدم  
 دلالتها على مطلوب الغاسلين وعظماء الاصحاب والنصفين من علماء مذهب  
 قلاعة فوانا نأخذ التعلية مذهب الماسحين ببيان انه قراء نافع وابن حاتم ويعقوب  
 والكسائي وعاصم رواية حفص وارجلكم بالاضرب والباقيون من القراء ومنهم  
 حمزة وابن كثير وابو عمرو وعاصم رواية ابى بكر عنه وارجلكم بالجر والحسن بن

على ان هذا هو الكلام  
 يخرج الذي نقده  
 المناسب

بالرفع ولا ريب في ان قراءة الجركا نص من ذهب لاهامية كما سياتي وقدر النص  
 وان كانت في بادى الزعم ونداهم لكن النظر في القبح كما بانها لو حملت على الغسل  
 صار كلاما عاما خارجا عن لفظة القبح اذ حال جملة في اخرى قبل تمامها  
 واما في الرفع فتقدره غسوة ومسحوسا يغيب لثاني اقرب للقرب وبالجملة الحكم  
 يكون الاية نصا الغسل على الاطلاق يدل على غاية ما عوجا به والشقاق كيف  
 ولو لم تكن ظاهرة في المسح كانت لاقل محتملة كايها لان تكون نصا في الغسل فلا يحسن  
 ان يستدل بها عليه بالاستقلال فاذا جاء لاحتمال بطل الاستدلال فكيف اذا كانت ظاهرة  
 في المسح على كلتا القرائين مع انه قد روي لفرقيان عن ابن عباس انه قال ان  
 في كتاب الله المسح ويأبى لنا سلا الغسل وقال لشعبة من اهل السنة نزل  
 جبرئيل بالمسح وقال قتادة منهم افترض الله غسلين ومسحيز وسرك  
 التغلبين على قال والله ما نزل لقرا ان الايام مسح وقال لوضوء غسلتان  
 ومحتان هذه اظهري لدل منشور السبوع على ان الفخر الذي مام اهل السنة  
 امر بليته في جواب حجج الماسحين الى ان الاخبار تدل على الغسل وهو مشتمل على  
 المسح دون العكس وان الغسل اقرب للاحتياط فوجب لمصير اليه كذا  
 قال في التفسير الكبير وحمل الدين ابراهيم بن محمد في الفتوحات بان  
 من يقول بالمسح في هذه الاية اقوى وسند كعبارة بتمامها بما سيجي  
 فانظر الى ان هؤلاء مخاريب العلماء وهذه الروايات التي ردها عن اصحاب  
 رسول الله صلى الله عليه وآله كيف تنادي باعلى صوتها بوجوب المسح واجماع اهل البيت المطهرين  
 عزائلا يا والذنوب العارفين بيقاسير قاق القرآن بالانفاق موبد له

والروايات عنهم فذلك أكثر من أن نحصى وأشهر من أن نخفى فكيف يحكم  
 حجة الهداية بحكم هذا النص ويوجب الغسل هذا على طريق الإجماع مستطير  
 على تفصيل ذلك في نقض أقوال المحققين الموقر فيظهر أن الماسحين هم أهل البيت  
 وعلى الله التكلان في البداية الزهانية والنظيفة لأن عنان سيوح العالم  
 إلى ببداء دفع كلام المحققين نقل قول الذي هو رجل من الشيعة لهذا كذب  
 واقتراء فان وجوب المسح من ضربات هذا الإمامية ومنكر ضرورة علمنا نخرج  
 عن التشيع كما أن منكر ضرورة الدين يخرج عن الإسلام فكيف يقال أنه من  
 الشيعة وقد اعترف أهل السنة أن المسح مذهب أهل البيت فكيف يجوز  
 الحصول أن ينكره شيعي ما لم نعم هو الطبر الشافعي كما صرح به السيد نور الله  
 نور الله مرقدنا قلا عن بعض المخالفين كما سيأتي وليت شعركم فها  
 المودع عن كونه من أهل نخلته وأحوال أن كثيرا منهم قالوا بالتخيير فلا  
 مفرا من الاعتراف بكون التخيير مذهب بعض المتأخرين بأهل السنة كيف  
 وقد قال الجبائي كما اعترف هو أيضا وقال بالحسن البصري كما في التفسير  
 الكبير وذهب إليه محالدين في الفتوحا وهو من عرفاء مذهبهم من أهل  
 الكشف الكرام حيث قال أن مذهبنا القميص المسح بنجاء الكتاب الغسل  
 بالسنة قول ومن الإمامية الخرافة قول لا مذهبهم فحسبيل هو مذهب  
 أهل البيت وكبار الصحابة والتابعين قال الفخر الرازي في التفسير الكبير  
 أن الفقهاء نقل في تفسيرهم عن ابن عباس بن عباس بن مالك وعكرمة الشجر  
 وابن جعفر محمد بن علي الباقر أن الواجب المسح وهو مذهب الإمامية انتهى



الفتوح الملكية وهي مذكورة في كتاب هامة ايضا قال محمد بن زوايا القراء  
في قوله تم واجلكم بغير اللام وكسر من اجل العطف على المسوح فالحفص  
او على المسوح فالفتحة من ذهب ان الفتحة في اللام لا تخرج عن المسوح فان هذه  
الواو قد يكون واو مع و او المعية تنصب تقول قام زيد وعمر اتريد مع عمر  
فحجة من قال بالمسح هذه الآية اقوى لانه لا يشارك القائل بالغسل في الدلالة  
التي يعتبرها وهي فتح اللام ولم يشاركه من يقول بالغسل في حفظ اللام انه  
كلامه فانظر حين الاضاف كيف اسقط هذه العبارة من البين وذكر  
باقي كلام الشيخ بالشين والمين ولعمري قبل اذا الفتحة جلبت الحياء فاصح ما  
وكتاب الادب ليس لنا در الوجوه من شاء من وليائه فليظفر فيه حتى يظهر عليه  
حقيقة الحال ثم قال قول الكلام في هذا المقام طريقان الطريق الاول دفع  
الاعتراض المذكور وجعله كالمباء المنثور وهو مشتمل على تخمين النعم الاول  
متعلق بالكتاب لكون قراءة النصب بيل قويم وبرهان مستقيم على وجوب الغسل  
اذ لا بعد لمسح ولا بعطف على المحل لان تقدير الفعل الخاص بالعطف على المحل  
بالام من جنس التباس المعنى المقصود بما بناقضة لا قضاء التجوز القرينة المعينة  
للملاد وهم هنا يتحقق الالتباس اما على وجه الالتزام فلان المعارض قد اعترف به  
حيث قال نحن وانتم في الثاني منها اي دون الاول سوء فان باب التمسك  
واسع ولكل من ان يقدر ما يوافق مذهبه ويبان للاعتراض ان التمسك وانه يبين  
تقدير الغسل والمسح ينافي رفع اللبس عن المسح واما على وجه التحقيق فتبين  
عطف رجليكم على ايديكم وهو العطف على لفظ المعز الذي هو الاصل في قوله

توجيه عام إلى المعطوف عليه إلى المعطوف بها كان أو بعيداً أو هذه الأماكن على الوجه  
الإحسنى متحقق في هذا المقام لأن المسح بالرؤوس في العبارة منطوق بالأيدي  
المغسوقة المبتلة ومناسبة مناسبة قامة فلا يكون هذا الكلام من قبيل  
فترديد أو عمراً أو متناً للدونكرابارة لأن بكرامته وكرامته بل هو من  
قبيل قولك اغسل يدك وامسح بالمنديل وجا طي وامسح يدك  
المغسوقة بالمنديل بناء على أن المسح يتعدى إلى مفعولين البتة كقوله  
وسحت بالستين عصفاً لا مثلاً ولا دلالة لهذا الكلام على تقدير مفعول سوى  
اليد المغسولة مع أنه لو قد را مسحوا وعطف على المحل يكون تقدير الكلام حينئذ  
امسح برؤوسكم وامسحوا برؤوسكم والباء في الأصل ليست لا بمعنى الاتصال  
صريحه سيوبه وقالوا معناها الحقيقة العام المجمع عليه وقد دخل باء  
الاتصال وسيلة حقيقة وحكماً إذ يتوسل به إلى المقصود وهو الاتصال  
به والوسيلة لا تقصد زائدة على ما حصل منه المقصود واللام تكرر وسيلة  
إليه والمقصود ههنا اتصال المسح باليد بالراس يحصل من بعض الرأس لكن  
الرأس أكثر مقدراً مما نعرف مسحه من اليد ولم يقر دليل في الكلام على كون  
الاستيعام مقصوداً مثلاً لبعض من هذا الوجه وأيضاً نقول المسح قد يقع  
ههنا إلى الألة وإلى المحل والباء التي تصلته للاستعانة تدخل على الله كقولك  
مسح بيدي المنديل فاذا قلت لا فوط دخلت الباء على محله كقولك مسح بيدي بالمنديل  
شبه المحل بالألة فلا يدل على استيعام المحل لأن الألة وسيلة والوسيلة  
تؤخذ بقدر ما يتوصل به إلى المقصود هذا على طريق التحقيق وأما شبيه الألة

فتقول قد صرح المصنف في كثير من مصنفاته بأن الباء في قوله تم وامسحوا  
 برؤسكم للتبعض ولا يخفى أنه إذا وقع العدل على سكون يقندا لتبعض المسلوب <sup>لغير</sup>  
 الاستيعاء أو يحتمل الاستيعاء والتبعض يدل على إرادة الاستيعاء إذا العدل من  
 التبعض إلى التبعض بالكلية كما أن الجملة الفعلية تفيد الحدث والجملة الاسمية تقتل  
 الحدث والدوام فإذا وقع العدل من الفعلية إلى الاسمية تفيد الدوام وإذا كان  
 للأعراض عن الحدث بقصد الحدث ثبتت فرضية استيعاء مسير الرجل ولم يقل أحد <sup>من</sup>  
 المسحكين بل لم يقل أحد منهم باستيعاء ظهر القدم ولا يجعل لواء معنى مع <sup>ن</sup>  
 الأصل في أصل الفعل غير كافيه في المفعول معه بل لابد من المعية ولا شك  
 أن وجوب مشاكاة مسير الرأس ومسير الرجل في زمان واحد ومكان واحد مما لم  
 يرد به الشرع عند المسحكين أما القرب فلا يؤثر عند وجوب المشاكاة هذا بطائفة على أن  
 الجري لاحتمال الحصول على تعريض قراءاة النصيب مذهب فيها وأما الكلام على الوجه  
 الكلي المبطل لها وغيرها فهو أن الكعب الواقع في هذه الآية ليس غاية للمسحكين  
 الكعب الواقع في هذه الآية كعب متعادي في كل رجل والكعب المتعادي في كل رجل  
 ليس غاية للمسحكين الكعب الواقع في هذه الآية ليس غاية للمسحكين فليكن غاية لغسل القدم  
 القابل للفصل وهو المطلوب والصغر فلو جهين الأول أن المراد من قوله أيديكم  
 وأرجلكم أي أيديهم وأرجلهم أو أكثر من ذلك لا سبيل إلى الأول لأنه لا يصح <sup>فذلك</sup>  
 إلا إذا كان هذا الخطاب متعلقا بكل واحد من المومنين بملاحظة الانفراد فإن  
 أيها المومنين وأرجلكم على الاجتماع أكثر من الاثنين في الواو وعلى هذا التقدير  
 لا يصح جمعية الوجوه والروس فلا يصح الأهر بغسل الوجوه ومسح الرؤوس

بالنسبة الى المؤمن المنفرد ولا شك ان الخطأ واضح ان يكون الملاحظة  
واحدة وأيضا وجه المعدول من الكعب الى الكعبين بعد ذكر الأيدي  
الارجل فائدة اليدين والرجلين قعين الثاني ولما امتنع انقسام  
الاثنين من حيث انهما اثنان على الزايد على الاثنين يكون الكعبان  
الكائنان للمؤمنين بتوسط الارجل طبعاً ووضعاً مقابلين بكل واحد  
من الارجل ولا وبالذات مقابلين بكل واحد من المؤمنين بتوسط  
كل واحد من الارجل فيكون الكعب الواقع في هذه الآية متعدياً في كل رجل  
والألا يصح احداً التقابلين وهو تقابل الكعبين بالارجل مع كونه تقابلين  
اولياً والثاني ان العدل من صيغة الجمع اي الكعب بعدايتاً عن غرضه  
المرفوع على المرفقين ومن لفظ المفرد اي الكعب مع كونه مقتضى الوحدة  
يدل دلالة بنية على انه تقدس لم يجعل كل الكعبين كل من الفرق بل اعتبر  
الكعبين بالنسبة الى كل رجل اما الكبرى فلانه قد ثبت باتفاق الموازين  
والمخالفين ان الكعب الذي هو غاية للمسبح عند الماسحين واحد في كل رجل  
قطعاً لا متعدياً فان كعب لرجل لا يطلق على معنى سوا المعاني الاربع بالاتفاق  
احدها فيه ظهر القدم امام الساق والثاني نفس المفصل الثالث العظم  
الثاني المستدير الموضوع تحت عظم الساق حيث يكون مفصل الساق  
والقدم ذواتا طرفان ثنائان منها داخلان في حفرة العقب واثنتان  
اختران بدخلان في حفرة عظم الساق الرابع احد النابتين عن يمين القدم  
وشمالها ومن البين ان الكعب غاية للمسبح بالتحال الثاني الاول على اختلاف القول

الماسحين وهو بكل واحد من هذه المتخالفات واحد غير متعدد في كل رجل  
 فان الكل لا يتعدى بتعدا لاجراء واما بالمعنى الرابع فليس غاية التمسك بالاجماع  
 المركب لمشمل على اتفاق اعلم اهل بيت النبي اتفقوا على هذا الكلام  
 المغسول المرذول مسموح بان يتنقوض باهله مدخول بايرادات فاهرة لان  
 قوله اذ لا يقتدر الى قوله لا مقتضاء الحق القرنية المعينة للمراد باطل اما ولا  
 فالف كلامه مشعر بان ما ذكر من عدم جواز تقدير امسحوا منى على  
 فمنهم من كلام الشيخ اليرماني رحمه الله وقراءة النص بالتزام التقدير وان  
 الامامية ايضا يقولون بالتقدير وليس الامر كذلك فايرادة ناش من عدم  
 فخر المراد لانه ليس مطلوب الشيخ توجيه النص بتقدير امسحوا بل المراد باطلا  
 توجيه الناصب بضمير رجلهم بتقدير اغسلوا كما يفصح عنه قوله ط  
 تراكم ووجه قراءة النص بالخ تفصيل انه يظهر من كلام الشيخ وخبر  
 ان بعض المخالفين اضطر في توجيه النص الى تقدير اغسلوا واستشهد  
 بقول الاعراب علفها بتنا وماء بارد اي سقيها ماء بارد وقد صرح بذلك  
 لتقدير ابو المصنوع الانزهرى او هذا اهل حليل على انه علم ان العطف على الف  
 في غاية البعد حيث التقدير الذي هو خلاف الاصل مساويا للعطف على  
 الوجوه في توجيه النص امام الامامية فلما لم يكن لهم حاجة الى تقدير لم يذكر  
 احد منهم تقدير امسحوا التوجيه بل اجاب علماء ثنائنا تشبوا به من التقدير بالفرق  
 بين المثال المذكور وبين ما نحن فيه لقيام القرنية فيه فان الماء لا يعلف فيجب  
 تقدير السيف بخلاف ما كلامنا فيه وان تقدير اغسلوا وامسحوا ممكن فتوجيه

النصيب بقدر اغسلوا الاوجه اذ اختاروا غسلوا دون امسحوا ترجيح بلا مرجح وهذا  
 النصيب عن قلة التدبر ان مراد الشيخ بقوله نحن وانتم في الثاني منها سوء  
 ان الامامية ايضا يقدرون امسحوا كما انهم يقدرون اغسلوا فافادوا عليه  
 او حرولتين لا مركك فان الشيخ يصيد الا براد على من وجه النصيب بالترام  
 التقدير من المخالفين محصله ان جعل رجلكم محلا للغسل كالأيدي  
 والوجوه لا يكاد يتم رجحان الوجه لان باب التقدير واسع فيمكن تقدير  
 امسحوا كما يجوز تقدير اغسلوا وحيث بمقتضى التعارض يتساقطان فلا  
 يصح لكم تاويل الآية بالتقدير ولا لنا التعويل عليه ويستدل به قوله  
 رحمه الله فتعين اهـ العطف على المحل وجعل الواو للمعية فانقدح  
 ولاسح وانظر حق الاختصاص ان ما ذكره من اشتراط جواز التقدير برفع  
 اللبس وارد على من جازى كرجل بتقدير اغسلوا لا على الشيخ قدس سره فما  
 ذكره لنا لا علينا وعليهم لا لهم لا يقال مقصود المورد ليس الايراد على الشيخ  
 بل هو وقع داخل باطل جميع الاحتمالات المصححة للنص على مسلك المتبعين  
 لاننا نقول هذا مع كونه خلاف ظاهر كلام المورد فانه يصح الايراد على الشيخ  
 لاسيما نظر الى انه ذكر في اثبات تحقق الاستصحاب فيما سبقت في بيان الالتزام  
 ان الشيخ قد اعترف في كلامه بكون التقديرين سواء فان الالتزام باعتبار  
 على غيره لا يتم منقوض بورد على اهل نخلته ايضا لاجل توجيههم .  
 بالتقدير كما او اننا اليه وايضا بنا في قوله فيما بعد هذا على الوجه الجزئي الخ فلا  
 تغفل واما ثانيا فلان الاستصحاب ممنوع وما ذكره في بيانه مدفوع كما

سيكشف عنه الغطاء كيف وإنما تجب الالتباس لو كان حمل المضرب على  
 العطف على الوجه سائغاً ليس كمرتكب الاستئذان منه ان يخرج كلام الله الذي  
 هو مرتبة الاعجاز عن الفصاحة ويلحق بالكلام العاقل المراد وادعى قسرية  
 رافعة الالتباس قوي ملزمة لما بين اولا حكم الغسل شرعي في نياحكم  
 للسمع وكيف يجوز عاقل ان يقع الخطأ بين حكم جنبي وحكم آخر مغاير له  
 من الاحكام قبل تماميته في كلام الله الملك العلام والقول بأفادة  
 الفصل لترتيب لا يتم على مذهب أبي حنيفة اتباعه مع حصوله بدونه  
 ايضا ثم هل المستحسن يكون الا بالكرمية على اسلوب واحد مطابق لما يقتضيه  
 العقل ويستحسنه فيجعل الى المرافق غاية للغسل والى الكعبين للمسح والرس  
 مقابلة للوجه والارجل الا يكاد يسقط كلام الملك العلام عن كونه على  
 غير واسلو واحد يقال بان الارجل مضمولة وان كانت الروس ممسوحة ولا  
 يعتن بقا صلة اجنبية بين المعطوف والمعطوف عليه مع العجز عن التبادر  
 ولا وضوح المعنى بحيث لا يسبق الى ذهن احد من العقلاء بخلاف العطف  
 على المحل وايضا على تقدير جعل الارجل ممسوحة وعطفه على المحل يتوافق القاع فان  
 ولا يلزم خروج الكلام عن الصفا مع تأييده باجماع اهل البيت الذين هم  
 اعلام نجا القرآن بالاتفاق وطهرهم الله من ادناس الذنوب بظهورهم مع  
 نقاضه بالاخبار الصالح المنقولة بين الفريقين فبعد هذه  
 وتلاش لا يحكم بالالتباس الا من البس عليه الحق مع السائل فيظن ان ما قال  
 الشيوخ من كوننا سواهم الخالفين في التقديم على سبيل التفرقة والميم في

فيترجم تقديره على تقدير اغسلوا ايضاً بالنظر الى التقريب اللفظي والتبادر  
 وعدم الالتباس بالوجوه التي كشفنا القناع عن وجوهها واما اننا افلا نه  
 على تقدير تسليم الالتباس لم يقدم دليل يبيأ به على عدم جواز العطف على المحل  
 حين الالتباس ما ذكره من انه لا بد للتجوز من قرينة فهو فرع ثبت كون  
 العطف على المحل مجازاً وهو مألوف من المجازات الراجحة الشائعة المنجزة  
 وسلك الحقايق في التبادر لقوة كثر في كلام الله سبحانه وكلام العرب لعرض  
 في خطبهم ومحاوراتهم وسعة كلامهم ومنظوماتهم ومقاماتهم لا تكسر احد بل هي حوكم  
 الانساع في العطف على اللفظ والعطف على المحل لكونها شائعة ذابعا ومنه قولهم  
 خذ بصدرك وصدك زيد بنطال الصدوق قولهم ان زيدا في الدار وعمر ومثله ان  
 تاتيتك ذلك درهم وكرمك بالحرم ونحو قوله تعا ومن يضل الله فلا هادي  
 وفيهم بالحرم عطفك على موضع قوله هادي كما مضى به ابن هشام في معنى  
 اللبيب قوله تع ولو لا آخرتني الى حل قريب فاصلا واكن من الصالحين على مذهب  
 السير والفارسي يعطف اكن على محل فاصدق وكك في قراءة تنبت بالدهن  
 وصبا لالاكلين وفي قول الشاعر **لو اهاب المائة للهبان وعبدها**  
 على احتمال ذكره عبدالرحمن الحارثي وقال الاخر **معاذ انتا بشر فاسبح فليسنا بالجبيل**  
 ولا الحديد **قوله** ههنا انت باحث دينار الحاحتنا او عبد ربنا عوف بن هزاق  
 عطف على محل يناربا قد سوغا ما هو بعد من ذلك وهو العطف على المعنى وعلى  
 التوهم كقوله **جئني بمثل يديك القومهم** او مثل سرقة منصور بن سيار  
 بنصب مثل على المعنى فان معنيته بمثل يدي هات مثلهم او اعطيت مثلهم منه قولهم

هذا الى ان استمدرك فامض ولا سابق شيئا اذ كان جائيا. وقل الاخر  
 ما الحازم الشرح مقلدا ما ولا بطل ان لم يكن للهوى الحق غلا باء. وقد قال سيديويه  
 والحليل قوله نعم ولو لا اخرته الاله ان جزم الكي تنوهم ان اخرته الى اجل قريب لهنتي  
 بع من يتقى ويصبر على ثبات ياء يتقى وجزم يصبر على قراءة قتل ومنه في المرفوع انهم  
 اجمعون ذاهبون في التاكيد وانك وزيد اهباني العطف على ما قيل وقوله تع  
 ومن وراء استحقاق يعقوب فيمن فتح الباء كانه قيل وهبنا له اسحاق ومن واثه  
 يعقوب منه وحفظا من كل شيطان ما در فانه عطف على معنى انا زينا السماء الدنيا  
 وهو انا خلقنا الكواكب في السماء الدنيا زينة للسماء ونظايرة كثيفة وايضا لم يذكر  
 احد من النحاة في موانع العطف على المحل طرق الالتباس والعجب انهم صرحوا بان  
 الالتباس ما نع الجرجار ومع ذلك يقول به النحاة فنحن فيما نحن فيه بياض ان ابن  
 هشام الحنبل قال في المعنى ان للعطف على المحل عند المحققين ثلثة شروط احدها ان  
 ظهور ذلك المحل في الفصير لا ترى انه يحجز في نفس زيدا بقاير وما جاء في من امره  
 ان يسقط الباء فتصحب من فترفع فلا يحجز مرت زيدا وعمر والعدم جواز مرت زيدا  
 فلا ليس زيدا بقاير ولا فاعلا واجاز الفارسي قوله تع واتبعوا في هذه الدنيا العدة  
 ويوم القيمة عطف يوم القيمة على محل هذه وثانيها ان يكون للوضع بحق الاصاله  
 فلا يحجز هذا ضارب يدا واخيه لان الوصف المستق في الشروط العمل الاصل اعماله لا افعالته  
 لا لثاقه بالفعل خلافا للبعدا ديين وثالثها وجوب المحل الى الطالب لذلك المحل  
 ان زيدا وعمر قائمان لان الطالب للرفع هو لا ابتداء وهو التجرد وقد زال باق  
 ان زيدا وقاير وعمر اذا قدر عمر ومعطى على المحل واجاز هذه بعض البصريين لانهم

பெரிய நகரம்

۵۷  
عفی عنہ الشاعری وادبہ  
ان کا الحق علی نفسہ  
سفر کا بیان کیا گیا ہے  
۵۸  
ادبیات کا اثر اور اثر  
فلاعیہ شریعہ و شریعہ شریعہ

[illegible][illegible]

يشترطوا المحرز وإنما منعوا الأولى لما نفع آخر وهو تواجد عاملين أن ولا بد على  
 معون واحد وإجازتهما الكوفيين لأنهم لا يشترطون المحرز ولأن أن لم يعمل عندهم  
 شيئاً في المضرب هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها انتهى ما اردنا ذكره <sup>ليس</sup> منع  
 من الاختصار وأعلم أن المراد من هذا الكلام أن جواز العطف على المحل المنتهى  
 بهذه الشروط بالمعنى العام الشامل للصيغة وجوبه أيضاً إذ يجب في بعض المواضع  
 وهو ما امتنع العطف على اللفظ والمانع هو عدم توجه العامل اليه كما في طجاء  
 من أم لا زيد فإنه صرح في بيان العطف على اللفظ أن شرطه <sup>نحو</sup> امتناع  
 العامل في المعطوف لا يجوز فتحها بجاء في من امرأة وزيد لا العطف على المحل انتهى وأما  
 إذا فقدت الشروط امتنع العطف وفيما نحن فيه ليس شرط من هذه الشروط  
 مفقود فجاز العطف على المحل بالإعائية وما ذكر من كامن من اللبس فليس معدداً  
 من الشروط المستقلة على أنك تريد نافي كامن من اللبس الدلائل لقاطعة و  
 البراهين الساطعة فله الحد على ذلك وينبغي التحقيق لهذا المقام <sup>لك</sup> كذا  
 قوله أما على وجه الإلزام الخ فيه ما فيه لوجوه أحدها أنك عرفت أن <sup>الشيء</sup>  
 الجاني رح لم يوجه المضرب مذهب به بتقدير مسحوا حتى يتوجه عليه لأن  
 بلخ كره في إبطال تقدير الخصم فتوجيه الإلزام عليه ليس بوجه وأما كون  
 مراد الناصب لزام على غيره ففقيه أن أحد الم يقل بالتقدير أو بالذات  
 بل في مقابلة تقدير الخصم وعلى تقدير التسليم فالإلزام عليه باعتراف  
 الشيخ كما ترى مع أنك عرفت أنه يمكن أن يقال أن ما ذكره الشيخ <sup>سبيل</sup> على  
 المنزل وتأينها أن الموحى ادعى تحقق الالتباس في صورة التقدير والعطف

على المحل وحاية مما يظن من كلام الشيز بعد التسليم وقوع اللبس التقد  
فلا يتم التقريب وثالثها ان تحقق اللبس بالنظر المقتدر فقط لا يستلزم  
تحققه بالنظر لدلائل خارجية قاطعة و مراد الشيز هو الاول فان عقل  
قوله وهو العطف على المعز الذي هو لا يصلح ان يدعي عليك انا قد اوضحنا  
سابقا ان العطف على المحل سايع شايع ذايع عندهم في سعة كلام  
لا يحتاج الى قرينة واصالة العطف على اللفظ باعتبار حجاز العطف عليه انما هو  
اذ لم يكن محلا بالفضيلة ولم يخرج الكلام عن حجة الدلالة على المطر وفيما  
نحو فيه لما كان لصداق عنه موجوا وهو لزوم التعقيد والخلط في كلام الله  
المنزه عن الاشكال على ما ينحل بالفصاحة تقدير العطف على اللفظ امتنع القول  
به اكثر من ان يقول كرم زيدا وعمرا وضرب بكر او خلدا بعطفه على عمر عدا  
تريه فكيف يحل كلام الباري عليه وكيف يركن العاقل اليه فلم يكن بد من العطف  
على المحل وليس معنى اصالة العطف على اللفظ بعد التسليم انه لا بد من الصلة  
ولو خرج الكلام عن الافهام وليسقط عن حد الاعجاز ويبلغ مرتبة العجبة  
والاعجاز وتوضيحه ياتي في رد قوله الاتي قوله لان المسير منوط بالتحقق  
على الغرض الذي جعلت سرية على الاضواء بعد طرية عن الاعوجاج والاعتسا  
انه لو كان ارجاءكم معطوفا على ايديكم مع فاضلة حكم جديد على جدي  
لخرج الآية الكريمة عن الفضا حة وصارت مثل قول من يقول ضربت  
زيدا وعمرا والرمث خلدا وبكر بعطف بكر على عمر او ارادة انه مضروب بكر  
ولا ريب ان من يتكلم بمثل ذلك الكلام بعد ما صيلا خارجا عن الفضا والبلغا

ولو اني عرفت اني بسلام مشتمل على عطف لفظ مذكور لعامل بعينه عمله  
على لفظ مذكور تحت عامل مقدم مع معموليه على ذلك العامل مع العبد <sup>ل</sup>حيث  
اللسن الفصل لكثير يربى المعطوف والمعطوف عليه استانزاه لا خلافا <sup>الفصل</sup>  
محيث الانتقال من جملة الى جملة اخر قبل تمام الغرض من الاولى لاستحقاق  
الملام في اقامه عليه فكيف تتركب مثل ذلك في كلام الله الذي زلت دون  
فصاحة اقامه فعاءه <sup>ل</sup>ان وكلت هتقد على انبان به السلسل من بلغاء  
قحطان وما بين وجه الفرق بين الآية الكريمة على تقدير عطف ارجحكم على الا  
وبين المثال المذكور من كون مسر الزوس منوطا بالآية المتبلة ففارق  
لا يجوز نفعوا ولا يسمع لا يغني من جوع لان مجرد العلاقة الناقصة <sup>بعض</sup> من  
الوجوه لا يصح ارتكاب الفاصلة بل لا بد من علاقة تبتدأ من هذا السامع  
جهتها مقصود التكلم ولا يربك لو عرضت تلك الآية على من لم يسمع من  
كلام الغريب على سؤي فهم كلام العرب في الجملة ولم يكن مستانسا بمذهب الامامية  
ولا منذ اهل السنة لم يبتدأ ذلك المعنى اصلا الى ذهنه ولا تكون تلك العلاقة  
الناقصة كافية في نيل المراد بل هو من قبيل ان يقال في المثال لمضرف ان يكر  
على عمرو ولا يضره فاصلة قوله الكريم <sup>ل</sup>الدلالة على ان كان اخا يكره فاصلة  
يذكر الكرامة لا يقدر في صحة العطف فلا يربا عاقل ان ذلك بعيد من الانصاف  
ولا يحكم بقل ناقل مختز من لا عشا كيف ولو كان كون المسر منوطا بالآية في نفس  
الامر كافيا في جواز العطف لصحة قوله اغسل وجهك ويديك وامسح براسك  
ورحلك بعطف رحاك على وجهك فصح ايضا لو كان العطف على الفاعل هنا

ممكن بلا تكلف لما كان اكابر علماء مذهبهم محتاجين الى تقدير وغيره من  
 التشكك في البداية كما سياتي واما قوله بل هو من قبيل قوله اغسل يداي واسم  
 بالمنديل حرفا لا مخفورا ودوبوجه شئت الاول ان هذا المثال المصنوع كيك  
 فغاية العقيد ان لا يفهم منه غسل الرجل صلافا لادته منه العار وادعاء  
 بتبادر غسل الرجل منه تحكم بحث الا ترى ان من يقول بالفارسية يغتسل  
 خود را وياك كن انرا برو مال وياي خود را ثم يريد الغسل للرجل منه بعد عاميا  
 غير مود للكلام حتى ناديته بل نقول ان المتبادر منه هو مسح الرجل بالمنديل  
 ايضا هذا بعد تسليم صحة مثل ذلك الكلام والثاني ان قياس ملحن فيه على  
 المثال الذي ذكره قياس مع الفارق فانه على تقدير تسليم ان هذا المثال امر  
 في كلام الفصحى لا ينطبق على كلامنا فيه لانه لو سلم دلالة على غسل الرجل  
 فلما سببه بين غسل اليدين مسيح بالمنديل ثم من مناسبة غسل اليدين مسيح  
 الرأس فان الحاجة جارية بمسح اليدين بالمنديل بعد الغسل فلا يكون اجابيا بحسب العرف  
 بخلاف مسح الرأس ففكر الثالث ان ما ذكره من ان المسح يتعد الى المفعولين  
 اذا الباء في بالمنديل الباء الاستعانة كما في كتبت بالقلم لا بالتعدية فلا يلزم منه  
 التعدية الى المفعولين كما ان الكتابة ليست متعدية اليها واما قول الشاعر  
 كفاح لا يشجامة نجدية ومسح بالاشياء محضة لا الباء في بالاشياء الاستعانة  
 ايضا والقياس كان يستلزم ان يدخل على الحذف لانه لا للمزنية لكنه مبنى  
 على اغلب كما صرح به ابن هشام واللغة ان المثالين قد تعدى الى السمع فكانت مسحة  
 مسحة الاشياء فكتبت مع المسح تفصيله ان المسح لا يتعدى الى الاشياء  
 مسحة الاشياء فكتبت مع المسح تفصيله ان المسح لا يتعدى الى الاشياء

بنفسه واخرى بالباء شرح الجوهر في الصحاح بان يقال مسح بالراس والذراعين  
 قال يجوز فتح الراء في الفصيحة وقال في شرح الوقاية انه اذا قيل مسح باليد <sup>بعضه</sup>  
 ولو قيل مسح باليد يراد كله ومثله قال فضل بن دوزجان ناقلا عن اهل القراء  
 وتوضيحا لمقام ان المسح قد يذكر مع معنى وهو المسح تارة يتعد اليه بنفسه  
 بالباء وقد يذكر المسح مع المسح به والاصل ان يستعمل المسح الذي يقع  
 عليه امر ارشدي من دون حرف الباء والمسح به الذي يقع امر اراده على المسح معها كما  
 في مسحت لوجه بالمنديل ولا يصح ان يقال مسح للمنديل بالوجه وقد صرح ابن هشام  
 بان الاصل دخول على المنزلة لا على المنزال <sup>بما</sup> على سبيل التقلب فالمسح قد يدخل  
 عليه الباء الاصل او تبعية على اختلاف الراء والمسح به الذي هوالة  
 المسح ليستعمل غالب الامم بباء الاستعانة اذا عرفت ذلك بان ان برسوم يحمل  
 الاول ان يكون الباء التبعية او الايساقية داخلية وفي محل النصب بالمفعول  
 لكونه ممسحا الثاني كونها الاستعانة وفي الكلام قلب خذ اي مسح وسام بالماء على عقل  
 في المعنى عن بعض النحاة وعلى التقديرين لفظ الروس في محل النصب لكونها ممسوحة وكذا  
 الى تقدير مفعول اخر فبطل ما زعم من كونه متعديا الى مفعولين ولو حمل التعدية  
 على ما نعلم هذه الحال فثبت كون المفعولين مما لا بد منها ممنوع معارضة لا يخفى من جهة  
 الرابع ان ما ارتكبه خلا لاكثر اهل نحاة من تقدير المفعول الاول لا مسح في لاية على  
 اريد يكلم مفعول الله بل هو عليه لانه بصير المعنى مسح اي يد يام برسوم وانما  
 ولا لا وفي المبدأ ومراعاة العطف على اللفظ ان يعطى ذلك المقدر فيقول الى  
 مع ما اوردنا فثبت ان المسمى يتعد بنفسه ولا حاجة الى تقدير

مفعول آخر عندنا وأما على زعمه فله تقدير العطف على أيديكم المقدر لا بد من  
 تقدير مفعول ثان لا مسجرا وهو ما برؤسكم الذي كان ثانيا أولا ولا على الأول  
 فيستدل أن يصير هكذا مسجرا وحكم برؤسكم ولا مغفلة على الثاني فلا بد  
 وأن يقدر مفعول آخر كلفه بالابتداء أو بالماء ونحوه فتد المسجرا أيضا وأما العطف  
 على لقدر أم لا بل عطف على أيديكم المذكور بعد وجوهكم كلفه مفعول عبارة لنا  
 زاد الخرازة والتعقيد عما كانا عليه من قبل ذلجه تقدير ما يصلح للعطف عليه  
 التزام العطف إلى البعيد وترك ذلك لقريب بعيد ومستلزم للتعقيد كما لا  
 يشاء العجب كل العجائب خالف أسلافه في العطف على أيديكم مع أنهم قالوا بالعطف  
 على وجوهكم وهذا الأمر وإن كان سهلا إلا أنه يدل على اجنبية من العربية  
 فإن التوابع المتعددة إما هي توابع للمتبوع الأول فإن التابع هو كل ثان باعراب  
 سابقة من جهة واحد على ما فسّرنا في الحاشية قال الشاعر الموصي رضي الله عنه يدخل  
 قوله ثم ثان التثاني فافوقه وكذا التأكيد المتكرر لأن كلامه يأنى للمتبوع  
 كالتابع الأول ونحوه وقال عبد الوحم الجاهلي في شرح قوله كل ثان هكذا  
 مناجر من لوط مع سابقة كان في المرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني  
 والثالث وساعدا وقال بعض المحشين على شرحه من التابع الثاني وإن كان متأخرا عن  
 لحد وعمر بن حنين وثالثا في الذكر إلا أنه من لوط مع المتبوع لكونه تابعا له  
 لا تابعا لتابعه يكون متأخرا عنه بدرجة فيكون تابعا انتهى وينبغي تحقيق  
 المقام كانه والله الحمد على ذلك قوله ومدخول بباء الإلتصاف وسبلة الحر فيه  
 أولا أنه محتمل أن يكون الباء زائدة كما اختاره القاضى البيضاوى في تفسيره

فام حو الكثرة عن ذكره على تقدير الزيادة بطل ما قلناه من ان اذا ثبت استيعاب  
 الرجاين على راءه فرع تبعية مسيح الراس لا يثبت فلا يثبت ثبوتنا انه ممنوع  
 لا بد عليه من ليل النعم كون مدخولا لباء وسيلة في مدخول بلاء الاستعانة  
 مسلم كيف وقلنا فلان به داء او به ضعف او به مرض لباء في الصاقية ولا دلالة  
 لها على التبعية مع انه قال عبد الله بن احمد بن محمد بن النسخة تعالى الله عن  
 في تفسير المذرك المراكدا الصا المسح بالراس ما سمع بعضه ومستوعبة للمسيح  
 كلاهما فاصقان للمسيح راسه فاخذ المالك بالاحتياط فوجب الاستيعاب  
 والشافعي باليقين فوجب قل ما يقع عايد المسح انتهى موضع الحاجة قوله  
 وايضا الخ فيه ما فيه اما اول فلانه فرع كون الباء للاستعانة دون  
 الاصل فلا بد من ثباته والعجبة انه مخرج قيل هذا يكون المسح متعديا  
 مفعولين ويقول هم هنا يكون الباء للاستعانة فلا تعطف ثانيا فلان ما ذكر  
 من قوله مسيحك المندبل ليس لباء فيه داخل على الالة لان الظاهر انه مسح  
 اليد بالمندبل فهو من باب القلب والعجب كل العجب الله لم يعرف الفرق  
 بين المحل الالة في هذا المقام فان الالة المسح هو المندبل  
 الالة لم يسوح به نعم اليد المسح اليد الاخرى بالمندبل  
 الالة بالمسح وما سح به واسطة المندبل واسطة في الحقيقة ثلثا  
 بعد التسليم لا يستدعي التشبيه بالوسيلة من كل الوجوه ولا لزوم ان يكون  
 المسح قوله وسحت بالثنتين عصفا لا تمد واقعا على بعض الثنتين كمالامة  
 له من المدح بل لا يحسنه والعجب انه ذكر هذا القول في قول السابق تأييدا

له كما هو الاول  
 في سطره من التثبيت  
 من علم من غير

المقالة مع سروده عليه في الواقعة ولعمري ما قيل في الذي نذري فلسفة جنة  
شيئا وغلبت عنك شيئا هذا فلا تكون من العاقلين قوله ولما على سبيل  
الخر اعلم ان ما ذكره الشيخ الفخر هو الاظهر عن كون الباء بالتعريض كنه لا ينافي  
المختار عنه وجوبه لا رجل آما عد منافاته لاختار الامامية فسيابانه في  
نقض قوله الا في واما كون الباء بتعضية فخران الباء بالتعضية  
وان انكرها سيويه الكنا اعرف بها غير واحد من علماء الفخر  
فلا وجه جعل هذا المورد كونه بالتعريض الالية على وجه الا لزام من التحقيق  
وتصديق ما قلنا كلام ابن هشام فانه صرح بانه اثبت التعريض للباء الاصح الفان  
والقبة وآين لك قتل الكوفيين وجعلوا منه عباءة لشرابها عبد الله وقوله  
شرب بماء البصرة ترفعت منه ليج خضر بن نعيم وقوله من فلتت فاما اخذ الفخر  
شربا لتزيف يدبر ما الحشر دويدا عليه ما رواه حماد بن عيسى عن حمزة عن  
زرارة قال قلت لابي جعفر عليه السلام اخبرني من اين علمت وقتل الحسين  
الواسي بعض الرجلين فضحك عليه ثم قال يا زرارة قال به رسول الله  
وتول به الكتاب لان الله يقول فاعسلوا وجوهكم فمنا ان الوجه كل ينبغي  
ان يغسل ثم قال وايدىكم الى المرافق ثم فصل بين الكلامين فقال وامسحوا  
برؤوسكم بغير فتاحين قال بروسكم ان المسح ببعض الرأس كان الباء ثم وصل  
الرجلين بالراس كما وصل اليدين بالوجه فقال وارحلكم اللعابين فمنا  
حين وصلها بالراس ان المسح على بعضها ثم فسرك رسول الله صلى الله عليه  
والله قضيتي وذكر هذه الحكايات وان لم يصلح للاحتجاج على الخالفين لانهم

على انتم لا ترون في قوله  
بعضكم فاعسلوا وجوهكم  
فمنا ان الوجه كل ينبغي  
ان يغسل ثم قال وايدىكم  
الى المرافق ثم فصل بين  
الكلامين فقال وامسحوا  
برؤوسكم بغير فتاحين  
قال بروسكم ان المسح  
ببعض الرأس كان الباء  
ثم وصل الرجلين بالراس  
كما وصل اليدين بالوجه  
فقال وارحلكم اللعابين  
فمنا حين وصلها بالراس  
ان المسح على بعضها ثم  
فسرك رسول الله صلى الله  
عليه واله قضيتي وذكر  
هذه الحكايات وان لم  
يصلح للاحتجاج على  
الخالفين لانهم

بن لاهوت في قوله فاعسلوا وجوهكم فمنا ان الوجه كل ينبغي ان يغسل ثم قال وايدىكم الى المرافق ثم فصل بين الكلامين فقال وامسحوا برؤوسكم بغير فتاحين قال بروسكم ان المسح ببعض الرأس كان الباء ثم وصل الرجلين بالراس كما وصل اليدين بالوجه فقال وارحلكم اللعابين فمنا حين وصلها بالراس ان المسح على بعضها ثم فسرك رسول الله صلى الله عليه واله قضيتي وذكر هذه الحكايات وان لم يصلح للاحتجاج على الخالفين لانهم

متخلفون عن سفينة أهل البيت التي مثل سفينة نوح من كره بانجس  
 ومن تخلف عنها فمغرقون لكنه لا أقل ليس أقل من كلام أكابر أهل  
 العربية وصناديد النحويين لذلك الوقتين ولتقتصر على ذلك مخافة الإطناف  
 والاملال قوله لا يخفى أنه إذا وقع لعذر الخ لا يخفى أنه عذر عن العمل  
 ولا نضاً وسيل إلى الجلاء ولا اعتسافاً أما أولاً فلا نأكل نسلم انحصار العدل عن  
 التبعض في إرادة الاستيعاب كيف ويلزم من مخالفته قراءة النصب لقراءة  
 الجوفان الجرح في المسح والتبعض التاويل بحر الجواد ونحوه على  
 كما ستطلع عليه ولا بد من يقال بالتبعض هنا أيضاً توفيقاً بين القراءتين  
 ويكون الفائدة في عدم ذوالباء في قراءة النصب هو التفنن أو غيره وهاهنا  
 احتمال آخر به يحتمل اقراءه بان وهو أن يكون النصب بنزع الخافض وهو  
 الباء وقرينته هي الباء الداخلة على الروس والنصب يتقدم حرف الجر شائع ذابح  
 لا ينكر منكرو لا يحذف جاحد قد صرح ابن هشام في المغني بأن معنى قوله تع  
 إنما ذلك الشيطان يخوف أوليائه يخوفكم يا أوليائه ومثله تقدير حرف الجر في  
 للفعل له وفيه فإن معنى ضربته تأديباً صفة التأديب محبة يوم الجمعة في عنه  
 بالجملة لو كان عدم ادخال الباء نضافاً في الاستيعاب لكان تقدير  
 الباء بما لا بد منه للتوفيق فكيف ذالم يكن نضافيه بل لا طاهر لأن محضه شرح  
 الوقاية نقل عن إمام الحرمين والأمدى أن الفعل المتعدي بنفسه اللقدار المشترك  
 بين الاستيعاب والتبعض وأما ما قال شارح الوقاية من أنه إنما يقال صححت  
 الحاية إذا وقع المسح تمام الحايط فقد صرح عصام الدين محضه الشرح المذكور

من مخترعاً فحكم به العقل السليم أيضاً فإن مسر الخاطي بتمامه لا يمكن إلا  
 أن يفرض قصداً في غاية القصر وهو <sup>بما لا يكتفي به قوله</sup> لا يعم إلا المظهرين فإنه لو كان  
 الأمر كما زعم لزم أن لا يكون من بعض لقار <sup>عنه</sup> <sup>بأنه</sup> الفرق بين المسر والمسر كما ترى فإن  
 دعويهم لو تمت لزم استدعاء كل فعل متعد بنفسه الاستيعاب مع قطع النظر عن أن  
 المسر اسم في المعنى وأما ثانياً فلا يقيم على ما ذكره دليل القياس على العدل من جهة  
 الفعلية إلى الاسمية لا يصلح لكونه دليلاً فإن القياس في القواعد العربية لا يجري  
 وإيضاً إذا كان المقام مقام الفعلية وعد إلى الاسمية دل على الدوام ولا نسلم أنه  
 كان فيما نحن فيه مقام التصريح بالباء فليس هو هنا عدل عن التبعيض كيف قد  
 أنهم حصروا شروط جواز العطف على المحل في شروط ثلثة ليس ما ذكره في هذا وما كان  
 أنه حتى لا فائدة العدل الاستيعاب كان عليه الدليل يكفيها منعه أنك درست  
 أن قولهم خشنت بعد زيد وصد عمر ولا يفيد التبعيض لو قيل به لفسد المعنى  
 لا لا معنى لتحسين بعض صدر زيد وتمام صد عمر كما لا يخفى وثالثاً أنه لو سلمنا  
 أنه يفيد الاستيعاب فظاهر الآية على ذلك التقدير يقتضي استيعاب <sup>الرجلين</sup> <sup>صريحاً</sup>  
 وتبعيض مسر الرأس فلما ثبت باجماعنا وغيره من الدلائل الخارجية عدم وجوب الاستيعاب  
 في مسر الرجلين صرفاً فظاهر الآية اليقينية وجوب العسل <sup>كم</sup> له نظائر في الأحكام  
 الشرعية كما لا يخفى على من الفقه السمع هو شهيد قوله لا تجعل الواو معجز مع الخ  
 أنت تعلم أن ابطال كون الواو اسمية <sup>مؤمن</sup> <sup>بمجهل</sup> <sup>حجج</sup> الدين العربي بالعربية  
 فإن حجة كون الواو معجز قد ذكره في فتوحاته <sup>فألقده</sup> عليه قدح في كشفه  
 وكراماته وإزراء بحاله ودليل على عدم استقامة مقالة وقد نقلنا عبارته

عن اخرها انفا وقد سقط هذا الخائن عن عيان الشيخ حتى يمكنه القول بان لا  
جعل الواو او بمعنى مع ولم يخش من ان الواو اطلع على خيانتة ومكره من العلماء  
الامامية بجعله غرضا لسهام الملام وكيف يمنع الياء من الناس ان ذالم يمنع  
الحباء من الملك العلام والخشية من عدلها لا لئلا يمدح الله اثنين والعاذرين  
ثم نقول بعد قطع النظر عن كون اراء بحال امامه ومقتداه الذين يترجمون قطب  
الافطاب انفا ذكره من لا بد في المعية من اتقاد الوقت الحقيقة فمنع لا بد عليه  
من ان ليس اليه من سبيل بل الذي يظهر لهما هو المتدرب في فنون العربية  
ان اتحاد الرمان المعتبر على المشهور عند الحاجة او اتحاد المكان كما عند بعض  
فيه تقارب الزمان والمكان في تصح المفعول مع الدليل على ذلك انهم مثلوا اتحاد  
المكان قولهم لو تركت الناقة فصيلتها لوضعتها وظاهر ان اجتماع الناقة وفصيلتها  
في مكان واحد حقيقة مستحيل اذ لا يمكن اجتماع جسمين متخالفين في حيز واحد  
فالمراد المكان الواحد عرفا فكذلك المراد من وحدة الزمان اذ الفرق بين وحدة  
الزمان والمكان لم يقل به احد تصديقه ان ابن هشام قال اما حاصله  
ان قولهم لا تأكل السمك وتشرى اللبن الواو منه بمعنى مع وانما لم يكن  
مفعولا معه لان تشرى اللبن ليس اسما والمفعول معه لا بد وان يكون اسما  
وظاهر ان المراد من هذا القول ليس النخ عن تشرى اللبن اكل السمك في  
زمان واحد حقيقة بل المراد الاجتماع وان تاخر احدهما عن الاخر زمانا  
ليسير في العرف واحد كما لا يخفى على من اشرب قلبه لاستيناس كلام العرب  
ومثله قولهم لانه عن القدير وابانه فانه مفعول مع التقريب فيه مثل

ما قرئ مثله جاء البر والطيا لسه قوله جمعت وفحشا غيبة وقيمة ثلث  
 خلال لست عنهما بموقوفان وفحشا مفعول مقدم على المفعول المصاحب  
 عند أبي الفتح كما في شرح الرضخ وكقول العرب كيف انت وقصعة من تريد وقال  
 في التسهيل فان خيفه فوات ما يضر فواته رجع الضم على المعية ومثله  
 الشارح قولهم لا تغتد لهم بالسك والذين لا ترى انت كون حتى بمعنى مع شائع  
 مثل قولهم قرئت وخر حتى الدعاء ولا يعقل الاجتماع في وقت واحد على  
 حاله مثل قوله نعم لا تأكلوا اموالهم الى اموالكم وقوله وايدى يكم الى المرافق  
 فاعلم بمعنى مع وقد صرح يكون الى معناها ابن دريد جماعة و خليل ابن  
 احمد العروضة في كتاب العين وابو العلاء في شرح ديوان المتنب والامام  
 الراغب في لغت القرآن والفتح شرعي والجبري والجهري والفيروزي اباد  
 كل في فائقه ونهايته وصحابه وقاموسه وغيرهم في غيرها ولا ريب انه لا معنى  
 لوحق غسل اليدين مع الرفيقين دفعه واكل مولهم مع اموالهم في وقت واحد  
 ونظاير ذلك كثيرة بالجملة لا يريد اياها ومعنى مع على مع وتصر ان يقال  
 دخل زيد مع بكر في الدار وان كان احدهما قد اقام الاخر ولا يشترط  
 ادخالهما رجلا فيهما في ان واحد اذا تم هذا ذلك فتقول لما كانت المعية  
 العرفية مستحقة في مسير الرأس والرجلين لقربهما من الاخر فانا <sup>جعل</sup>نا  
 الواو بمعنى مع على ما علمنا وفي هذا يكون النكتة الاشارة الى وجوب  
 الموكلة هذا هو التحقيق فتقريب كلام عبيد بن العزى ولتقص عليك  
 فان العاقل يكفيه الاشارة والمجاهل لا يكفيه الفرسالة قول اما لا يفرق



المومنين والمراد منه الاخر فيسئل الوجه الثاني وسر الراس والرجلين لكل  
 واحد منهم بالانفاق فالانسية عند ان يجعل الكعبين غاية للمسير بالنسبة  
 كل واحد ايضا حملا على الاحكام لا على وجه انه تعالى بالجمع ثم وبالتثنية ههنا  
 فتشبه للتثنية او للتثنية بيان لكل انسان كعبين لدفع الالتباس و  
 امر المرافق لما لم يكن محلا للالتباس في الجمع الا ان كانت النسبة المرفقة  
 بالنظر الى كل واحد من الخاطبين لا يقال لما اتى الله سبحانه بصيغة الجمع  
 الى المرافق لم يحتمل ان توحيد المرفق كما قلتم لان مقابلة الجمع بالجمع يقتضي مقابلة  
 المفرد بالمفرد فدل المرفق على ان في كل يد مرفق واحد لا نقول لما اورد سبحانه  
 في هذه الآية بعض صيغة الجمع يجب ان يجري فيه مقابلة المفرد بالمفرد كالآية  
 والاحمل بالنسبة الى المومنين فابدا صيغة الجمع المرافق لا يدل على ارادة اتفاق  
 المفرد بالمفرد على سبيل التخصيص مع انه يعنى التناسيب بين الفقرتين الشريعتين  
 حرا ايضا كما قال خرافى مقابلة الرجل الكعبين وههنا المرافق بل  
 كان ذلك يستلزم ايراد المرفق بالنظر الى كل يد كما في الكعبين وبالجملة لما  
 باجاء اهل البيت الامامية عدم تعدد فخرا ليد من تاويل ظاهر الآية لو كان  
 دالا على خلافة كما في سائر الايات المخالفة لما ثبت بالعقل ونقل المتون لقوله  
 تعزى الله فوق يديهم والرحمن على العرش استوى ويؤيد وجه الكعب  
 ان محمد بن الحسن من ايضا قال بكون الكعبين بقا لمذهب الامامية كما قال  
 به الفخر الرازي ونقل الفقهاء ان الاصح كان يقول الطرفان النابتان يسمى  
 المنجبان ويؤيد ايضا ان جميع الحق انما عند الفضل قوله صلى الله عليه وآله وسلم

في اطراف غايب وفي المغرب الكعب لعقدة بين الاثنتين في القدم وقيل الفير  
 وزابادى قاموا الكعب كل مفصل العظام العظم لنا شرف في القدم وعلما  
 التشرية كجا النور في الشين الرئيس القرشي وغيرهم صرخوا بان القدم  
 مؤلف من سنة وعشرين عظما اعلاها الكعب في الشين في القانوت  
 اما الكعب لانسان في اشد تكعيبا من كعب سائر الحيوانات وكان اشرف  
 عظام القدم النافعة في الحركة كما ان العقب شرف عظام الرجل النافعة  
 في السبات والكعب موضوع بين الطرفين النابتين من القصبتين <sup>تحتوي</sup>  
 عليه من جوانبه اعلا وقفاه وجانب الوحش والاسف يدخل طرفاه في  
 العقب الثقتين دخول ركن والكعب سطة بين السك والعقب يحسن  
 اتصالها ويتوثق المفصل بينهما وهو موضوع في الوسط بالحقيقة وان كان  
 يظن بسبب حصوله من ركن الوحش انه كلام الشعر ويوضح المرام ليستد بسطا  
 في الكلام لان ذكر جميع ما يتعلق بذلك مخافة الاطباء لاذ الفضا عن ذكر عبار  
 القرشي وجالينوس وغيرهما وليس المطر ههنا ازيد من ان القول قوله الكعب  
 ليس من متفرعات الاطباء ترجميا الخيب بل مال اليه كثير من الادباء وقال بعضهم  
 من الاطباء هذا اثر الكلام على الوجه الخرف ان قوله اما الصغرى قد دخل باننا  
 فختار الشق الثاني عند ارادة الاكثر من اليدين والرجلين من ايديكم وارجلكم  
 ولما كان للظن ان المومنين باجمعهم كان معناه غسل اليدين الي المرافق وامسح  
 ارجلكم في الكعبين ان يغسل كل واحد منهم يده الى مرفقيه ويمسح رجليه  
 باليمين <sup>تحتوي</sup> كالا تقابلان عن تقابل الارجل بالمومنين وتقابل الكعبين فلا رجل تفصيل

الكلام في هذا المقام الذي نزل فيه الاقدام لا وثبات الاعلام ان بين تقابل  
 الوجه والرؤس بالمومنين تقابل الايدي والارجل معهم <sup>بما</sup> يابعد لان  
 التقابل في الاولين بمعنى تقابل كل واحد <sup>من</sup> الوجه والرؤس مع كل فرد منهم  
 وفي الآخرين بمعنى تقابل كل اثنين اثنين من الايدي والارجل مع كل واحد  
 واحد من المومنين وقد اعترف بان الكعبين كانا بين المومنين بواسطة الارجل فيكون  
 تقابل الكعبين بالارجل الذي هو تقابل ولي مثل تقابل الارجل مع المومنين  
 وتقابلهما معهما باعتبار ثبوت كل اثنين منها الكل واحد منهم فيكون اللفظ <sup>حقل</sup> <sup>الارجل</sup>  
 كانه جمع مشتق فشب الكعبان لافراد الجمع الثابتة لافراد المومنين وهي <sup>مشتق</sup>  
 لا واحد واحد هو الطوال العجيب <sup>العجيب</sup> تقابل الارجل مع المومنين تقابل ولي مع  
 ذلك اذ منه ثبوت الرحلين لكل واحد منهم فعلم ان تقابل الاثنين مع الواحد  
 غير محل في التقابل الاولي فكذلك في ثبوت الكعبين لكل واحد من اجاد الناس فلا يفعل  
 واما رفع توهم انه لا علم بيسلك هذا المسلك المرفق فياتي ولما قوله والمتأول فلاننا  
 اولاً بعد تسليم ان الظاهر من الآية كون الكعبين متعدداً انه لا يلزم من ذلك وجوب  
 الغسل لا اثباتا <sup>الظاهر</sup> الظاهر <sup>للمسلك</sup> الكعبين ولما ثبت بالدلائل الخارجية انه لا يتعد  
 فلا يلزم من ذلك وجوب الغسل اذ الصائر لما تحقق من تعدد الكعبين بدين يصرف عنه  
 ولما لم يكن الصادر من المسح فلا يصح الى الغسل بل يحمل الآية على المسح لا الكعب المتعد  
 وثانياً بان يمكن ان يكون الله سبحانه رافع المرفق اعتبار الجمع بالنسبة الى المكلفين  
 وفي الكعبين بالنسبة الى كل فرد ففتنا والتقنين بل من البلاغة وثالثاً بان الله  
 سبحانه اودع الوجوه على صبغة الجمع الواجب بالنسبة الى كل مكلف غسل وجهه المراد

في الأيدي غسل ليدين مع انه أتى بصيغة الجمع فيها من دون فرق فاعلم ان  
 المراد ليس ببيان الهم على نحو واحد فيحتمل ان يكون بالجمع في المرافق والتنشئة في  
 الكعبين ثم قال والجمع بين القرنين وجوه منها انه قد ثبت باتفاق الاصويين  
 من الموافقين والمخالفين ان اذ اقر القراءتين متعارضتين فالسبيل ترجيح احدهما على الآخر  
 ان تفاوتا في القوة والا فالجمل على نسخ المتقدمة بالمتأخرة ان علم التاريخ  
 والا فليطلب الخاص قبل الجمل على الحالين جمعاً بينهما نظير قوله تعالى يطهرون  
 فرجاً بالتخفيف والتشديد وتعمل بقراءة التخفيف فيما اذا كانت ايام الحفنة  
 وقراءة التشديد فيما اذا كانت ايامها دون العشرة ولك ان تعمل فيما نحن فيه  
 بالقراءتين بالنظر الى الحالين فتعمل بقراءة النصيب غسل الرجل حين <sup>النكاح</sup>  
 وقراءة الجهر على مسحها حال الاختلاف <sup>لأنه</sup> هو المسح على الخفاف كما ان تقبيل <sup>الرجل</sup>  
 الامير حال الاختلاف هو تقبيل حقه على جلده ولما لم يشترط ذكر الحالين في الكلام وكما  
 قيام القرنية على احدهما منافيًا للجمل على الحالين لم يعتبر تساويهما بحسب الوقوع كما  
 عرفت في النظر المذكور كما معنى لقولنا لمعترض لم يحرف الخفين في الآية ذكر ولا دلالة على  
 الخفين قرنية وليس الخف في الجواز نادراً <sup>لأنه</sup> على ان التذمة في زمان النزول  
 ممنوعة كقولنا وان شيع السفر والجهل المقضيين للباس الخفين <sup>على</sup> ما هو المعتاد قال لنشأ  
 الجهر على جوار المسح الخفين بالاحاديث المشهورة خلافاً للشبهة والخوارج  
 وحجة الشيعة ان جواز المسح على الخفين حاجة عامة ولو كانت ثابتة لبلغت مبلغ  
 التواتر انهم ولما قام احتمال حمل القرأتين على الحالين في هذه الآية الواقعة في سنة  
 المائة لا يمكن القول بنسخ مسح الخفين بهذه السقاة <sup>لأنه</sup> الذي هو خلافه اصل



الى الشيز الصدوق من اصحابنا وجمع كثير من اهل الحق بينهما يحمل الفهم على  
 التحريم اذا قرى بالعفيف والتزجي على قراءة التشديد كراهة المباشرة بعد  
 الانقطاع قبل الغسل وهذا وجه حسن وجمع ابو حنيفة بانها تحرم الانقطاع  
 فيما اذا كان عشرة ولا تحرم الى بعد الغسل ولعل في الصلوة وبعد ظاهر ولا دليل  
 عليه وكيف يريد الله سبحانه ذلك مع عدم بيان واضح وشدة احتياج الخلق  
 اليه وعدم دليل يكر اليه والاما خفي على مثل الشافعي ولم يختلف الفقهاء فيه  
 واما الاستحسان الذي استحسناه ابو حنيفة فهو حجة على الله فانا استحسانا عدم  
 الاحتياج الى الصبر كانت تلك كثيرة ولا احتياج اليه عند القلة باطل قطعاً لعله  
 زمان الغسل فحس لا يكون لقوله او بعد مضي وقت صلوة معني على ان مثل هذه  
 الخيال الفاسدة بل احسن مما يمكن اعتبارها كراهة فراج الرجل يروى عنه  
 وكبر السى صغر وتعد الزوجات مثلها وغيرها ومع قطع النظر عن كتب  
 وكيت لا ينطبق هانان القرأتان على ما نحن فيه لان ما جمع به ابو حنيفة  
 على الحال التي يقع بظهرنا على طائفة القرأتين على معناه الحقيقة ومسح الرجلين لا يبقى  
 على معناه على تقدير الحمل على الحقيقتين فهو ارتكاب مجاز من دون قرينة قوله ذلك  
 ان تعمل الخ فيه نظراً فان معناه حملها على الحالين ان يحملها على ما بحيث يحمل المعنى  
 الحقيقة في أحد القرأتين على حال والمعنى الحقيقة في الاخرى على الاخرى ولا يربط ان مسح  
 الرجل حقيقة لا يقي حين الاختلاف فان احداً من البيهقيين والسوقيين لا يفهم من  
 الرجلين مسح الحقيقتين فالعدل عن ظاهر القرآن الى التجوز والاستعانة من دون  
 قرينة ولا ضرورة ملجئة اليه باعثة عليه صريح البطلان وكيف ولم يجر لها ذكر في الآية

ولا إشفاق اليها ولا قرينة يجوز قتلها بجاز مع ضمنية ان الإختصاص ليسهما في الحجاز بل  
الآية دليل على جواز المسح على الخفين فان الباء لا لصاق باعترافه وهو  
منتفنية ويؤكد انهم ردوا عن علي انه قال ابا <sup>علي</sup> المسح على الخفين او على ظهره <sup>لعل</sup>  
وقرئ رواية أخر عن الثعلبي رواه جمعة عن اصحاب النبي وفيها بينهم على فقال ما تقولون  
بالمسح على الخفين فقام المغيرة بن شعبه فقال رايت رسول الله <sup>عليه</sup> <sup>عليه</sup> المسح على الخفين فقال  
على سبق الكتاب الخفين اما نزلت المائدة قبل ان يقبض النبي لبشره او ثلثة  
وروى الفخر الرازي في تفسيره عن عائشة انها قالت لا يقطع قدح من الماء من  
ان مسح على الخفين وعن ابن عباس قال لان المسح على جلد حمار احب من ان <sup>امسح</sup>  
على الخفين ثم قال لرازي انها رجعا بعد ذلك من انكار جواز المسح على الخفين و  
انت تعلم ان الحكم الاول يبقى استصحابا الى ان يحصل اليقين بالرجوع وقوله  
لنفسه غير معتد دون قوله عليه ثم قال انه منعه منه مالك في أحد الروايتين  
عنه انتهى محصله وما قال من انه يقال لتقيل خف رجل لا يراى بتقيل الرجل  
فلعله جهل بان الاستعمال في اللغة لا يثبت بالقياس وصرح العلامة القسزاني  
في المطول ان اللغة لا يثبت بالاستدلال سيما والفارق موجب لان تقيل الرجل  
في العرف يشبه تقيل الخف بالقرينة بخلاف المسح كيف ولو كان كالحجاز <sup>العالم</sup>  
وغسل المرافق كذا والاحكام لا خلاف تقيل اليد عرفا على تقيلها ولو كان <sup>لا يكم</sup>  
ونحوه فكما ان الآية تضمنت الرأس ويراد بها النفس هادون غيرها من العاير ونحوها  
وكذا الوجه المراد منها انفسها واليدى انفسها هادون الاحكام فكذلك حال الارجل  
بعينها قلوا جاز مسح الخفاف جاز مسح الرأس وغسل ما على الايدي والوجه بل

يجوز ان يقال لم اراد تقطيع الاحكام والخلاف في قوله تع انما جزاء الذين يجارون  
 الله ورسوله وليسعون في الارض فسادا ان يقتلوا ويصلبوا وتقطع ايديهم وارجلهم من خلاف  
 ومثل هذه الشناعة القضيحة لا يرضى بها ذولاب بالجملة ارتكاب المجازات من قرينة  
 خلاف الاصل في معنى قول ولما لم يشترط الخديل على عدم فهمه مراد الشيعية قد  
 تعرف ان مطلوب ان المجاز لما يحرج من قرينة حالية او مقالية كما في ما نحن في الامحز  
 للتحقين كفي الكلام ولا اقيمت قرينة اخرى دالة عليه ولم يكن ليس للتحقين في المجاز من  
 متعارفا ايضا حتى يجعل قرينة حالية لم يجز ارتكابه هم هنا وبالجملة لا بد في المجاز من  
 علاقة وهي خمسة وعشرون كما صرح به السيد الشريف في حاشية مختصر الاصول وفي  
 المنهاج انها اثنا عشر وقيل خمسة وقيل اربعة كما هي مسطوكة في المسام ولا بد في  
 تلك العلايق من عدم اداة المعنى الحقيقي للفظ وجو الصارف عنها وفيما نحن فيه  
 ليس فليس فنظر الى هذه الامور بحكم بعثهم الى المجاز وهذا الموضع لما يفهم ذلك بل عرف  
 ان مطلوب الشيعية لا بد في العمل على الحاليين من مبري ذكر او قرينة قال ما قال ولم  
 يدبر ان الحمل على الحاليين لا يتجه فيه نحن فيه لما عرفت من انه يشترط فيه بقاء المعنى  
 الحقيقي على كلا الحاليين واذ ليس فليس وما ذكره من الظاهر في ذلك على جملة لانه ليس  
 مطابقة لما كلامنا فيه اذ يظهن على القراءتين بقاء المعنى الحقيقي بخلاف مسمر  
 الرجلين قول علي بن النضر الخرفيه ما فيه لان كون زمان النزول واز شيوخ السلف  
 والجهاد لا يقتضيه كون ليس للتحقين متعارفا فيما بينهم بحيث كان عاداتهم ليس بها اكثر  
 الاوقات وفراد الشيعية هو انه لم يكن من عاداتهم كالعمامة للرأس بل كانوا يلبسون  
 المغال الفخرية واما الخفاف فلم يكن لبسها لازما لهم وما نقله عن تفسير النيشابوري

ففيه انه لا يضر لان المراد مما نقله عن الشيعة ان ما تدعون من الاخبار الدالة على  
 جواز المسح عليها لم يبلغ مبلغ التواتر بل هي مختلفة في كتبكم وليس الخفين حاجة  
 عامة فلو صحت بلغت مبلغ التواتر وذلك لا يدل على ان في الحجارة كان ليس بها شاة  
 كشيء في بعض بلاد العجم واما عموم الحاجة فلم يكن احد ولم يرد الشيعة انهم لم يلبسوها  
 حين الحاجة كالخشب والسفر اياها بل اراد انه لم يكن شاة كما في بلاد العجم واما عموم  
 الحاجة فلا ينفك احد لكن لا يجب نفعها كما لا يخفى قوله واما ما لم تعرف عدم  
 استقامة ما ذكر وان ظاهر الآية يطل صريح الخفين فلو سلم جوازها قبل نزول الآية  
 فممكن في نسخة الحديث جبري لا يصح لان يكون حجة على الامامية لان المخالفين  
 اصحاب الجيرة فلا يعبدون واية تم الموضوع والاستشهاد بقوله بن العري  
 استشهاد ابن الاوى بزيادة قوله يليق بشأن الخهيرة تاهيرها كيف يرده  
 عما يحبان يتكلم بلفظ الرجلين ويريد اسم الخفين من دون اقامة قرينة  
 دالة عليه فكيف يليق بكلام الله سبحانه تنبيه النبيه مما يجب التنبيه عليه  
 في هذا المقام ان القول بحمل الآية على المسح على الخفين غير مسلم عند صاحب المسلم  
 حيث قل فيه وقيل الجرم مع الخفين والنصب بذنهما وفيه ما فيه وقال المشايخ  
 المعاصرين شرح قوله فيه ما فيه هكذا انه يخالف لما قالوا ان المسح تثبت بالسنة  
 لا بالكتاب على انه يلزم ان يكون الآية ناقصة على كل قراءة عن بيان فرائض  
 الوضوء كذا في الحاشية والحق انه لا يرد ذلك فان غرضهم ان الآية ليست  
 نصا للمسح على الخف واما النص للسنة وهو لا ينافي في حمل الآية عليه اقتصارها  
 في بيان الفرائض فلا يلزم على كل تقدير فانه اذا جمل على الغسل كان ناقصا

من ابن ابي اسود  
 في نسخة

علاء مولى عبد الحكم عليه ما عليه

عن بيان حال المتخفف ما قيل ان المسح يثبت بالسنة على طريق الزيادة فمردود  
لا يلتفت اليه فان مسح الحفاين شرع من قبل وبقى الى الان وبوم القيمة فلا  
يل هذا الى فانك قد عرفت ان الاية مقررة للوضوء الذي كان من قبل فقه  
كان على المتخفف المسح وعلى عارضى الرجل عن الخف العسل فقد نزل الاية بقرآنين  
ها ديتين الى فرايض وضوء المتخفف والعارضى وما قيل انه يلزم ما ذكر ان يكون  
مسح الخف صغيا الى الكعب مع ان لا غايه له فسا قطلان الغايه ح كما يكون غايه  
المسح بل للتخفف المفهوم من الاية والمعنى والله اعلم ومسحوا بارجلكم حال كونكم  
متخففين ساترين الى الكعبين اشارة الى ان لا مسح اذا كان مكشوفاً شئ من الرجل  
الى الكعبين فافهم فان هذا الوجه في غاية الحسن للطاقة انتهى قول وفيه ما فيه  
اما اولاً فلان ما ذكرناه من الوجوه الهادفة لاساس ذلك الاحتمال وارد عليها وثانياً  
فلان قوله فان غرضهم الخمر ودبان مراد صا المسلم ان اهل السنة قالوا يا  
مسح الخفين لا يثبت ولا يستفاد من الكتابي صلاحهم يستفاد من السنة والقرنية  
عليه انهم عدوه من السنن دون الفرق في كل جملة الاصول وسائر كتبهم وحمل  
عليه تركا بخلاف الظاهر من دون قرنية ويستلزم كونه من الفرق ايضا مع انه لم  
احدا من هؤلاء ثانياً فلان قوله واما نقصانها الخمر ودبان مراد صا المسلم انه  
اذا حمل الحجر على الخفين والنصب لهما وما يكون كل منهما فرضية اي اذا في اكتشاف  
كل قراءة في تفسير ما غير ذلك الا على احد شق الوضوء لا تمامها وهو لا يليق بالكلام المعجز  
لنقصا عن احد الشقين لا مع انصاف لا خزي اليه واما اذا كان محمولاً على العسل  
وهو الفرضية لم يكن ناقصاً عن بيان الفرق ايضا المسح ح ثابت بالسنة فانظر الى هذا

مع اشتدادها بالعلوم الرسمية العقلية والشروعات الكشفية لا يفهم المراد و  
يجهل عن اصطلاح اهل السنة فان الفريضة عندهم ما ورد في الكتاب فان هذا شيء  
واما راجع قوله فرد ولا يلتفت اليه مرد ولا يلتفت اليه عندنا فان اصل  
المشرعية ممنوع ثم يفتاه الى الان كيف ورواية ابن عباس سبق الكتاب المستعمل الحفان  
يشعر اليه واما ما ساق لان قوله فساقط الخ ساقط عن درجة القبول لان  
هذا المعنى الذي سبق الى ذهنه لعله لم يسبق اليه هل من الاذكياء وبالجملة  
جعل للكعبين غاية للتخفيف لا يستقيم الا اذا كان التخفيف مذكورا في الآية وليس  
فليس لو سلم كونه مفهوما فلما افاض الحاجة الى ذكر الكعبين لان الحنف هو الذي يستجمع  
ظهر القدم بل المتبادر منه ماله ساق وسر لا يكون لا الى الكعبين معني فليت شعري  
كيف يجيب المتعصب يوم يلتقي الساق بالساق ولا يتضرع عالم بان يذكر الغاية من  
دون المغيا فكيف بكلام الملك العلام ومن ههنا يظهر طول يده في العقلية وعلو  
كعبه المكاشفات ويروج ان قوله هذا الوجه غاية الحسن واللطافة في غاية  
الدانة والكثافة ثم قال ومنها ان يحل قراءة الحجر على الجوار وهو غير قابل  
للزوال لا كزار ومن انكسر الحجر الجوار فهو بلا ريب من اهل المكابرة لان موافقه  
منكثرة في القرآن ومواضعه كثيرة في كلام اهل اللسان وكيف لا يكون  
كذلك وللحاجة باب في ذلك منه في سعة الكلام قوله حجر ضرب ماء  
بادد باتفاق البصريين والكوفيين والقول بان ضرب مثالا بل حجر صفة لضرب  
احياء على ان كان في الاصل حرب الحجر تدوين ضرب في رفع الحجر ثم حذف الضمير  
وحصل الاسناد الى ضمير الضرب خفض الحجر بالاصنافه ثواني بضمير الحجر مكافئة

تقدم ذكره فاستتر وأما بناء على أنه كان في الأصل خرب حجر ثم أريد المضاف  
 اليه من المضافات فرفع واستتر وأما بناء على أن هذا مثل حوت برجل قاي أو كواقد  
 بأصل أما الأول والثاني فلا يلزمهما استتار والضمير مع جريان الصفة على غير  
 هي له ذلك لا يجوز عند البصري وإن أمن اللبس ما التالت فلان ذلك مما يجوز  
 الوصف التثنية دون الأول ومن باب جبر الجوارق له أن يخاف عليكم عذاب يوم  
 وإن أخاف عليكم عذاب يوم محيط عند من لاحظ أن اليمر المحيط صفة متعا  
 رفة للعدا في موارد كلام الله دون اليوم فيكون حقيقة عرفية وترك الحقيقة  
 خلاف الأصل لكل قد اختلفت النحاة في عجز الجوارق يتوسط حرف  
 العطف فقل لا يجي لأن العطف بمنع من التجاوز قال ابن مالك في شرح كتاب <sup>المسم</sup>  
 بالعمدة في النحو لا يمكن أن ينفرد الواو بجواز العطف على الجواز في الجواز وسئل الدمامي وقال خالده  
 الأزهري في التصريح ويختل الواو من بين ساير حروف العطف بأحد وعشرين  
 حكما منها جواز العطف على الجوارق في الجواز خاصة وذكر السيوطي في النكت وقال  
 ابن هشام أن قبل الواو في عطف الجوارق يتبع لفظا فحسب قلت هي مشتركة  
 في المعنى فطعا بالنظر إلى المعطوف عليه ولكنك ناسبت في اللفظ بين المعطوف  
 وبين ما يليه ووافقهم من ذهب إلى أن حور عين في قراءة حمزة والكسائي  
 معطوف على ولدان الرفيع وهجور الجوارق لم يخرج كما البيضاوي وبعض الثقات  
 من النحاة والقرنية على ذلك لأن الله عز وجل أنشأه بشر أو لا على وجه الأجسام  
 للسابقين المقربين <sup>تتبع</sup> النعيم المشتملة على أنواع النعم ثم فصل بغيرها ولا يخفى  
 أن كلام من الحور الطالقات والحور المقصيات في الخيام والولدان قسم من بغاء

تلك الجنان لا تدير لها معان التناسب في العطف لهم والمناسبة بين الحروف والاولاد  
 انظر على ان العطف على جناس او اكواب يوجب اعتبار الحقيقة والمجاز في كلمة في اولفظ  
 الباء ولا قرينة على عموم المجاز كما عرفت ومن البين ان المجاز في ما نحن فيه اشد  
 من المجاز في هذه الآية والى ان كلمة الواو متوسطة بين نحاس نارة في قوله  
 نعر يرسل عليك ما شئوا ط من نادر ونحلس مع ذلك صا در رفع نحاس بقوله يرسن <sup>نحو</sup>  
 البحر المجاوزة نارة عند ابن كثير والي عمر ويعقوب كما صرحوا به فظهر بطلان قول المعتز  
 ثم من جوز فاما جوزة بشرط ان لا يتوسط حرف العطف انهم ولا يخفى ان مذهب  
 اثبتة مع توسط حرف العطف موثقة بان العاطفة لا يمنع من المجاوزة باعتبار كونها مطلقا  
 لانه يفيد الوصول وهو يوجب التجاوز لا مقتناع وقوع الفصل بالاجنب ولا بحسب  
 لفظا فاصلا لان رعاية المناسبة بين الكلمتين عندهم من المماثلة لم يتخلل حرف  
 او تخلل حرف العطف او غيره ولهذا يجعلون غير المنصرف منصرفا للتناسب مع تخلل  
 العطف كقولك جعلت في اغلال وسلاسل وايضا يقولون اخذ ما قدم وما <sup>حذف</sup>  
 بضم الحاء المجاوزة قدم مع تخلل حرف وجاء في كلام علي رضي الله عنه نحن  
 ما جئون على صلته ما ذورون على قطيعته كذا في غير البلاغة مع ان <sup>صل</sup>  
 ما ذورون من الوزر المجاوزة ما جئون مع توسط حرف ويقال هناني وراني  
 وامننا هو امراني ويقولون العشايا والعذايا وامننا هو الغدا والآنزد واجبر كلاما  
 ومناسبة مع وجوب الفاصل لا شك ان تغير الحرف صعب من تغير الحركة  
 وتوابع المطلق وقوع المشاكلة في كلامهم ومما يزيد في بلفظ غير لوقعه في محبة  
 كقوله قالوا فتر شيئا نجد لك طيخة قلت الهني الى حبة وقصيا ولا شك



في قوله حجر ضرب خرب قوله كبير اناس في محاد من صل قلنا هذا باطل من حجة  
 اولها ان الكسر على الجوار معد في اللحن الذي قد يجعل عليه الاجل المضروب سرية  
 في الشعر كلام الله يجب تنازعه عنه وثانيها ان هذا انما يصح اليه حيث  
 يحصل الاصل من الالتباس كما في قوله حجر ضرب خرب فان من المعلوم بالضرورة  
 ان الحرب لا يكون لغتاً للضرب بل الجحور في هذه الآية الاصل من الالتباس  
 غير حاصل وثالثها ان الكسر للجوار انما ياتي بدون حرف العطف اما مع  
 حرف العطف فلم يتكلم به العرب انتهى مما اردنا ذكره وتاهيك ذلك على كذا  
 ما ادعاه الناصب قد نبه على ضعفه مع العطف لوجهين كما نقله جلال  
 الدين السيوطي وقال بن هشام في مغني اللبيب ان الشريعة حكم شواذا  
 جاور كقول بعضهم هذا حجر ضرب خرب بالحجر والاكثر الرفع قال كبير اناس  
 في محاد من صل وقيل به في وحوار عين فبين جرهما فان العطف على ولدان  
 مخلصون لا على الواب وباري اذ ليس المعنى ان الولدان يطوفون عليهم  
 بالحجر وقيل العطف على جنات كانه قيل للمقربون في جنات وفاكهة ولحم طير  
 وقيل على الواب باعتبار المعنى اذ معني يطوفون عليهم ولدان مخلصون بالواب  
 ينعمون بالواب قيل في وارحلكم بالمقتضاه عطف على ايديكم لا على رؤوسكم  
 اذ لا رجل مغسولة لا مسوخت ولكن خفض لجوارق رؤوسكم والذي عليه في  
 ان خفض الجوار يكون في النعت قليلا كما مثلنا وفي التوكيد نادرا كقوله  
 يا صبا بلع ذوق الزوجا كما هم ان ليس وصل اذ اخلت عثر الذي نسب  
 قال لضرء الشدني ان الجوارح بخفض كلام قلت وهذا كلام يعنى بالضرب

هو خير من الذي قلته انا ثم استشهد اياه فالتشدني بالخفض ولا يكون في  
النسق لان العاطف يمنع من التجاوز وقال لزم فحشر لما كانت الارجل  
من بين الاعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها كانت مظنة للاسفل  
الذي هو موشر عطف على المسوح لا التمسح لكن لينبه على وجوب الاقتصار في صب الماء  
عليها وقيل للكعبين فحى بالغاية اما طه فطن من بطرافها مسح لان المسح  
لم يصر له غاية في الشرع انتهى تنبيه انكر السيرة وابن جني خفض على الجوارر  
وناولا فلو لم يجرى بالجر على انه صفة لقب ثم قال لسيرة في الاصل خرب الحجر  
منه يتبين خرب رفع الحجر ثم حذف الضمير وجعل الاسناد الى ضمير المصعب  
ونقص الحجر كما تقول بمحمل حسن الوجه بلاضافة والاصل حسن الوجه اني  
بضمير الحجر مكانه لتقدم ذكره فاستتر وقال ابن جني الاصل خرب حجر فرائد  
المضالية عن المضافة رفع واستتر ويلزمها استتار الضمير مع جريان الصفة  
على غير من هله وذلك لا يجوز عند البصريين وان امن اللبس قول بصري فان  
هذا مثل مررت برجل قائما بوجه لا قاعدين فرد ذلك انما يجوز في الوصف  
الثاني دون الاول انتهى فاردنا ذكره من كلام ابن هشام وهو كما تراها في  
بالعلم صوبته في اللغة وبذرة في التاكيد وعدمه في النسق عند المحققين  
من النجاة لمنع العاطف من التجاوز وسلمه جلال الدين السيوطي في الاشباه  
الخطأ والآن نشرع في تقض ظهروا بنقض كل من فقراته فنقول قول منه  
سعة الكلام الخمر واما اول فلان كما رأيت حكما بعد حجج في كلام الفصحا  
بل قال لرازي انه من اللحن كما هو اما ثانيا فلان الجمع بين القراءتين يحمل الجرح على

الجوار إنما يتم لو كان الفتح نضاً أولها هـ في الغسل وقد عرفت أنه ليس لامر بك  
 وأما ثالثاً فلا بد من كلام الغنى قلة استعماله وإن الأكثر على أن خرب  
 بالرفع فكيف يحمل كلام الله سبحانه على مثل ذلك لجمال الباء الذي أنكره  
 أئمة وآما رابعاً فإنه لا يقاس عليه ما نحن فيه لوجود فتح العطف ههنا  
 وعدمه ثمة ولخصوا الالتباس في الآية دون المثال لأنه لا معنى لكون الضب  
 خرباً مع أنه من شرط جواز الامتناع من اللبس قال الشارح الرضة رضي الله عنه  
 وقد يوصف على أن إليه لفظاً والنعت للمضاف ذالم يلتبس يقال له الحـ  
 بالجر الرو ذلك للاتصال بالحاصل بين المضاف والمضاف إليه فجعل ما هو  
 نعت لأول معنى نعت لثاني لفظاً وذلك يضاف لفظاً المضاً إليه ما ينبغي  
 أن يضاف إليه المضاً نحو هذا حجر خرب وهذا حب ما في والذي هو لك  
 الحجر والحب الضب الرمان تقول وقال بعض البصريين إن التقدير هذا  
 حجر ضب حـ حـ فخذ فـ المضاً إلى الضمير فاستتر الضمير المرفوع في حـ كونه  
 مرفوعاً لقباً مقام المضاً المرفوع انتهى وهو نعت في اشتراط عدم اللبس في جـ  
 الجوز المستعمل في النعت قليلاً كما يلي إليه لفظة قل للداخله على المضارعة المفعلة  
 للتقليل في قوله وقد يوصف قوله والقول بأن خرب الخ أنت تعلم أن القول  
 بكونه صفة لصف هذه السيرة وابن جني منكرين لمحي خرب المجاورة  
 مطلقاً وما ذكره في رده ههنا من لزوم استتار الضمير مع جـ بأن الصفة  
 غير منهيجه وهو غير جائز عند البصريين أن امن اللبس على التقديرين الأولين  
 ولزوم جواز ما يختص بالوصف الثاني من الأول في الأول على التقدير الثالث

فهو ملقط من كلام ابن هشام الذي ذكرناه آنفا وهو لا يضر بطلان ما لا نكسر  
 محية قليلا في الغت نتصدك لتأويل حجر ضب لكن لا يفيد لأن ذلك مع  
 قلة استعماله ليس منطبقا على ما نحن فيه كما أوضحناه قبيل هذا إبانتم <sup>منه</sup>  
 فلا يحتاج إلى تختم حيم ما قال مع أنه لقائل أن يقول أن ابن جنة والسيرة في  
 مع كونها من أعظم التعويدين لما جاز عليها الخطاء فلم لا يجوز على ابن هشام على  
 أنك عرفت ابن هشام إن قال يكون مذهب المحققين عدم جواز في النسوق حال  
 العطف فلم لا يقبل المحشة هذا القول ويقبل ذلك على أن ما ذكره من عدم  
 جواز استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هو له عند البصريين أن  
 تم الزامه على من كان منهم لكن لا يجب أن نختار مذهب البصريين كيف  
 القراء من هو من الكوفيين كخبره وغيره فلا يجب اتباع أقوال البصريين  
 مطلقا وإنما بعد قول السيرة في ياء خرب صفة لضب بالتقدير المنذور  
 وتنصير لرضي الله عنه قول بعض البصريين لأنهم ادعوا ابن هشام بعدم جواز  
 استتار مثل الضمير المذكور عند البصريين كلامهم وأيضا للسيرة في أن  
 يخصص عدم جوازهم بما عدا ذلك المثال وليس تلك القوانين <sup>العلوم</sup>  
 العقلية المبنية على القوانين العامة حتى تكون في التخصيص عابية وشال هذا يلتزم  
 في أكثر قولنا العربية كما لا يخفى على من مارس كتب النحو والصرف وقد مر قرار  
 أن تسليم ما ذكره من جواز الجواز لا يفيد لعدم الفصل والبس فيه أن قال  
 قائل قد استشهد به القاضى البيضاوى على كون جواز حكمكم بالجوار قيل له  
 الاستشهاد بجواز البيضاوى حجر ضب شاهد على جواز الاستشهاد بالضب

بذنبه ولا يبيأ به كيف وأعرض عنه حب الكشاف قوله من باب جمل الخ  
قوله تع الخ منظور فيه من وجوه منها أنه قال في الكشاف وصف اليوم باللام  
من الأسناد المجاز لوقوع اللام فيه فإن قلت فإذا وصف به العذاب قلت  
مجازي مثله لأن الليم في الحقيقة المعتد ونظيرهما قولك غماري صاير واحد  
جدة وقال الفخر الرازي في التفسير الكبير المعنى أنه لما حصل لأم العظيم في ذلك  
اليوم أسند ذلك لأم الخ لئلا يفتقر لهم فها ذلك صاويك قايمة قريب في تفسير الميراث  
وصح الفاضل الأسفري في حاشيته على شرح الوافية أن جعله صفة ليم من  
فصير المجازات لطيفها وأما كون المحيط وصفًا لليوم فقال الرازي في تفسير  
عذاب يوم محيط المحيط من صفة اليوم في الظاهر وهو المعنى من صفة  
العذاب ذلك مجاز مشهور كقوله هذا يوم عصيب <sup>انتق</sup> وفي البيضاوي  
وتوصيف اليوم بالاحاطة وهي صفة العذاب شمله عليه قال جبار الله  
الزمخشري في الكشاف يوم محيط عهلك من قوله واحيط بشيء واحده من احاطة العذاب  
فإن قلت وصف العذاب بالاحاطة يبلغ أم وصف اليوم بها قلت بل وصف اليوم <sup>اليوم</sup>  
بأن يشتمل على الحوادث فإذا احاط بعذابه فقد اجتمع للمعذب بها اشتمل عليه  
منه كما إذا احاط بنعيمه انتق إذا دريت هذا عرفت أن هو <sup>المفسرين</sup> الإحلام من  
جعلوا اليم محيط صفة لليوم ولم يحملوه على الجبر بالحوار فكيف بعباء مما يقبل  
من أن توصيف العذاب بحقيقة عرفية إذ لو تم لدل على جهل هو كآء  
المفسرين الذين هم أئمة الناصب لعله لا يرضى به اللام إلا أن يجعله من باب  
تفضيل المفضل على الفاضل المجاز عند أصحابه ومنها أن كثرة ورود

العذاب من عو ثابا لا يبر واشباهه لا يوجب صيرورة حقيقة عرفية كقول  
صيف اليوم باشكاله ايض واراد كلام الله كيوم عصب يوم يجعل لولدان<sup>شديبا</sup>  
ونحوه قال قول بعدل عن الايضاح على ان احدا من علماء الفرقين لم يقل  
بان استعمال لفظ على سبيل الكثرة في معنى دليل على نقل من استعمال من معناه  
الاصلي الى الاصطلاح لا اذا اتبادر غير معناه الحقيقة بجر كالأطلاق وهو  
قال قول به ناس من الغبابة والجهالة اذا حد من اوتى نبييا من العلم يقل  
بان امثال هذه الالفاظ من الحقايق العرفية ومنها انه على  
تقدير كونها من الحقايق العرفية لا يكون في القول بجر الجوارح نفع اليه  
لانه لو كان الضرورة تدعي الى حمله عليه وفيما نحن فيه لا ضرورة تدعي اليه  
ومنها انه ليس في ما ذكره حرف عطف ولا التباس فلا يعيد له ونحن لا ننكر  
مجيبا درا ولا انكراه التثنية فلا يكون مضرا لنا قوله لكن قد اختلف لم  
اقول قد عرفت بشهادة ابن هشام والفخر الرازي وآل حيان وابن  
همام وغيرهم من العلماء كالأعلام ان مذهب المحققين من النجاة الفخام  
عدم جواز الجر مع العطف فيعد تسليم صحة ما نقله عن ابن مالك وغيره لا يفيد  
فان قول بعض منهم لا يصلح المعارضة فاعليه الاكثر من من المحققين والعجب  
انه تشبه في دفع مذهب ابن حنبل والسير في فيما سلف بكلام ابن هشام  
واعرض ههنا عن التشبث بكلامه وتمسك بابن مالك بجر النفع اليه  
ولعله يفضل ابن مالك عليه لمجاورته باسم مالك الذي هو من ائمة  
فعله جبر الفضيلة من المال كالأمام بالجوارح على انه يحتمل ان يكون اول من

ذكر أقوالهم ناشية من العناد والكداد فلا يكون حجة على أهل السنة والجماعة  
 قال ابن هشام في بيان الأحكام التي تقدم بها الواو عن سائر الحروف وهي خمسة  
 عشر من الحروف عطف المخفوض على الجوارك قوله نعم فامسحوا برؤوسكم  
 وأرجلكم ومن خفض لارجل وفيه بحث سيأتي قال المشغف المفسر المغني  
 يعني في إخراج أبواب الكتاب في القاعدة الثامنة وهو أن الذي عليه المحققون  
 أن خفض الجوارك يكون في النعت قليلا وفي التوكيد نادرا ولا يكون في النسب  
 لأن العاطف يمنع التجاوز انتهى ومنه يظهر أن ما ذكره من ابن هشام  
 بعد صحة النقل صريح على ما قاله غير المحققين من النجاة وأما الدعا منه  
 الذي هو محض المغني فيجوز تسليم نسبه لا يعبأ به مع إنكار المحققين من النجاة  
 له إذا كان متعنتا في المنصب التعصب بالجملة جعل كلام الله سبحانه على  
 هذا الذي ينكره صناديد النجاة وجلال أهل العربية بعيد عن العقل بل  
 لو كان جمل الجوارك عند المحققين أيضا لم يكن له مساع في الآية الكريمة للزوم  
 الالتباس بحيث لو قراءت على أحد من أهل المعرب والمعجم والسوقتين  
 لا يتبادر إلى أذهانهم لا وجوب المسح للرجلين بشرط الاضطرار والله يعلم بالصواب  
 قولي في حوزة الإمام في الكشف فري وحور عين بالرفع على وجهها حور  
 عين كبيت الكتاب والارواك جبرهن هباءا وشترا أو للعطف على ولدان  
 بالجر عطفا على جنات النعيم كانه قال هم في جنات وفاكهة ولحم وحوا على الكوا  
 لان معني يطو عليهم ولدان مخلدون بالكواب ينعمون بالكواب بالنصب  
 على وبتون حور انتهى وقرئ في المدارك قال البيضاوي وحور عين

عطف على ولدان أو مبتداء محذوف الخبر أي وفيها أو ولهم حور وقرآن  
 خبر والكسائي بالجاء عطف على جنات بتقدير مضى أي هم في جنات ومصنات  
 حور وعلى كواب لان معنى يطوف عليهم ولدان مخلدون بالكواب بنعيم الكواب  
 وقرآن بالنصب وبوتون حور قال الفخر الرازي حور عين فيها قرآن أو الأولى  
 الرفعة وهو المشهور وفيه وجهان أحدهما العطف على ولدان فان قيل قال قيل هذه  
 حور مقصوبات في الخيام إشارة إلى سترهن وتخذرن فكيف يصح قولك  
 انه عطف على ولدان فيمكن طائفات عليهم نقول الجواب عنه من وجهين  
 أحدهما وهو المشهور ان نقول عطف عليهم في اللفظ لا في المعنى  
 أو في المعنى على التقدير والمفهوم لان قوله تعالى يطوف عليهم ولدان  
 مخلدون معناها لهم ولدان كما قال الله تعالى ويطوف عليهم غلمان لهم فيكون  
 حور عين معني ولهم حور عين وثانيهما وهو ان يقال ليست الحور مقصوبات  
 في جنس بل اهل الجنة حور مقصوبات هن خطايا ومعظيات لهن جوار  
 وخوادم وحور هن سواق مع الولدان السفاة فيكون كانه قال ويطوف  
 عليهم ولدان ونساء وقرى بالجاء عطف على الكواب اباريق فان قيل  
 فالحو كيف يطاف بهن عليهم نقول الجواب سبق في لحم طيل وعطف على جنات  
 اولئك المقربون في جنات النعيم وحور أي في هذا النعيم وقد تقدم  
 ذلك وقرى حور أعينا بالنصب لعل الحاصل على هذه المفعلة غير  
 العطف بالمعنى لكن هذا القاري لا بد من تقديرنا فيقول وبوتون  
 حور أي قال له قدر لا فعا وقل لهم حور عين أي وحور عين يوتون انتم

كلامه فقد انقذ من جر حور عين يحتمل ان يكون باعطفت على جنات  
 النعيم كانه قال في اجنات فأكهة وحكم طير حور عين كما يقال زينة اكل  
 وشرب ان يكون معطوف على اكواف فالمعنى ينبغي ان يكون حور عين وقد  
 قال ابو علي الفارسي في كتاب الحجة في القراءة وغيره في غير قول له  
 والقرنية عليه الخاقول تمام الآية الكريمة هكذا والسابقون السابقون  
 اولئك المقربون في جنات النعيم ثلثة من الاولين وقليل من الاخرين على  
 سر موصوف متكئين عليهم متقابلين يطوف عليهم ولدان مخلدن بأكواب  
 واباريق وكاس من معين لا يصدعون عنها ولا ينزفون وفاكهة  
 مما يتخيرون ولحم طير مما يشتهون وحور عين كاصفال الاولوة المكنون  
 جزاء بما كانوا يعملون وقد عرفت ان المشهور بحسب القراءة هو الرفع  
 عطفا على ولدان واما الخبر فقد عرفت ان جل مفسري المخالفين حملوه  
 على العطف على اكواف وحيات فاذكره من القرنية مردودا ولا ينافي ذلك  
 على الاضراء بحال ائمة المفسرين حيث عفلوا عن ذلك وثابتا بانه بعد  
 تسليم تلك القرنية فخرية على عدم جواز الخبر بالمواد على جواز  
 لان اولئك الاعلام من اهل النفا سير مع هذه القرنية الدالة على كون  
 حور عين معطوفا على الولدان لم يلتفتوا الى احتمال خبر الجوار ولم يعتنوا  
 بشانه بل عولوا في توجيه الخبر على ما يخالف تلك القرنية وهذا يدل على  
 ضعف احتمال الجوار وكيف وقد عرفت انفا ان ابن همام قال بانه لم يأت  
 احد كلام فصح ولم يحج في كلام الله عز اسمه وثالثان كون الولدان

ورسوسه واقره في قوله

له اى سنوفا يابوا  
والجبر

والحوادث الطائفات قسما من نعماء الجنان مسلم لكن لا سبب لهم كونه قسما للجنات  
والمذكور في الآية هو الجنة فيجب ان يقال انهم في جنات النعيم والكلية  
وكم طير وخور عين ولم يقم دليل عقل ولا نقل على ان مثل ذلك غير جائز  
لا سيما وقد اعترف به غير واحد من المفسرين وعلى تقدير التسليم فذلك  
لا يجري لوعطف على الكواب ما أهمية التناسب في العطف فيرجح قراءة  
الرفع البتة لكن لا يبطل احتمال لعطف على الكواب فانك عرفت ان المراد من  
يطوف عليه هو ولدان مخلدان يمين باليمين تناسب كونهما نعمة يكف في العطف  
كيف وقد جوزتم عطف الاربعة المفسرة على الرؤس المسوقة للمجرد مناسبة لا تقا  
قياسا من التوجيه لو قلتم يكون الاربعة من جنس المسوقة على المسوقة  
والتناسب فيها ثم التناهي بين المعسوقة والمعسوقة وان الاستدلال بالآية بهذه القرينة على  
الجواز مع العطف يستلزم الدلالة وتوقف ثبوت جوازها على مراعاة هذه القرينة فمراعاة  
متوقفة على جواز الجواز اذ لو لم يكن جائزا كما هو عند المحققين لم يجز هذه القرينة  
لفعل ان القرينة ليستدعى بما فيها ان يرتكب لمراعاتها هو جائز في لغة العرب  
لا ان يرتكب للقونية فالجواز وسائر هذا ان اراد به الاستدلال عليه واما ان  
يجعله من مرجح اختيار الجواز على باقي الوجوه فهو فرع ثبوت جوازه من خارج  
وهو مما حسنا انه لا يفيد فيما نحن فيه اللاتباس لقيام القرينة على خلافه  
قلت تشعرك كيف يستدل مثل تلك القرينة الضعيفة القول بالجواز الضعيف  
الحاجة ولا يستدعي القرينة القوية فيما نحن فيه القول بعد جوازه اعترف المحققون  
بعد جوازه لعمري ان هذا الشرع عجاب وسادسا بانه لو تنازلنا واعرضنا عن القول

بعدم جوازها في النسق فلا اقل يكون خلاف الظاهر التبت فكيف يحمل عليه كلام  
 الله سبحانه ونحن فيه مع عدم القرينة عليه بل وجودها على خلافه وسأ  
 بان فاذا ذكره من لزوم عموم المجاز في الباء او في على تقدير العطف على الاكواب وجنات  
 ثم ورد على ائمتهم مردود وجهين الاول انك عرفت ان معنى يطو ولدان  
 مخلوقون بالاكواب ينعمون بالاكواب لا مجاز في قولنا ينعمون بالاكواب بحسب ما عين  
 اصلا ولا يتم فاذا ذكره من لزوم على التقديرين والثاني ان القرينة هي هنا  
 موجبة في ان جر الجوار صغيف لا يليق ان يحمل عليه كلام الله ولا تحمل  
 للجر الا العطف على جنات والاكواب واستعمال ان زيدا في اكل وشرب شايح  
 ومثل تلك المجازات السائغة لا بأس به في كلام الفصحاء بل هذه قرينة  
 اخرى على ضعف جر الجوار هذا وما ذكر من ان المجاورة فيها يخرج منه اشد من  
 المجاورة في هذه الآية فهو مجمله اذ لم يفر ان المانع الذي فيما نحن فيه  
 اقوى اشد مما في هذه الآية اذ لو حمل على جر الجوار مع الفصل واللبس توسط  
 حكما جنته فلا ضرورة داعية اليه ولا قرينة منبهة عليه خرج الكلام عن كونه  
 ولحق بكلام العام والسنة تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا  
 قوله والان كلمة الواو والجر لم يجعل احدا من المفسرين كالبعضاوي والرحشي  
 والرازي والنسفي جر نحاس الجوار قال البضاوي وقراء ابن كثير شواظ بالسكر  
 وهو لغة فيه ونحاس بالجر عطف على نار وواقفه فيه ابو عمرو ويعقوب في  
 رواية وفي الكشاف شواظ من نار ونحاس كلاهما بالضم والسكر والشواظ الذهب  
 الخالص والنحاس لدخان والتشديد في كضوء سراج السليط لم يجعل الله

على السطرين  
 ما لا يثبت في المتن  
 او منه خبره  
 على ما لا يثبت في المتن  
 ما لا يثبت في المتن

فيه نحاسا، وقيل لصف المذاب يصيب على رؤسهم وعن ابن عباس إذا  
 خرجوا من قبورهم سافهم شواط وهجروا عطفاء على رؤسهم منه ما في  
 تفسير المدارك وقال لا شيء المسئلة الرابعة من قرع نحاس بالحجر فيقرع  
 ولو زعم أنه عطف على النار يكون شواط من نحاس الشواط لا يكون نحاس  
 لقول الجواب عنه من وجهين أحدهما تقديره بشيء من نحاس كقولهم تقعد  
 سيفا ورعها وثانية ما هو لا طهران نقول الشواط لم يكن إلا عند ما يكون كتيب  
 أجزاء الأرضية وهو الدخان فالشواط مركب من النار ونحاس هو الدخان على  
 هذا فالمرسل شيء واحد لا شيئين غير أنه مركب فان قيل على هذا لا فائدة  
 لتخصيص الشواط بالمرسال إلا بيان كون تلك النار بعد غير قوية فوجد  
 عند الدخان نقول لعذاب بالنار التي لا ترى دون العذاب بالنار التي ترى  
 لتقدم الخوف على الوقوع فيه وابتداء العذاب والنار الصرفة لا ترى أو ترى  
 كالنور فلا يكون لها صبغ عبيدة وقال في مجمع البيان قراء ابن كثير وأهل  
 البصرة غير يعقوب ونحاس بالحجر والباقون بالوقع وقال في بيان الحجارة  
 والشواط لغتان قال أبو عبيدة هو الصبغ الدخان فيه قال رويه  
 شعرا ن لحم من حربا أيقاطا، ونار حرب لسعر الشواط، والنحاس الدخان  
 قال الحجة في تفضي كضوء سراج السليط، لم يجعل الله فيه نحاسا، قال  
 أبو علي إذا كان الشواط الصبغ دخان فيه ضعفت قراءة من قرع ونحاس  
 بالحجر لا يكون على تفسيره عبيدة إلا الوقوع في نحاس على تقدير يرسل عليكما  
 شواط ويرسل نحاسا يرسل هذا مقروفا وهذا آخرى وقد يحيز من وجه

لغة الشعر النجاشي  
 انشد في مجمع

على ان تقديره يرسل عليكما شواهد من نار وثمن من نحاس يتخذ في الموصوف  
ويقيم الصفة مقام كونه من يات به يريكم البرق ومن الذين هاد وخرفون  
الكلام وان من اهل الكتاب لا يؤمنون ومن اهل المدينة مرد واعلى التفاق  
فيخذ في الموصوف في ذلك كله وكذلك في الاثار قلت هذا فاعل والفاعل  
فقد جاء في ما راعيتي لا يسير بشرطه وعهد به قينا يسير بكبري على ان  
هذا الحذف قد جاء في المتبداء في الآية التي تلونا وبعضها وقد قالوا  
يسمع بالمعبد خير من ان تراه فاذا حذف الموصوف بقية بعد من نحاس الذي  
هو صفة لشئ محذوف وحذف من كان ذكره قد تقدم في قوله من نار  
فحذف لك حذفها كما حذف في الجار من قولهم على من تنزل وكما انشدنا  
من قول الشاعر واصبر من اسماء قيس كقايض على الماء لا يدري بما هو  
قايض اي بما هو قايض عليه فحذف لدلالة الكلام المتقدم عليه وكما حذف  
الجار عند الخليل في قوله ان لم يجد يوما على من يتكل يريد عند من يتكل  
عليه فحذف الجار لانه جرى ذكره قبل فيكون الجار نحاس على هذا من البضرة  
لا بلا اشتراك فيمن الت حررت في قوله من نار فاذا انجز من لم يكن للشواهد  
هو المصطب من الدخان انتم وايضا لزوم الدور تقريب ما مر والكلام الكلام  
فظهر ان ما قال من انه ظهر بطلان قول المعترض باطل الماعرفت منا من  
ان كل ما ذكره مردودكم من عايب قول صحيحا وافية من الغم السقيج  
قوله ولا يخفى الخ لا يخفى انه لا يعباء هذه الطاقات بعد تصريح الخاء بمنع  
العطف لتجاوز مسابيل النحوي العربية لا يثبت بالقياس الاستدلال مع انه

على اي امر والشيء  
كلامه في هذا الشئ  
فيهم طائفة من عوام العامة  
والذين لا يعرفون الجمل  
فيكون الكبير  
نزل او جلد فيخرج  
قيد

اذا تحلل حرف العطف فتحقق لفاسلة مع اشعاره بان قد خوله معطوف  
 على ما ليس محيا والله فهو متعلق حقيقة بما ليس محيا والله وجعلهم غير  
 المنصرف منصرفا لا يصلح دليلا بعدا عرفت منطلق القياس ما ذكره من  
 قولهم ما قدم وما حذو وما حوثرن وما زورون وهناني وعرفاني وغيرها  
 مما النقطه من المغنى فان اراد به تأكيد محيى حر الحيا في الجملة فلا خير  
 ان اراد به الاستدلال والتأكيد على جواز في سعة الكلام حال العطف  
 قد خول ولا بعد من جريان القياس في تلك المسائل قد قلنا بآول  
 قاس في ذلك وثاننا بانه ان اراد بالتأيد فهو فرع ثبوت جواز الاستعمال  
 به في كلام العرب وقد عرفت انه ليس كذلك كما زعم وان اراد الاستدلال  
 بطريق الاولوية فانه لما جاز تغدير الاحرف في بعض المواضع لوجاهة لفظ  
 حصا فتغير الحركة بجو بطريقا ولي فقيه ان ذلك يستند جواز مع سائر  
 حروف العطف مع ان هذا القائل نقل ولا عن ابن مالك والظاهر  
 خالد الزهرى وعن السيوقي ناقل عن ابن هشام ان الواو تختص من سائر حروف  
 العطف بحكم منها جر الجوار وايضا يلزم الرفع والنصب والجر بالجوار ولم يعهد  
 في كلام الفصحاء كما لا يخفى قوله ويويد المطلوب وقوع المشكلة الخ  
 هذا مشاكلا سابقه مبطل للاختصاص الذي اقترنه مع ان المانع عنه  
 فيما كلامنا فيه موجود فلا فصول الكلام بذكره مع ان المجاز يستدعى  
 القرينة وما يضحك عليه انه يذكر امثال هذا القول عند زعمائه يكون  
 من مخرقة العربية مع انه عكسه لانه على جملة مسایل العربية واعتسافه

قَوْلٍ وَاخْرَجَ الْخَرَفَةَ اَوَّلًا اِنَّ الْكَلَامَ فِي سَعَةِ الْكَلَامِ وَيَجِبُ فِيهِ اَشْعَارُ مَا لَا يَجِبُ  
 فِي غَيْرِهَا وَثَانِيًا الْعَرَفُ بَعْدَ اَلْتَّيَاسِ هَهُنَا وَنَحْقَقُهُ ثُمَّ قَوْلُهُ وَقَدْ عَرَفْتُ  
 وَاسْتَعْرِفْتُ اَقُولُ قَدْ عَرَفْتُ وَاسْتَعْرِفْتُ اِنَّ الْاَلِيَّةَ ظَاهِرَةٌ فِي الْمَسْحِ فَكَيْفَ يَظُنُّ  
 اَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا اِحْتِمَالُ الْمَسْحِ اَيْضًا وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى غَايَةِ الْاَعْتِسَافِ وَقَوْلُهُ لَا تَضَا  
 فَا نَا قَدْ بَنَانَا كَبَاهَا لَو تَلَبَّتْ عَلَى اَحَدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُسْتَأْنَسِينَ بِالْعَرَبِيَّةِ بِحُكْمِ  
 يَظْهَرُ فِيهَا فِي الْمَسْحِ فَمَا ظَنُّكَ مِنْ اَوْفَى حُطَّاءِ الْعِلْمِ وَلَا تَضَاقُ قَوْلُهُ كَقَوْلِكَ  
 الْحَمْدُ لِلَّهِ بِالْكَسْرِ الْخَرَفَةُ لَوْ كَانَ فِي بَعْضِ الْقِرَاءَةِ النَّادِثَةُ الشَّاذَّةُ فَلَا يَبْعَثُ بِهِمْ عَدَمُ  
 تَطَابُقِهِ بِمَا خُنَّ فِيهِ لِعَدَمِ الْفَضْلِ وَلَا التَّبَلُّغِ الْعَطْفُ مِثْلُهُ قِرَاءَةُ الْحَمْدِ لِلَّهِ  
 بِضَمِّ اللَّامِ وَمِثْلُ ذَلِكَ لَا يَجْرِي اِلَّا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ وَمِنْ قِرَاءَةِ كَلِمَةٍ فَتَوْحِيدُهَا كَلِمَةً  
 وَاحِدَةً صَرَّحَ بِهِ صَاحِبُ الْكَشَافِ وَقَدْ عَرَفْتُ طَالَهُ وَمَا عَلَيْهِ تَفْصِيلًا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى  
 ذَلِكَ فَائِدَةٌ جَلِيلَةٌ لَمْ يَرْتَضِ صَاحِبُ الْمُسْلِمِ بِالْحَمْلِ عَلَى الْجَوَارِ حَيْثُ  
 قَالَ وَحَمَلَ الْجَرَّ عَلَى الْجَوَارِ مَعَارِضًا لِنَصْبِ عَلَى الْحَلِّ لَكِنَّ الشَّارِحَ الْمَعَاضِرَ قَالَ  
 اَلَا يَنْبَغِي اَنْ لَا تَصْغَرَ اِلَيْهِ فَاِنْ مِنْ جَعَلِ الْجَرَّ الْجَوَارَ قَالَ اِنْ غَسَلَ الرَّجُلُ ثَابِتًا قَطْعًا  
 بِالتَّوَاتُرِ فَلَا يَدَّ مِنْ اِرْتِكَابِ جَلَا الظَّاهِرِ فِي قِرَاءَةِ الْجَرِّ فَيَحْمِلُ عَلَى الْجَوَارِ وَهِيَ لَا تَقُوعُ  
 لِمَا ذَكَرْنَا نَحْنُ وَأَنْتَ تَعْلَمُ اِنْ ثَبُوتَهُ بِالتَّوَاتُرِ هُمْ بِاللُّبْقِ اِنَّ الْمَسْحَ فِي مَذْهَبِ  
 اَهْلِ الْبَيْتِ كَيْفَ وَغَايَةُ مَا يَثْبُتُ هُوَ التَّوَاتُرُ مِنْ زَمَانِ الْخُلَفَاءِ وَالنَّامِ عَلَى دِينِ  
 صَلَواتِهِمْ وَأَمَّا فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَتَبَ الْمَخَافَتَيْنِ الدَّالَّ عَلَى السَّعْوِ قَدْ  
 عَرَفْتُ اَنْ مَذْهَبَ بَعْضِ الْأَصْحَاءِ كَانَ مَسْعُوعًا لِسُنَنِ غَيْرِهَا كَانَ الْمَسْحُ وَاصِلًا  
 فِيهِ وَالْغَسْلُ فِي الْجُمْلَةِ وَهُوَ لَا يَدُلُّ عَلَى الْفَرْضِيَّةِ وَكَوْنُهُ جُزْءًا مِنَ الرُّضْوِ وَسَيَأْتِي تَفْصِيلُهُ فِي  
 تَبَيُّنِ الْمَطْلُوبِ

لنا هي هنا اثبات حلال ظهور الانية في هذا هبهم وآيات ظهورها في حجة مسكنا وهو  
 حاصل باعترافهم قال منها ما ذكره صاحب الكشاف هو ان الارجل من بين  
 الاعضاء الثلاثة تغسل بصيب الماء من الاناء عليها بخلاف الوجه واليدين فان  
 غسلها باعتراف كما هو مقتضى العادة فكانت مظنة للاشراك لم يغسل عنه  
 بالنقص سيما في ارض الحجاز التي قل فيها وجود الانهار والحياض فعظمت على  
 يكتفي بايصال اليد الى البلة اليه لا يكتفي بايصال اليد الى البلة اليها ولكن  
 لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها والصيب من الاقتصاد انما  
 الماء من الاناء على الاتصال وذلك يستلزم الاسراف سيما عند توسع  
 فم الاناء كما هو المشايخ في الاعراب فلا محذور في وقوع الصب مع الاقتصاد  
 سبع مرات وقيل الى الكعبين فبحي العناية اما طه لظن طان بحسبها منسوبة  
 ما يكتفي بايصال اليد الى البلة اليه لا امتناع اجتماع الظنين فان المسح للظن هو وظيفة  
 اصلية لم يضرب الشارع له غاية وكذلك محله كما لا يخفى على متتبع الموارد  
 مثل مسح الرأس ومسح الرقبة ومسح الاذنين ومسح الكافور بالمسح جردا غير  
 ذلك ويؤيد انه لا يحج للمسح في العرف ايضا غاية كالمسح بالحائط  
 وبالمنديل وبالثنتين وبماس اليتيم وبالمرضى وبما كان الظاهر بتحقيق  
 الامثال على وتيرة واحدة يكون ذلك مفيدا للظن بمغسل للرجل اعرض  
 الموضوع لما لم يكن ممسحا يكون مغسولا ما قدر المسح في الرأس مثلا وليس غاية  
 له ولا مشتملا عليه لان الغاية تقتضي تعيين البداية ولم توجد القدر مع  
 ان الشارع لم ينص على القدر في المسح وليعلم انه كثير اما لا يذكر الغاية

للوظيفة التي ليست صليّة بل هي خلف كالتيمز أو بدل كسوء الخفين اعتمادا على  
 اصلها المغيا بالغاية وقد يذكري تنبيهها على ان محل ذلك شرعا هو محل العمل  
 المغيا بتلك الغاية دون الخارج عنه ولا يخفى ان غاية المسح تخفيفية  
 وغاية الغسل تشديدية فلا يلزم ان يكونا على وتيق واحد وحاصل  
 توجيه الاكتشاف ان الارجل لم يعطفت على الغسل المذكور عطفت على  
 المسح فعرف ان امر الارجل ليس في التمهيد كما هو الوجه والايد وضرب  
 الغاية فعرف انهما عطفت على المسح لا التمسح فحصل التنبيه على وجوب  
 غسل الارجل غسلا خفيفا وشره يكون المراد بالمسح الالة المعنى المشترك  
 بين ايصال اليد المبتلة واسالة الماء اسالة خفيفة وهو ايصال الماء ايضا  
 لا خفيفا بطريق عموم الجواز والزمحشر قابل به فيتحقق في ضمن الاول بالنسبة  
 الروس وفي ضمن الثاني بالنسبة الى الارجل فلا يلزم استعمال اللفظ في الحقيقة والجواز  
 قيام المعترض على مثال ذكره مع الفارق لان السخرية لا يلايها الا كرام بل يناقضه  
 بخلاف المسح فان له مناسبة تامة بالغسل الخفيف لان كل واحد منهما  
 ايصال الماء ايضا لا خفيفا وايضا قرينة في المثال الذي ذكره تدل على ان بكرا  
 صوم وعبر عن الراحه بالسخرية بخلاف ما نحن فيه وانت تعلم انه لا معنى  
 للحاق بالتهيئة والا لغا ز عند دعوى قيام القرينة في نفس الكلام على المعنى <sup>المقصود</sup>  
 من غير ان يتكلم على تلك القرينة واما من حمل صيغة الامر على الوجوب والندب  
 معا فلم يحمل على المعنى الواحد المشترك بل على معنيين مختلفين فزم حسب  
 الاكتشاف عليه اقم مقعروا واما لم يحمل الزمخشري صيغة الامر على القدر المشترك

بمنزلة الوجوب والندب في هجاءات الفعل على التراكب اعم من ان يكون الترك  
 موجبا للاثر ام لا لعدم القدرة يقينية عليه في الكلام فان الظاهر تخصيص الخطا  
 بالحدثين يقينية قوله تع ليظهركم وتظهر اسلوب قوله تقديس اصحابي وسكن  
 وارجلكم والاكعبين على توجيهه الزخشي اسلوب قوله علفها تبنيا وماء  
 باخرائه وقوله ع وزخجن الخواجج العيون وقوله ع متقلدا سيفا وحرما  
 وقوله ع شرابا لبان وتمر واقطا وقوله ع واكملت مخترا لبنا وقوله لها سبب ترعى  
 به الماء والشجر وقوله ومحلين يا قونا ورحمنا وقوله واطفلت طباءها وناعها  
 وقوله يجدهم الله انفه وعينه وقوله وعليه صغير من تراكب جند وقوله تع  
 اجمعوا امركم وشركاءكم وقوله تقديس والذين تبوء الدار والايمان على عهد  
 الحرم والمأزق والمير والعبادة والاصح ومن تبعهم فانهم على انه لاخذ  
 وهذه الاصلية بل العامل المذكور في كل منها ما اول بعامل يصح تسليمه على  
 كلا المعنيين مع غاية المناسبة فياويل مثلا علفها ياتلها ورحمنا يحسن  
 ويمقتلهام بمقتلا والا قربان يوجب عكس كلام الكسيت ~~الذي~~  
 بان المسح في الآية بمعناه الحقيقي اللغوي على القرائتين وهي بالغارسية قاليد  
 كذا في الصراح لكن اعتبر مفعول على قراءة قوله الضمير لا يبدل المفعول المبني بانه  
 علما هو المتبادر كما سبق وعلى قراءة الجبر الماء اي مسحوا الماء وسكن ارجلكم  
 ويناسب لك كون الماء مأخوذا في مفهوم اغسلوا ولا شك ان مسح الماء اعم  
 من ان يكون يدي على وجه الامامة او الاسالة الخفيفة فيتحقق في ضمن الاول  
 بالنسبة الى الروس في ضمن الثاني بالنسبة الى الارجل يقينية قراها ولا يخفى

انما نحل كلام الكشاف على ارادة المشاكلة ولا على ارادة جبر الجواز ولا على  
 ارادة جعل الآية من قبل علفها تبنا وماء يارح الجذوف سقيها بناء على  
 من هذا الفارس في الفراء اما اول فلان المشاكلة يتوقف على تقدير امسحوا بعد  
 الواو وهذا اي حبل ضار الجار مع بقاء اثره وهو ضعيف الجبر بين القرأتين  
 بخصوص هذا الوجه غير ضروري واما ثانيا فلان قال عطفت على المسوح وهو  
 يد على ان عطفت عليه في الواقع وعلى تقدير جبر الجواز تعطفت على المغسول واما  
 ثالثا فلان يستلزم القول بجبر الجواز وكذا دلالة كلامه عليه اقول قال ضنا  
 الكشاف فان قلت فما تصنع بقراءة الجبر ودخولها في حكم المسح قلت لا حمل  
 من بين الاعضاء الثلاثة المغسول تغسل بصب الماء عليها افكانت مظنة  
 الاسراف لئلا يذم يوم المنع عنه فعطفت على المسوح لا لتسريحه ولكن ليدبه على  
 وجوب الاقتضاد في صب الماء عليها فقل الى التكمين في بالغة اعادة  
 لظن ظان يجبرها بمسح الالم لم تضرب له غاية في الشريعة انتهى وقد اعترض  
 عليه السيد السيد نور الله رحمه الله بوجوه عديدة وقد اصرح  
 الناصب بحسب زعم الفاصد مطلوب ان تخشى بحسب يندفع عنه اعتراضا  
 السيد ولم يعرف ان ذلك من سخافة رائه وقلة فطانتة ولذا ذكر كلام السيد  
 عن قرب تضاعف د اقول الناصب في حال مناسبت ثم ينقض كلام الناصب  
 الذي اذاع به اصلاح كلام صاحب الكشاف ويكفر ان شاء الله تعالى  
 ان في اصلاح مراده مصداق قول القائل ولن يصلح العطار ما فسد  
 الدهر والآن تعطف عنان القلم نحو نقض كلام هذا الناصب فيقول يري

عليه ضرر وب من الكلام و صنوف من الملازم ولنذكر اولا ما يروى عليه  
 احوالا وثانيا تفصيلا فنقول اما اجمالا فبيان ان كل عاقل متحل محل  
 الاصل يعرف ان ما اوله صلا الكشافات مبنية على غاية الاحتياط لا يرضى  
 جاف جاف ولنذكر اولا ما يتوجه اليه فنقول يحصل تأويل قراءة القرآن  
 ارجلكم معطو على روسكم لكن لا لتسبح بل لتغسل عنسلا خفيفا شديدا  
 بالمسح ولا يخفى انه يتفرع عن الطبع السليم يشترط منه الذهن المستقيم  
 فانه تكلف يارد وتعسف من الاصل اشار دقات كل من له ادنى حظ من علم  
 العربية من العرب والعجم يعرف ان المعطوف يكون بحيث لو حذف المعطوف  
 عليه ما تغير هو مقامه صح المعنى وبقي الحكم الذي ثبت للمعطوف ثانيا للمعطوف  
 وهل يرضى من له ادنى مسكة ان يقال ضربت زيدا وعمرا وصررت بخاله  
 وبكر يا ارادة ضرب بكر دهل مجوز عاقل فضلا عن فاضل انه تعالى يقول  
 واصبحوا برؤسكم وارجلكم بالبحر يعطف ارجلكم على رؤسكم ثم يري  
 ان لا تمسحوا ارجلكم بل اغسلوها غسلا شديدا بالمسح وهل يتبادر  
 الى اخ هن احد هذا المعنى لعري هذا تاويل غير سديد ومحل عيبه كل  
 البعد من دون قرينة عليه كالدليل يخبر اليه فاعتبروا يا اولي الابصار  
 هذا جاء الله الرحمن شري مع طوي يده وعلو كعبته في العربية كيف سلك مسلك  
 الاعوجاج حيث استكشف من سفينة اهل البيت فترق في لغة النجاة  
 ولغم ما قيل ولن يصلح العطار ما افسد الدهر وايضا نقول لا تر  
 في ان هذا التاويل لا يستقيم الا اذا كان اليه داع او دليل يشفي

العليل ويروى السليل وقد عرفت ان قراءة الفتح ايضاً مؤيداً للمسيح لفساد  
 المعنى على تقدير عطف الا على الرجل على المغمسول فكيف يجوز صرف الآية  
 عن ظاهرها ولا صارف عنه وبالجملة تحكي بان المراد من عطف الا على  
 المسوح ان يغسل كالمسيح موقوف على ثبوت معشوق الا رجل فلا بد بمقتضى  
 ما اشتهرت به العرش ثم انقش من اثباته اولاً وقد عرفت ان الفتح كدلالة  
 فيه عليه وسياً ما يتعلق ببطلان ادلة هم التي هي من بيت العنكبوت في  
 جهام خول بيتهم فلا حرج ان القرائين كدلالة لهما على مطلوبهم وقال السيد  
 علامة الوحيد والفرامة الفريد السيد نور الله الشورى نور الله مرقداً ان  
 النكتة التي ذكرها صاحب الكشاف لعطف الا على المسوح مع ارادة  
 غسلها انما تضمنت نكتة بعد ان يستفاد من الخارج ان الا رجل لا بد ان يكون  
 مغسولاً من هذه الآية واما جعلها دليلاً عليه بواسطة هذه النكتة  
 فما لا وجه في مقام الاستدلال لانهم انما يستفيدون غسل الا رجل من قراءة  
 الآية بالنصب يجعلونها دليلاً عليه الحاصل ان قراءة النصب لكونها معارة  
 لقراءة الجبر في معرض السقوط فتثبت مدلولها موقوف على نفي مدلول  
 الثانية بوجه لا يتوقف صحة شيء من مقدّمات في الثانية على ثبوت مدلول  
 الاولى والا لدار لان ثبوت مدلول قراءة النصب يتوقف على نفي مدلول  
 قراءة الجبر فلو توقف نفي مدلول قراءة الجبر على ثبوت مدلول قراءة النصب  
 لزم الدور ولزم وما لاسترة فيه انتهى واما تفصيلاً فنقول قولهم كما  
 مقتضى العادة الجبر مردود بانه ان اراد ان العادة جرت بغسل الا رجل

بطلب اليها من الاناء مطلقا في جميع البلاد فهو غير مسلم  
بل لاكثر في بعضها الغسل بالغسل الخوض في الخوض وباني الاعضاء قد يغسل  
بالنصب من الانية وقد يغسل بالاعتراف وبأجملة ذلك يختلف باختلاف  
البلاد واجبا ليهاف في البلاد التي يكثر الماء فيها ويتخذ اهلها الاعمار  
والاحياء في بنوهم كالشام والعراقين واخذربايجان ونحوها فالاكثر فيها  
الغسل في غيرها فاق الغسل في الصبي من الاناء او بالاعتراف ان اراد  
جرى له عادة بالغسل بطلب من الاناء في الحجاز وما ضاهاها فتقول  
لوسلمنا استعينا مراعاة عادة الحجاز ومراعاة مع كون التكليف  
الشرعية عامة لجميع الناس من اهل البلاد والممالك المختلفة بحسب  
الحياض والاعمار وقلة فافعله هذا كان الوجوب ان يقول الله سبحانه  
بيان احكام الغسل للجنب فاذا كنتم جنبا فامسحوا لان الغسل شدة مظنة  
للاسر من غسل الرجلين ولما كان تفريح كون الارجل مظنة للاسر فاعلم  
ذكر فرقا للمعرفة قال بعض المخالفين ان كونها قريبتين من الارض يؤيد  
كونها مظنة وهذا ايضا باطل اذ لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى  
بالغسل والمسح من اعلاه وهو خلاف ما طبق عليه الموالف والمخالف قوله  
وذلك يستلزم الاسرار الخ لا يخفى على المتصفين ان الشارع قد قرر حرامه  
واسباع الوضوء وجعل التكرار مستحبا مرغوبا فان القسط لا يشار به التكرار  
روى عن ابن المنذر عن ابن عمر بسند صحيح انه كان يغسل رجلية للوضوء سبع  
مرات ثم قال لا تأبى الغر فيهما دون غيرها لكونها محلا للاوساخ غالباً لا يغيثان

المشقة واستشكل بأن الزيادة على الثالث ظلم وعبء واجب بانه فيمن تركه  
 زيادة على الثالث سنة اما اذا راعها وادعى على نه من باب الوضوء على الوضوء يكون نوباً على نوباً  
 انتهى وروى مسلم في صحيحه عن ابن شعبة كان النبي يغتسل بالصباغ ويتوضأ بالماء المثلث  
 الشافعي في الحزب ويستحب أن لا ينقص ماء الوضوء عن درهما الغسل غصاع انتهى  
 وقال صاحب كنز العباد في شرح الايراد انه قال في الطحاوي قد راء الماء على السنة في باب  
 الوضوء من الماء والصباغ في الجناية لما روى عن النبي ص انه كان يتوضأ  
 بالماء يغتسل بالصباغ وتكموا فيه فقال بعضهم معنى قوله يتوضأ بالماء  
 بالماء من الصباغ ثم يغتسل بثلاثة امداد فيكون جملة اربعة امداد وقال بعضهم  
 يتوضأ بالماء من غير الصباغ ثم يغتسل به فيكون جملة خمسة امداد وهذا  
 كل ليس بقدير لازم حتى لو توضأ او اغتسل بالكثر من ذلك ولم يضر ولا يابى  
 به وإنما الكراهة في الاسراف وكذا اذا توضأ او اغتسل بدون ذلك جاز  
 المتقو والتقدير للوضوء وللغسل صاع ويزداد وينقص عند  
 الحاجة وهذا نقول ح المراد من جعل للغسل معطوفاً على المسح  
 أما أن يجعل غسله تشديراً بالمسح بحيث يكون أقل من غسل اليد والوجه  
 أو أن يغسل مثلها بل ازيد منها لكن لا يشر في زيادة على ما ورد في الشرع على الكو  
 يلزم مخالفة الاخبار والاقوال المذكورة لأن الوضوء بعد غسل الرجل سبع  
 مرات تسليماً لا يكون أقل من غسل الوجه واليد من مع قطع النظر من  
 انه يروى عليه حقيقة فهو سنة رسول الله ص ولعله لا يرضى المتسمون  
 بأهل السنة وعلى التلخيص لا فائدة في ادخالها تحت المسح بل كان بيان الرجل

الوجه الثالث كافي في الأيماء إلى أن يفصل الأجل كاليدين والوجه  
 بالأسراف وكيف وهذا الغسل الذي يتحقق في سبع مرات كإتيان سبب المسح  
 بوجبه فلا وجه لذكره صرح المسح قال السيد السند المزبور في احتقاق الحق موجدا  
 على عبارة الكشف والتذكير لها في مقعر الكلام أن أراد بكون غسل الرجل  
 مظنة للأسراف أنه مظنة التكرار والمبالغة باستعمال ما يبلغ مقداره من  
 الماء فهو ليس بأسراف شرعا بل هو مستحب كإدراكه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 بأن الماء إذا ازداد فزاد في الوضوء ومستحباته على أن القسط لا في شارب  
 البخاري روي في باب سبأغ الوضوء بسند صحيح عنده عن ابن المنذر  
 عن ابن عمر أنه كان يغسل رجليه في الوضوء سبع مرات وأن أراد أنه مظنة  
 لاستعمال ما يزيد عن مقدار المد فحوى يكسر مفهوم والعرف والعادة  
 شاهدان الزيادة على ذلك لا يصدر إلا عن صبي جاهل وجلف فجا  
 يلح ويذهب بالماء بل المفهوم من الشرح المذكور في باب ما جاء في الوضوء  
 عند قول البخاري وذكره أهل العلم الأسراف وأن يجاوزوا فعل النبي  
 أن ليس المراد من الأسراف المخر في الوضوء ما يفهم في العرف من الأكل في  
 استعمال الماء بل المراد المجاوزة عما فله صرح فإن الشارح جعل قوله أن تجاوز  
 عطفاً تفسيراً للأسراف وصرح عليه بقوله فليس المراد بالأسراف إلا المجاوزة  
 عن فعله الثالث انتهى ثم قال بعد كلام وايضا لو سلم أن الأجل مظنة للأسراف  
 الغسل فيها فنقول للأسراف في كل شيء مذموم ولا خصوصية له بالأسراف ولا  
 بالوضوء فقد يكون مكرها وقد يكون حراما كما إذا أدى إلى ضرر أو ضياع

بل قد يكون الاسباع المستحب الوضوء الواجب حراما كما اذا احتيج الى الماء لفظ  
 نفس محترمة وهذا هو مقتضى بين اهل الاسلام مؤيدة بحكم العقل كما اشار  
 اليه ابن همام الخفي في شرح المسائل في قبيل فضل نواقض الوضوء <sup>ليست</sup>  
 الا انه من قبل التعليم شيء من ذلك وتكلف ذلك لينجز الآية عن دلالتها على المستحب  
 بغير ضبط وايضا اي حديث عن رسول الله صلى الله عليه واله او ان عن اصحابه او تابعيه  
 او قول الفقهاء الاربعة ومن بعدهم وحذوهم يدل على ما ذكره من وجوب  
 الاقتصاف في صب الماء على الرجل سبعانك هذا جنان عظيم ومن يظلم من اقتراف  
 على الله كذبا يضل الناس بغير علم بل الذي ورد في السنة المطهرة وعمل جميع  
 العلماء اسباغ الوضوء وهو المبالغة في الغسل فكثير ولو كانت الارجلان  
 تغسل لكان ينبغي ان يكون الاسباع فيها والمبالغة في صب الماء عليها اكثر وافضل  
 لانها اكثر الاغصان واشنع اكثرها عرضة للنجاسة خصوصا في الحجاز لهم  
 النعال العربية وهي لا تنجب الا اسفل القدم الملاصق للارض ولا تردوسها  
 ولا غبارا ولا يمتنع النجاسة فكيف تنجب الاقتصاف في غسل الماء عليها والحال ان اسباغ  
 الوضوء مستحب اجاعا والحاصل انه ان اريد ان الشارع نبه بذلك على ان  
 الاقتصاف فيما استحبه من اسباغ غسل الارجل فمقتضاه ظاهر ان اريد ان  
 نبيه الاقتصاف فيما زاد على الاسباع المستحب فمقتضاه ان الزيادة على الاسباع  
 المستحب لتشرع باطلاق اللفظ للحكم بالاقتضاف فيه تقييدا لا عملا ومما لا جازما  
 فيما افاد ولا حرمه ان القول بالاقتضاف لا يصرح الآية عن المسح صراحة  
 المعبر الذي يليق بالسخيف في تنظيم في سلك الفقهاء والظاهر ان حاصل

كلامه أنه لا معنى للاقتداء بها أصلاً لأن الزيادة عن المدة مما لا يحتاج إليه لا يفعله  
 الأصبر ومجنون مع كونه عبثاً ولا كفاءة بأقل من المدحوج ترك فعل المستحب فكيف  
 بأمر الله تعالى بتقليل العيب على الأرجل مع كونها واصله بالأرض فتكثره على التو ولا  
 حتى تبلغ الماء الذي يضره عليه لئلا يبقى ههنا شق آخر هو أن المراد من الاقتصاد  
 في الغسل الغسل على الوجه المشرع وهو بقدر المقدار الموضوع فيكون المراد من الاقتصاد  
 هو هذا القدر لا الاقتصاد فيه ولا فيما زاد على الأسباب المستحبة يلزم أن المسمى  
 وتعلل قول الناصب بذلك ولا مقتضاه إشارة إلى هذا المعنى كما لا يخفى وحر نقول  
 هذا سخيف جداً دلالة الآية على وجوب الاقتصاد بهذا المعنى بوجه من الوجوه غاية  
 ما يستفاد من الحطف على المسوح بعد التسليم هو الاقتضاء في ذلك القدر حتى يشبه  
 المسوح ولا تشبه على ذلك التقدير أصلاً فإنه لا تخصيص اقتضاه بالأرجل جميع  
 الأعضاء يكون فيه لاقتضاه وسخافة لم يذكره السيد قنابل قوله في غاية إفاطه  
 الخ فيه نظر بوجه عديد فلا تضمن أكثرها عبارة السيد أحقاق الحق لا يرد  
 على الرخصي فلنذكرها أولاً قال الطائفة بوجه على قوله لم يضرب للمسيح غاية  
 أو لأن هذه أول المسئلة وثانينا اننا افتراء على الشرع كيف وقد ضربوا للمسيح على  
 الخفين ولمسح الرأس غاية فكيف ينكرون الغاية ههنا وقد وافقنا في ذلك  
 شرح الإسلام التفاتاً زان في محاشية شرح الوقاية محبة عرض على الرخصي  
 بانه إنما حمل المسح في الآية على الغسل لما اشتهر من فعل النبي ص وأصحابه إلا أن  
 المسح يضرب له غاية في الشرع وذلك أنه ليس في الشرع ولا في اللغة ما يقتضيه  
 أن لا يذكر المسح غاية الأمر أنه لم يذكر سوى هذا الموضع مع أنه نقل في الكلام

قال ليتم ضربان ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين وانه صلى الله عليه  
 واله وضع يديه على خفيه ومداهما من الاصابع الى اعلاهما مسحة واحدة  
 والثاني ضرب الغاية لا يد على الغسل بوجبه فانه نعم لو لم يعطف وقال  
 مسحوا بارجلكم الى الكعبين لم ينكره كان بحبل مسحة اليهما فكذا اذا عطف  
 على الممسوح وبالجسملة ضرب الغاية نسبة الى الغسل والمسح على سواء  
 فالوجه قد امر بغسله ولم يضرب له غاية ولا يلزم من ضرب الغاية  
 في بعض الغسل وهو غسل اليدين ان يكون كلما اضرب له غاية غسلا  
 وهو ظاهر اربعائه اي محذور في عطف المحذور على غير المحذور بل هو  
 في هذه الآية افضح ابلغ لانه تعالى قال فاعسلوا وجوهكم وايديكم الى المرفق  
 فطفت غسل المحذور على غيره فالمناسك يعطف في المسح كالتناسب  
 المجلتان فيهما فان الترتيب المناسب في الآية انما يحصل بهذا الوجه  
 دون ما ذهبوا اليه لانها كما ذكرنا قد تضمنت ذكر عضو مغسول لمحدور  
 فاستوفت ذكر عضو ممسوح غير محذور وهو الراس فحسن ان يكون  
 الارجل ممسوحة محذورة معطوفة عليه دون غير ليتقابل المجلتان  
 في عطف مغسول محذور على مغسول غير محذور وعطف ممسوح محذور  
 على ممسوح غير محذور ايضا قد امر الله تعالى بغسل الوجه وجعل الايدي  
 مثل حكمها من الغسل بالعطف ثم ابتداء جملة اخرى فقال في مسح رؤسكم  
 فوجب للرؤس المسح وجعل الارجل مثل حكمها بالعطف فلو كانا يتخالفان  
 بين حكم الارجل والرؤس جازان يتخالف بين حكم الوجه والايدي في الغسل

لان الحال واحد فقد بان لك انه لا يجوز نصب رجلكم للحطف على وجهكم  
 ما يدعيكم لان الجملة الاولى لما مورفها بالغسل قد نقضت بطلان حكمها لا سيما  
 الجملة الثانية لا يجوز بعد انقطاع الجملة الاولى ان يحطف عليها اذ يجري ذلك  
 الفساحي ضربت زيدا وعمرا ومرت بخالد وبكر وهو ظالم وعنه ما قلناه  
 مطابقا للقراءتين ولا يتناقضان انتهى كلامه ولان نشئة ازمه مطايا  
 الاقلام الى ثبات جواز الغاية المسيرة لاقدام فتقول ما ذكر هذا الناصب  
 من ان السائر لم يضرب له غاية فهو مردود وادوا ولا بانه لا دليل عليه والتتبع  
 المذكور غير محدود ولا لزم عدم وجوب المسير بقدر ربيع الرأس اذ لم نجد بعد الفحص  
 مثله لك مع انك عرفت ان مسير الحفان والمسير في التيمم مضر والغاية  
 والفرق بان مسير الرجل في طيفه اصلية بخلاف شد السخافة فان الدليل  
 الذي ذكره من تتبع البوارد والعرف ان قوله لزم عدم تحديد الوظيفة الاصلية  
 وغيرها فان العرف لا يفرق في تحديد المسير الاصل والغير الاصل واستعمال  
 الشرع مطابق للعرف الا اذا ثبت لنقل كما في مواضع مخصوصة وتتبع  
 بعض الامثلة لا يجب في التحديد اصالا قائل ونايما بان التتبع الذي  
 بينه مردود بان مثل هذه الطنون الفاسدة الواهية لا يجد نفعها  
 اصلا لبطان القياس في الشرع عندنا وانما يجوز عند التابعين لا في من  
 قاسوا كذا الا سخطا وخبر من امثال هذه الطنون فلا يليق ان يحتج  
 به عليها على انه لا يلزم من عدم تحديد المسير امثله عديدة ذكرها عندنا في  
 جميع المواضع اذ الاحاطة بجميعها مستعذرة والشهادة على الغير غير مقبولة

وتبعض ما ذكره من صغر الرقبة ولاذن ليس ثابته عندنا والنتيج الناقص  
 غير محل كما لا يخفى وثالثنا بأنه سلمنا فيعد لتخصيص يلفظ إلى الكفاية <sup>بنيته</sup>  
 هذا الظن من سبب لا القياس فمعلوم عندنا لو زاد منه آية وأنا إذا الاستقراء  
 فهو أيضا دال على غاية جملته لأن الاستقراء إنما يفيد الظن بشرط عدم قيام دليل  
 على خروج فرد معين من حكم باقي الأفراد كما في قولنا كل حيوان يتحرك فله أسفل  
 عند المضيغ إلا التمساح وأما إذا أقام دليل عليه فكل ما نحن فيه قد قام  
 عليه الدليل وهو ظاهر الكتاب فإنه يقتضيه التعدي في السير <sup>وإرجاء</sup> بأنه  
 قد عرفت أن علماء مذهبنا عترفوا بأنه لا دليل على عدم كون السير إلى  
 غاية وخاسا قد عرفت أن وجوب السير ولو تخييرا أيا مذهب بعض  
 من أهل مغلته أيضا كالأدريين فاهو جوابه فهو جوابنا وسادسا بأن  
 الظن الحاصل من هذه الخيالات لا يقاوم الظن المعبر شرعا المدلول عليه  
 بالكتاب هذا عذب فوات وذلك ملحق إجماع لا يستويان مثالا فلا يعقل  
 وسادسا بعد تسليم مقاومته للظن الحاصل بالكتاب بتعارضان <sup>قطعا</sup>  
 فالحكم بطلان أحد الظنين ترجيح لإمرحج وحرك لا بد من الرجوع إلى  
 أهل البيت لأن النبي صلى الله عليه وآله قال لا تعاقوا إني أخلف بينكم ما أن تسلكم به  
 لو تمضوا بعد كتاب الله وعترته أهلية وهذا الحديث متواتر المعنى  
 فلا بد من العمل على قول أهل البيت وقامنا بأن مثل هذه الترهات  
 لو كانت حجة قلنا أن تقول إن الوظيفة الأصلية من العسل أمر يرد في  
 الشرع له غاية يشمل على أمرين في عضو واحد كافي غسل اليدين والوجه

والبدن والرقبة الى غير ذلك وهم هنا غاية غسل الرجل مشتمل على الكعبين  
ففيه اماطه لمن ظان بحسب وجوب غسلها وقتا سعا كما انه لم يرد في  
الشرع بعد التتبع وجوب غسل تشبیه بالمسح فلا يكون غسل التتبع  
منه بل نقول وجوب غسل الرجلين لم يرد بعد التتبع اصلا وعاشرا  
بانكم قلتم بالتحديد والغاية في مسح الخفين مع انه لم يرد نظيره في التتبع  
المسح وانما قلتم بمجرد قيام الادلة عليه فلم لا تقولون به ههنا مع تعاضد  
بموافقه قراءة الفقه فافهم وتلك عشرة كاملة مسح بها الخاطر  
الفاتر حين الترتيب فاعرف قدرها واما قوله واما قدر المسح في الراس  
التي فلا يخفى عليك انه اراد بذلك الايراد على السيد حيث قال في كلامه  
السابق انهم ضربوا المسح في الراس غايته فنقول كلام السيد لا غبار عليه  
لان ابا حنيفة قائل بمسح ربع الراس فلا ريب في انه صار محذورا والتتبع  
كما ينبغي كون المسح ذا غاية كذلك كونه محذورا بعد معين واذا اعتز فتم  
كون مسح الراس على حد معين بطل التتبع المذكور غاية ما في الباب  
ان السيد اطلق لفظ الغاية في مقام التحديد والامر محصل على ما نقول  
المسح بربع الراس بان يكون له مبدء لا محالة وان كان غير معين فمن  
اي موضع ابتدعت بالمسح فهو البداية وغايته الى ربع الراس فيكون  
له غاية فتأمل قوله ولا يخفى الخمر ودم بما عرفت من ان نظم الآية تقتضي  
ان يكون المسح محذورا كالغسل والتشديدية والتخفيفية بعد التسليم  
لا يفيد ولا يصح للاجتهاد عليا فان امثال هذه الاستحسانات والظنون

الفاسدات من غير ما عندنا أن يتبعون إلا الظن وانهم لا يتحصنون ولا  
 اتقفت فاليس لك به علم وهذا المقام ليس مقام ذكر ما يتعاق  
 بذلك من الدلائل قول وحاصل الخبر ليس بشي لان العطف على المسح يستلزم  
 المسح ولا يستفاد منه الغسل صلاحيته ان استفادته من المسح ايا بطريق  
 الحقيقة او بطريق المجاز لا سبيل الى الاول لان احدا من العلماء لم يقل بان  
 الغسل نفس المسح وقد اعترف بهذا المورد ايضا وعلى الثاني فلا يجلو الامر من  
 ان يراد كل من المسح الحقيقة بالنسبة الى الرسول المعطوف عليه والغسل  
 الشبيه به بالنسبة الى المعطوف فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز كما ذكره  
 العلامة التفتازاني وهو غير جائز كما اعترف به صاحب الكشف حيث  
 اعترض على اربعة الوجوب ولا استحباب من الامر فغاية جبر بين الحقيقة  
 والمجاز وهو ليس جائزا وهذا هو الذي اعترض به جناب الشيخ قدس سره  
 او يراد المعنى المشترك معنيين السحيين من قبيل عموم المجاز وفيه من غير  
 قرينة غير مجاز وكيف يظن بالحكيم العليم ان ياتي بلفظ يريد غير ظاهر من  
 غير اقامة قرينة عليه معرض تعليم العباد وتعلم هذا الاغراء بالجهل او  
 تكليف صلاحيات ولا يطابق ولا شعيرة الاشعورية وان جازوا القيان الله  
 على الله لكنهم محجوبون بالدلالة القاهرة المدنية في محالها ولا يرص عاقل  
 ينسبه مثل هذا الكلام وتلك الامور القبيحة اليه فكيف يظن بالنسبة  
 الى العدل الحكيم تعالى عما يقولون علوا كبيرا واقد عرفت ان ذكر الغاية  
 لا دلالة له على الغسل بوجه ولو جاز مثل هذا التأويل لا ريب الا ان

عن فهم المرام من كل كلام وخرج القرآن عن كونه حجة على شيء من المسائل  
فبطل الكتب المنزلة ولزم العيب في البعث وهو يمكن لكل فرقة من  
الفرق الصالحة ان يؤول على ما يشتهي كيف يشاء ومن هنا ظهر قول المامون  
حسبنا كتاب الله كذب لانهم يحرفون الكلام عن مواضعه وترغمون متابعيه  
القرآن والسنة والحال انهم بعد ائمنه غاية البعد فقوله وحسبنا كتاب الله  
باطل لتوقف صحة عموم الجواز على القرينة واذا ليست فليست بقية شيء وهو انه  
اعتراض الشيء على الزمخشري يلزم الجمع بين الحقيقة والجواز عليه كقولها  
عنه ولم يذكر احتمال عموم الجواز وحسبنا كتاب الله ان يكون مراد الزمخشري هو هذا  
ولا ينكره هو فاعتراض الشيء ليس محله ويلوح الى هذا قوله والزمخشري  
قابل به وقوله فلا يلزم الخ والجواب عنه على وجه الصواب ان الزمخشري  
قال في الكشف ان قوله يجوز ان يكون الامر شاملا للمحدثين وغيرهم هو كلام على  
وجه الايجاب وهو كلام على وجه الذنب قلت لان تناول الكلمة لمعنيين مختلفين  
من باب الالغاز والتعمية انهم فنقول شمول الامر للوجوب والندب ايضا محتمل  
عموم الجواز فالذي حذاه على عدم ذكره هو الباعث للشيء عليه فانه يصيد  
الالزام عليه لا يقال محتمل ان يكون عموم الجواز ايضا مراد الزمخشري لصدق  
تناول الكلمة للمعنيين عليه ايضا وسبب الالغاز عدم القرينة لبياننا قولك  
عرض الشيء هذا قولي وقياس مراد الشيء ان كل احد من الناس بالعربية يحكم  
بان المعطوف في حكم المعطوف عليه وان قولك تعاقيل اكرميت يدا وعلمو سنحت نجالد  
ويكره لا يفهم احد ان بكر اعطى على خالد لانه سخر به بل لانه فكرم اكراما شديدا بالسخر

وهذا منطبق على ما نحن فيه اذا الاكرام ايضا قد يشبه السحر في الظاهر  
مثل ان يوتى بالفاظ الاعلى الاكرام ظاهرا واستعزاء وبالحجة كالا مناسبة  
حقيقة للاكرام من السحرية كذا الغسل من المسح فافهما قسما ولا يطلق احد  
على الاخر ولا يتحقق معه فلا وجه للفرق بين المثال المذكور وبين ما نحن قوله  
وانت تعلم ان انت تعلم ان المجاز ولو كان عموم مجاز يدون القرينة يستلزم  
الاعاز والقرينة ههنا مفقودة وذكر الغاية كدلالة له عليه كما عرفت قوله  
واما من الخرق عرفت من كلام صاحب الكشاف ان السؤال الذي تضمنه ان قلت  
سؤال عن جواز شمول الامر للوجوب والندب مطلقا ليس فيه تخصيص بمعدل  
عموم المجاز وعلى هذا فمختصرى ان يذبح عموم المجاز ايضا وقال  
من انه لم يذكره لعدم القرينة فهو المجاز ايضا واقا قرينة قوله تع ليظهر  
فان اقتضت تخصيص الامر بالحدثين لزم ان لا يبقى احتمال البدل اصلا  
انه ذكر في الكشاف كلا الاحتمالين بمعنى جواز ارادة كل منهما بالافراد عن الاخر  
اغترض على ارادتهما معا فعلم ان ما قاله توجيه القول بما لا يرخص قابله قوله  
ونظير اسلوب الخونية ان المشهور هو حذف الفعل في علقته قابتا وماء باراد  
ومتقلا سيفا ورجا ونظايرهما هما ذكره فيقدر سقيتها ومعتقلا وقتلا  
بعامل يصح دخوله على كليهما وعلى التقديرين فاسلو قوله سبحانه واصبحوا بروقكم  
وارجلكم ليس كما سأل بهذه المذكرة لان الحذف والتاويل الذين هما خلاف الظاهر  
لا يرتكبان الاعتناء بقيام القرينة كما في الامثلة المزبورة فانه ظاهر ان الداء  
لا يعالج والعوى لا يوجر والرجح لا يقتل والدين لا يوكل بل يشرب وهذا كذا

في البواني وفي ما نحن فيه لم يقدم دليل ولا قرينة على التأويل والحذف فيكون  
 التزامه من باب التحمية لا لغا زيل قد عرفت ان الادلة الكثيرة والقراين  
 الجهة مجتاز فيرهااد التعلل وجوب المسح كما اوضحناه سابقا غاية لا يصحاح  
 بحيث لا يمكن المزيد عليه فتذكر قول<sup>له</sup> ولا قربا لقرينة ولا انك عرفت ان  
 الباء في بروسكم ليست للتعلة بل الصاقية على راي تيعيضته على خروقه  
 البيضاء في زيادة الباء فيسقط ما قاله من ان المراد مسح اليد والماء بالروح  
 اذ لا حاجة الى التقدير كما في مسح بالحائط وقد مر مرارا وثانيا ان هذا  
 الناصب قد صرح سابقا بان الا ليرصفة للعداب الكثرة ورودها وصفا  
 في القرآن المجيد فيكون من الحقايق العرفية الشرعية وفيما نحن فيه مع كثرة  
 ورود المسح مقابلا للغسل والمراد منه هو الا حداثة دون الغسل لم يقل  
 يكون من الحقايق الشرعية ان هذا الشرع عجاب وقالنا ان لا قسم ان المسح بالماء  
 يشمل الغسل بالماء فان الغسل هو الا سالة ولا يطلق الا صا عليه لا يقال  
 من غسل رجله بالفارسية ابدا يد يراها بل المراد من المسح بالماء ايضا هو<sup>المسح</sup>  
 باليد المبثلة الا ترى ان قولنا مسحت اليد باليمنيدل وصحت بل اليد<sup>بمعنى</sup>  
 فكذا هذا وارجا بان هذا انما نشاء من قلة الفهم والعجز عن ادراك  
 كلام صاحب الكشاف لانه لو كان المراد من المسح المعنى الشامل للغسل<sup>يكن</sup>  
 لقول الرمحشدي عطف على المسح لا لمتسرح بل يقتصد الحرف معناه فانه  
 صريح في انه ليس بطريق المسح على غسل الارجل وانما عطف للاقتضا فقط  
 وخامسا انك عرفت ان القرينة التي قررها يليق بان يصحك عليه ساد

انه اى دليل على نقد يرا لا يد في قراءة الفتنه والماء في قراءة الجرمع انه  
اعترف بكون نقد يرا لا يدى متبادرا فلم اعرض عنه ههنا فهو توجييه  
بما يشتره به النفس من دون قرينه وايضا بعد تقدير الماء لا وجه للفرق  
بين المعطوف والمعطوف عليه حيث يرا امر بالماء بحيث يكون صبحا في  
الرؤس من دون غسل ويراد منه الغسل في الامر رجل من دون قرينه مع ان  
انما يتبادر منه كون المعطوف عليه كالمعطوف في الحكم ولا دليل على الفرق  
وسايعا انه صرح اهل اللغة بالفرق بينهما قال الفيروزي اباد المسح كالمسح  
على الشئ المتأثر والتلطي كاذهابه كالقسيه القسيه انتهى في تفسير الرازي ان المسح  
لا يراد به على جامد لا ما يرا ان يكون المايح تبعا للجامد تقول مسحت الرأس  
بالدهن اى بيديك عليها غير ان اليد سقطت اختصارا للدلالة الحال والمراد  
هذه المسح ببعض اليد بعض الرأس تقول مسحت بالحائط اذا ادرت  
البعض لذلك كان الفرق مسحه بعض الرأس مقدار مسحه الرأس انتهى  
موضح الحاجة من كلامه وتوئده انه لم يقل احدا من مسحه بالماء بجمعه  
اختسنت بالماء وفرقوا قدما وحديثا بين قول القائل فلان يرى الغسل  
فلان يرى المسحه وايضا قد عرفت انه لا وجه لجعل الغسل شيئا بالمسحه  
ولهذا ترى لفقهاء وجماعة من الشافعية قالوا ان الغسل لا يخفى عن  
المسحه وذهبت المالكية اليه ايضا سياى تفصيلا عن قريب قول لا يخفى  
انت تعلم ان كل ما ذكره تعسف وتكلف فاربع الى ما بينا قد نبذ عجيب  
قد عرفت ان صاحب الكشاف اعرض عن جر الحوارد اى هذه التكاليف

الباردة والقاذرة البيضاء مع كونه في تفسيره ملتقطا مما جناه  
 جارا لله مناسيا به مقتبسا من انواره لما راى ان ما ذكره هو غاية التكلم <sup>تخص</sup>  
 بالتزام عطف الارجل على الرأس بل استخف عن النقل وتثبت في دفع  
 المعارضين القرائين بذي الجوار وقال ان فائدة ذلك التنبيه على انه  
 ينبغي ان يقتصد في الماء عليها وتغسل غسلا يقرب من المسح والعمى قد  
 هرب من المطر وقف تحت الميزاب قد اورد عليه سيد نور الله رحمه الله  
 بوجه لطيفة احببنا تزقين رسالتنا بذكر كلامه الشريف مع الاختصار  
 وقيل من التغيير لئلا يلزم التكرار فاستمع لما سئل عليك قال اقول فيه  
 نظر من وجع اما اولافلانة متبني على عطف الارجل على المغسل اعني الوجع  
 وقد بان بطلانه من وجع ولما ثابنا فلانة في نفسه ضعيف جدا بل قد  
 ذكر في الدين الراسخ في تفسير الكبير انه لا يجوز الاكسار الجوار كانه معد في  
 اللحن ولانه انما يكون بدون حرف العطف واما مع حرف العطف فلم  
 يتكلم به العرب انتهى وبالجملة القائل به ينازع من الناس فلا يليق بكتاب الله  
 تعالى واما ثالثا فلان من جورة بشرطين عدم اللبس وعدم الفصل بينهما  
 بحرف عطف ولم يجوز احد مع الفصل ولا مع اللبس في الآية كالاشراف  
 مفعول انفعلام حيز اجماع ومن قال فلنحصر الجاهلية الاولى والجعله بقواعده  
 الاعراب واما رابعا فلان في مثل اكرمتم زيدا وعمرا وسخرت بخالد وبلرا اذا  
 بكر معطوف على عمرو وقيل انه جر بالجر كما يقولون لا يرتضيه منزله اذ في ثمة  
 لما فيه من التخفيف والركاكة والابهام والبعد عن اسلوب كلام حاشية

الاطلام واما خاصا فلان ما استشهدن للجرح من نحو قولهم حجر ضيق وقوله  
 تع وكواعين وعدا بيوم اليم فمدفوع المظهر مخالفة المثال الاول للآية لوجود  
 الشطر المحزون له فيه اما الارجل فيصير ان يغسل وان يمسح الى ان قال واما حكا  
 عزيزتها اما بالعطف على جنات نعيم او معطوف على الكواب فمعناه ينعمون  
 يا كواب حكا عزيز قال ذلك ابو علي الفارسي في كتاب الحجة في القراءة و  
 القاصد البيضاء وفي تفسيره واكثر المفسرين واما عذاب يوم اليم فانه صفة  
 اليوم كما يقال يوم اليم وعدا باليم وحر اليم اي موم وذلك في كلام الغز  
 شايخ نصيره مع انه لا فصل فيه ولا لبس فلو سلم جرة بالمجا ورق لم يكن دليلا  
 على ما نحن فيه وجعله صفة ليوم من فضيلة المجازات كما صرح به القاسم  
 الاسفرائي واما سادسا وسابعا فغير عليه حتى عديقه ما وثامنا وجرناه  
 على حشا لكشاف وقال القاسم الاسفرائي في هذا المقام وقد اجره هذه  
 النكتة صاحب لكشاف المعطف على رؤسكم وجعله تحت المسح في جرح الجوار  
 استغادته بجرح الجوار لكونه في صورة العطف ضعيفا جدا بخلاف جعله في  
 المسح اذ في تغيير الغسل بالمسح فائدة مجلية لان هذا الغسل ينبغي ان يكون  
 بمنزلة المسح في تغيير الغسل بالمسح اشارة الى تقليل الماء وكأنه على وجه  
 او اول توجهه هذا وحمل قوله عطفت على المسح على العطف بوجه الجرح كما اوله  
 غير دواعي يلزمه عن الجمع بين الحقيقة والمجاز حيث مراد بالمسح حقيقة للرؤوس والغسل  
 الضعيف للارجل حتى اوله بعض اخر بانه اراد بالعطف على المسح صورة الجرح كما اوله  
 العطف عطف الجملة بتقدير اصحى بمغز الغسل لئلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز

فلو صدق يلزم الجرح باخبار الجار وهو ضعيف ولو حمل لتغير عن غسل اليدين على  
 التغليب لغير ذلك لاشكال لان التغليب مما لا يكره ولو لم يكن له بدل من ذلك لكان  
 فلا بد ان يقتصر الى التغليب في كلامه ويستفاد من تقريره مضافا الى ما  
 اوردناه على القاض من الاشارة الثانية الى ان احراز احد ما بعد استفادة  
 المنكته المذكورة من توجيه القاض والآخر لزوم الجرح باخبار الجار فذلك عشت  
 كاطلة لا يخفى وقعها على النظر واما ما استحسنه هذا الفاضل من بناء الكلام على  
 التغليب فهو ودلان البناء عليه فرع ثبوت وجوب غسل الارجل لم يثبت  
 والتسك بقراءة النص يستلزم الدوران في ملخصا واقول لعل السائر  
 والسابع والثامن اشارة الى ما مر في تضاعيف كلامنا سابقا من عدم ثبوت  
 الاقتضاد بل الذي ثبت الاسباع في الوضوء والمانه فرع ثبوت الغسل من  
 خارج ولم يثبت والآن لاقتضاد ما في القدر المستحب وهو سدا في  
 الرايد وهو افسد الله يعلم ثم عاذر هذا الخبر من الوجوه لا يستحق ان يكتب بالنور على  
 وجاز الحوا وان كان في زوايا كلام السيد بعض لمقافات حبايا وانظروا  
 قائل ثم قال المنهج الثاني متعلق بالسنة اعلم ان سنة المسح الى ابن عباس  
 صحيح في صحيح البخاري ان ابن عباس رفع صا وغسل رجله وقال هكذا رايت النبي  
 قال محمد بن جرير الطبري الامام اسناد المسح الى ابن عباس صحيح والصحيح الثاني  
 عنه انه كان يقرأ ارحمكم بالنصب يقول عطف على المغسول وهكذا رواه الحافظ  
 عنه منهم القاسم بن سلام والبيهقي كذا في عمدة القاري وقال عبد الرحمن  
 بن ليلى اجتمع اصحاب رسول الله صلى الله عليه واله على غسل القدمين كذا في

فتح البار وقل عطاء والله ما علمت احدا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على  
 القدمين كذا في الكواشي وهذا اظهر ان من حكم المسح عن ابن عباس كلفا لك  
 الذي نقل عنه الفاضل الرازي فهو كما طلت ليل لا يوثق بكلامه في روايه الحديث  
 وما قيل على حديث ابن عمر وفيه ان الاستدلال به باعتبار المعنى المراد لا لشرح  
 صده والموافقين لا يوجب الفاعل الزا ما للمخالفين المنكرين لصحته والمراد ان  
 اخرا العصر فجعلنا تتوضاء ونسب اجلنا اي لغساها غسلا خفيفا للاستحباب  
 من جهة تاخير وقت العطرة بقية لمعات من اعقابها لاجل التحجيل فتادعنا  
 يا علي صويل للاعقاب من النار ويأخذ ذلك ان السنة يفسر بعضها بغيرها وقد  
 مسلم عن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما قال رجعا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 مد بينه خطاذا كنا بماء بالطريق تعجل قوم عند العصر فتوضوا وهم عجال واعقابهم  
 تلوح لهم تمسها الماء فقال صلى الله عليه وسلم ويل للاعقاب من النار اسبغوا الوضوء ولا يخب  
 صريح في انهم كانوا يعلمون وجوب غسل الاعقاب غسل الرجلين كما يفهم من قوله  
 واعقابهم تلوح لهم تمسها الماء اي قد استوعب الماء الاقدام الا الاعقاب فان  
 ظهور عدم مس الماء بجزء معين من عضو خاص بحسب الحسن يستلزم ظهور مس  
 الماء بغير اجزاء ذلك العضو بحسب الحسن كان بقاء الاعقاب لاجل العقلة الشبهة  
 من الاستحباب كما يدل عليه قوله تعجل وهم عجال ولا بعد في ذلك اذ كذا في الا  
 يتحقق الاستحباب من الاستحباب لما قال عليه السلام ويل للاعقاب ومن النار ولم  
 يقل ويل للاقدام من النار حصل الاستحباب بان الاداء غسل الاعقاب لم يكن  
 ليجزئها اذ من يلزم عقبة الدم وبال على عقبة لا يكون قد مر بالظهر والجلن

فأمروا عن الجاسة ولما قلنا سبغوا الوضوء ولم يقل غسلوا اشعر الكلام  
بان الامر بغسل الاعقاب قد وقع لكونه من الوضوء ليشهد هذا النظر الجلي  
والدقيق بوثيقه انه لا يلازم ليشان اصحاح النية ان يكون ارجلهم ملوثة  
بالدم والبول مع ذلك يقصدون الصلوة فانهم علم منا ومنكم بسنن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم التجنب عن الجاسة تلك الغليظة وانت تعلم انه قد ورد  
الوعيد بالنار على بقاء لمعة فكيف يكفى المسح على بعض من ظهر قدميه وهذا مراد  
الطحاوي حيث قال لما امرهم بتعمير غسل الرجلين حتى لا يبقى فيها لمعة دل  
على ان فرضهما الغسل انتهي ولفظ المسح هناك بمعنى الغسل الخفيف  
صرح به شيخ الاسلام ابن حجر قال ابن قتيبة وابو علي الفارسي والبيهقي  
الا نضار في المسح في كلام العرب يكون غسلا ويكون مسحاً يقال مسح  
على اطرافه اي توضأ قال الشيخ ابن العربي في الفتوحات وينقل من العرب  
ان المسح لمعة في الغسل انتهي والسر في ذلك ما عرفت من ان معنى المسح  
اذ اعتبر الماء يكون بمعنى الغسل الخفيف وعلى الطحاوي محمد بن عبد الله  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في قدم رجل لمعة لم يغسلها فقال ويل للعراقية من النار  
وانتج الدارقطني عن ابي امامة عن ابي النيرة قوما يتوضئون فيقع على قدمهم  
قدر الدرهم لم يصبه الماء فقال ويل للاعقاب من النار وروى ابو عوانة  
في صحيحه عن ابي بكر الصديق توضأ رجل وبق على ظهر قدميه قدر طرفة عين  
نقال له النبي صلى الله عليه وسلم واقم وضوءك قال ففعل وروى ابو حازم عن النبي  
صلى الله عليه وسلم في رجل لا يصلي وفي ظهر قدمه لمعة لم يصبها الماء فامر النبي صلى الله عليه وسلم

الوضوء والصلوة وركعتي الصلوة انه عليه الصلوة والسلام غسل  
 مرتين واليد مرتين ومسح راسه مرتين وغسل الرجلين مرتين وقال هذا وضوء  
 لا يقبل الله الصلوة الا به وايضا روى عنه عليه السلام قال لا يقبل الله صلوات امرأ  
 حتى يضع الطهر في مواضعه فيغسل وجهه ثم يغسل يديه ثم يغسل راسه ثم يغسل  
 رجله ايضا روى عبد الرحمن السلمي قال انبأ يوم والحسن بن علي رضي الله عنه  
 وجلس قال علي بحديثه تسمع يقرأ وارجلكم بالصبغ فغفر عليه الجليس  
 بالحفظ فخره على قال فما هو فاعسلوا وجوهكم واعسلوا ارجلكم وانظروا  
 انه رضي الله عنه لم يكن زاجرا عن قراءة الجربيل نزعته كان مبنيا على فتحه  
 المشعر الى الكاظم على قراءة المصباح المفيدة للغسل وقد وقع في كتاب  
 ارسله رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عمرو بن حزم والي اليمن وامران يا امرئ الناس ان يسبحوا  
 الوضوء بوجوههم وايديهم وارجلهم والكعبين ويحسوا بوجوههم كما امر الله تعالى وركعتي  
 اصحابنا عنه عليه السلام ان ادم عليه السلام لما تناول من الشجرة بعد النهي  
 صارت هذه الاعضاء ملينة لانه حصل من الوجه التوجه من الرجلين  
 ومن اليدين البطش من الرأس مصاحبة اليدين التي حيث وضعهما لما اصابا  
 من الغم وسقط عنه الحبل والحل قال الله عز وجل اغسل وجهك لازيل  
 عنك ذنبا لتوجه الطهور اغسل برجليك لازيل عنهما ذنبا اغسل  
 يديك لازيل عنهما ذنبا لبطش راسك لازيل عنك ثقل واصابه  
 من اليد المذنبية كذا في روضة العلماء وقال ابن بابويه الفقيه حقه الشيعية  
 في كتاب الامالي راوي عن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه انه جالس فمر من

اليه هو رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألوا عنهم عنه عليه السلام  
 أسبولة منها أنه أخير في لاي شيء يظهر هذه الجوارح الأربع في الوضوء وهي  
 من الموضع الطاهرة في الجسد فقال النبي صلى الله عليه وسلم لما وسوس  
 الشيطان الى آدم نظر الى الشجرة قد هبأ وجهه ثم مشى وتناول  
 فطار الحبل والحلل ثم وضع يده على راسه وبكى فلما تاب الله عز وجل عليه  
 فرض الله تعالى عليه وعلى ذريته غسل الوجه للظهر وغسل الساعدين للثنا  
 ومسح القدمين للمشي ومسح الرأس ووضع اليد اليمنى وهكذا اذكر في من كان  
 الفقيه ولا يخفى على الفطن المنصف أن المفهوم من بيان وجه غسل الوجه  
 واليدين ومسح الرأس أن سبب غسل رتكاب الذنب بالعضو الذنب بلا واسطة  
 وسبب المسح على الرأس والعضو للذنب فترابين موجب الغسل في جميع  
 ولا شك ان تطهير الرجل لا رتكاب الذنب بنفسه ولا لمجاورتها للعضو  
 بل هي العدة من بين الاعضاء في ارتكاب الذنب فيكون مغسولاً لا محالة  
 وهذا عرف ابن ابي بويه تساهل في الرواية وذكر المسح مع الغسل  
 وأمثال هذه الأحاديث كثيرة في كتب الحديث قال الشيخ ابن الحرم  
 الغسل ثابت بالسنة انتهى أقولها أعلم ان احتجاج المخالفين بأحاديث  
 رويها عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يصلح للالزام به علينا ولا أن يعولوا  
 ويركنوا اليه لو انصفوا وتركوا الجدل ما الأول فلانه قد تقررت  
 العقلاء ان اقرار احد لنفسه غير مقبول بخلاف اقراره على نفسه فلا يكون  
 الاخبار التي دونها في كتبهم وهي تدل بظاهرها على تركهم على

الغسل صلحة للاستدلال بها علينا نعم يمكن لنا الاحتجاج عليهم بآلة  
 الدلالة على المسير المذكورة في كتبهم أيضا برواية واحدة منهم عندنا صحيح  
 مقدوحون وضاعون مفتعلون للاخبار الموثقة لمذهبهم على ما دل عليه  
 كتبنا لهم لا يكون حجة علينا بل لهم أيضا وأيضا الاخبار الدالة على الغسل  
 مخالفة لما هو القرآن وقد صرح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند المؤمنين والمخالفين أنه  
 امرهم من الاخبار على كتاب الله فما وافقه فهو واجب الغسل وما خالفه فهو  
 زخرف وأيضا كيف يصح الاحتجاج بها علينا مع معارضة ما باجماع  
 اهل البيت واهل البيت قدروا بناها سنادتنا ومواليها الطاهرين  
 ياسنا صحيحة كتبنا المعتمدة وهندك دالة صريحة واضحة لا يخفى على  
 المتبحر قد بلغت مبلغ التواتر لا يرتاب في ما مرنا ولا يحجبها ما جحد  
 اوردنا استبعادها بالخبر جاءنا نحن فيها ولا يجوز بالطوائف الطوائف الدافعة  
 العظام ولقد ذكرنا شيئا يسيرا للتبرك بسلامتهم صلوات الله عليهم  
 ولا يظهر منها اصرح دالة على وجوب المسير مما رواه هؤلاء فتقول قدروا  
 باسنادنا عن اصير المؤمنين انه قال لو اني رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 ظاهرا قد صيرت لظننت ان باطنهما اولى بالمسير من ظاهريهما وغزواي  
 قال لك لنا ابو جعفر عليه السلام وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ماء  
 فادخل يدك اليه واخذ كما من طبع فاسد له على وجهه من اعلى الوجه ثم  
 مسح وجهه من الجانبين جميعا ثم عاد يدك اليسرى في الاناء فاسد لها  
 على يدك اليمنى ثم مسح بها فاثرا عاد اليمنى في الاناء فصبرها على اليسرى ثم مسح

كما صنع باليمين ثم مسح بباقي يده راسه وجليده لم يعثر في الإلقاء عن  
 بكير عن أبي جعفر قال لا أحل لكم وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وأخذ بكفة اليمين كفاً من ماء فغسل به وجهه ثم أخذ بيده اليسرى كفاً من ماء  
 فغسل به يده اليمين ثم أخذ بيده اليمين كفاً من ماء فغسل به اليسرى ثم  
 مسح بفضل يده راسه بجليده عن حماد عن جري عن زرارة قال قال أبو جعفر  
 لا أحل لكم وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله فقلنا بلى فدعى بقعة فيه  
 من ماء ثم وضعه بين يديه ثم حسر عن ذراعيه ثم غمس بكفة اليمين ثم قال  
 هكذا إذا كانت الكف ظاهرة ثم عرف نواها ماء فوضعها على جبينه ثم قال  
 بسم الله وسدله على أطراف بكفته ثم امر يده على وجهه وظاهر جنبه مرق  
 واحدة ثم مسح يده اليسرى بعرفها وملاءها ثم وضعه على مرفقه اليمين  
 وأمر كفها على ساعد يده حتى جرى الماء على أطرافها صابغة ثم غمس يمينه وملاءها  
 فوضعها على مرفقه اليسرى وأمر كفها على ساعد يده حتى جرى الماء على أطراف  
 أصابعه ومسح مقدم راسه فظهر قاميه ببللة يساره وبقيّة بلة يمينه  
 وقال قال أبو جعفر إن الله وتر يحب الوضوء لو توفقت بحريك من الوضوء  
 ثلث عرفت واحدة للوجه وإثنين للذراعيين وثلاثة ليمناك وأصبتك  
 وبما بقي من يمينك ظهر قدمك اليمين وثلاثة ليمناك أظهر قدمك اليسرى  
 قال زرارة قال أبو جعفر عليه السلام سال رجل أمير المؤمنين عليه السلام عن وضوء  
 رسول الله صلى الله عليه وآله فحكاه مثل الذي وعنه زرارة وبكيرهما سالا  
 أبا جعفر عليه السلام عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله فدعى بطشبا و

تورفيه ماء فغسل يده اليه فغرف بها غرفة قصبها على وجهه فغسل بها  
وجهه ثم غمس اليسر فغرف بها غرفة فافترغ على ذراعه اليه فغسل بها ذراعه من  
المرفق الى الكف لا يردّها الى المرفق ثم غمس اليه فافترغ بها على ذراعه اليسرى  
من المرفق وصنع بها مثل ما صنع باليمين ثم مسح راسه وقدميه بكل كف  
لمحمد ثم ماء اجديه ثم قال لا يدخل اصابعه الشرايح قال ان الله  
يعزى قول اذ اقم الى الصلوة فاعسلوا وجوهكم وايديكم فليستن يديكم  
شدياً من وجهه لا غسله وامر بغسله وامر بغسل اليدين المرفقين فليستن  
ان يدع شيئاً من يديه الى المرفقين لا غسله لان الله تعالى يقول اغسلوا وجوهكم  
وايديكم الى المرفقين ثم قال امسحوا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين فاذا مسح  
من اسبغ ربتين من قدميه بين الكعبين الى طرف الاصابع فقد اجزاه قال  
فقلنا اين الكعبان قال هما بعين الفضل والساق فقلنا هذا ما هو فقال  
هذا من عظم الساق والكعب سفلى من ذلك فقلنا اصلحك الله فالخرفة  
الواحد لا يجزى الوجه وغرفة للذراع قال نعم اذا بالغت فيها واثنان ثانياً  
على ذلك كله ونظاير ذلك الاجزاء كثيرة متواترة المعنى وعليه اجماع اهل البيت  
عليه السلام واهل البيت اجمعين في البيت وما ورد في بعض الاخبار من وجوب الغسل  
للمخالف للاجماع فتمحى على التقية التي هي من سنن المرسلين قال البيضاوي  
تفسيره تع ولبيئت فينا من عمر سنين وفعلت فعلتك التي فعلت وانت  
الكافرين هكذا افانه عليه السلام كان يعايشهم بالتقية اتيهم ولو ذكروا  
الادلة الدالة على التقية وصدروها عن نبيهم فخرج الكلام عن هذا المقام

من شاء فليرجع كما دالاسلام الجناح الذراع العلم ما دام الله ليام قاده  
 واما الثاني فلان من اضعف وخشع عن ريب عرفان اهل التسنن لا يحصل  
 لهم الجرم بالاخبار الدالة على الغسل بعد معارضة قباقران واجماع اهل  
 البيت واعتراف امامهم بان المسيح كان هذا ابن مسعود واسن وغيرهما  
 ومحمد بن علي الباقر وتبعوا معارضة قباقران بغيرها وهي تدل على المسيح  
 مع قباقران الاخبار الاول للتأويل وعدم صراحته في مطلقهم كما يأتى  
 ومع تضمن كتبهم لكون روايتهم وضاعين مفتعلين تقربا الى الشيعة كما يبعث  
 قريظايقا واداء بعضهم على الافتعال في مدح الصحابة كما صرح به ابن الج  
 الحديد المعتزلي وغيره فكيف يعتمد على رواية امثال هؤلاء ولتذكار  
 شيئا بسيرهم ارون من الاخبار المخالفة لمذهبهم فتقصر عن الاجاد  
 الاخر المستندة الى ابن عباس وعبد الله وحذيفة بن اليمان وآوس الثقفي  
 على ما رواه صاحب المنبسط من الحنفية يدل على وجوب المسيح فقد  
 تروى عن ابن عباس انه وصفه وروى رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وروى  
 عزاوس الثقفي انه قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم على كطامه قوم بالطائف او بالمدنية  
 فتوضأ فمسح على قدميه وركب عن حذيفة بن اليمان انه راى النبي  
 توضأ ومسح على بجليه والمراد مسح على رجليه وهو لا يسر لبخل العربية  
 فوق سورها واما الخف فلا يسر بغلا فطعا وقد روى بعض شيوخ  
 الهداية عن الطحاوي عن ابن عمر انه كان اذا توضأ وغسل في قدميه مسح  
 ظهره وقدميه ويقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع هكذا وروى الطحاوي

باسناده عن علي أنه توضأ ومسح على ظهر القدم قال لولا اني ارسل رسول الله  
 صلى الله عليه واله فعله لكان باطن القدم احق من ظاهره وقال هذا تقريب  
 المدارك في كتابه الذي يذكر فيه الناسم والمنسوخ على نقل عنه انا قد وردنا  
 في تقريب المدارك عن انس بن مالك في رفع الموقوف وصل المفقود من  
 حديث مالك حديثين صحيحين بمسح النبي ص رجليه وحديث من غير المسح  
 على النعلين من روايته على بن ابي طالب وغيره قال حكى ابن العريضي وغيره عن انس  
 ابن مالك انه كان بمسح رجليه حكاه عن ابن عباس قتادة وفيه انما  
 بتوبيخ المجمع للجوامع للسيوطي عن جرير قال قال عاتقان بماء فتوضأ ثم ضحك  
 فقال لا تسألوني من اخحك قالوا يا امير المؤمنين ما ضحكك قال رايت  
 رسول الله ص توضأ كما توضأ فضمض واستنشق وغسل وجهه ثلاثا وركب  
 ثلثا ومسح براسه وظهر قدميه في عن علي عمر قال لو كان الدين بالراي لكان  
 باطن القدمين احق بالمسح من ظاهرها ولكن رايت رسول الله ص مسح ظاهرها  
 وفي مسند احمد بن حنبل عن ابي مالك الاشعري انه قال لقوم اجتمعوا  
 اصد لكم صلوة رسول الله ص فلما اجتمعوا قال هل فيكم احد من غيركم قالوا لا  
 ابن اخت له فقال بن اخت القوم منهم فذاع بحفته فيراهم يتوضأ وضمض  
 واستنشق وغسل وجهه ثلثا وذرعية ثلثا ومسح براسه وظهر قدميه  
 ثم صلى بهم الحمد وفي كتاب خير الحارثي لملا يعقوب اللاهوت عن فاعه بن لا فاع  
 انه لا فاعه كان جالسا عند النبي ص توضأ ومسح براسه ورجليه قال ابن حجر المستقل  
 في ترجمة جابر بن عوف الثقفي ذكره سعيد بن يعقوب واورد له من طريق يعلى

زبطا عن اوس بن ابي اوس واسمه جابر بن عوف ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 على قد ميه انتم والمحقون ان اسم ابي اوس حذيفة كما سبوا انتم كلام  
 ابن الحبر وثبتنا عن فيه في جامع الاصول عن اعشى باسنادة قال كنت  
 باطن القذابين احق بالغسل من ظاهرها خذ رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 كذا قيل الكلام فيه هجاء وايضا من موديانه ما في صحيح البخاري من  
 رواية ابن عمر الكلبية وفي الدر المنثور للسجوا خرج عبد الرزاق وابن ابي شبة  
 وابن ماجه عن ابن عباس قال لا لباس الا الغسل لا احد في كتاب الله الا  
 المسح واخرج عبد الرزاق وابن جرير عن ابن عباس قال لو صو غسلتا زقا مسحا  
 واخرج ابن ابي شيبة عن عكرمة مثله واخرج عبد الرزاق وعبيد بن حميد  
 عن ابن عباس قال فترضون الله غسليتين ومسحتين الا ترى انه ذكر اليتم  
 فجعل لك الغسليتين بالمسحتين ترك المسحتين واخرج ابن جرير وابن المنذر عن  
 قتادة بن خفاف واخرج سعيد بن منصور وابن ابي شيبة وابن جرير عن انس بن مالك  
 ان الحجاب طيبا فقال اغسلوا وجوهكم وايديكم وامسحوا برؤوسكم وارجلكم  
 فانه ليس بشئ من اين ادم اقرب الى الجنة من قعرها فاعسلوا بطولها وظرفها  
 وعرقها فقال انس صدق الله وكذب الحجاب قال الله تع فامسحوا برؤوسكم وارجلكم وكاف  
 انس اذا مسح قد صبه بلها واخرج عبد الرزاق وابن ابي شيبة وعبيد بن حميد  
 وابن جرير عن الشعبي قال نزل جبريل عليه السلام بالمرسلين الا ترى ان المتيمم  
 بمسحه ما كان غسلا وبلغ ما كان مسحا انتم ولا ان تشرع في الكلام على اخيه  
 الاخر في ضمن نقض اقوال المورح فنقول قوله اعلم ان المورح بان انك

نسبة القول بالمسيح إلى ابن عباس إنما مشاعنا داوودا وجملا او تها هلا  
 فقد عرفت أنه نقله عنه المخالف والوالف وروا عنه وجوب اسمه وأنه قال  
 ان القرآن نزل بالمسيح من باهلي في اهله الى غير ذلك وما ذكره من صحيح البخاري  
 عن ابن عباس أنه توضأ وغسل برجليه فلا دلالة عليه لحوائزه كان للتطيق كما  
 يابح ليه العطف على توضأه فخرج عنه وقول ابن الجبر والبيهقي وصاحب فتح  
 الباري والكواشي مع كونه استشهاده ابن اوى بذنبه ومعارضته بالاقوال  
 التي ذكرناها لا ينفع طولا المواتية انهم الا لا نعام بل هم اضل سبيلا واما  
 ما قال من ان القفال كحاطب ليل يوثق بقوله فهو زراء واهانه بائنة لما عرفت  
 من الرازي هو النقل عن القفال وتلقاه بالقبلي حيث ذكر قوله ولو كان  
 حاطب ليل لم ينقل قوله بل الرازي والبعثي وصاحب المسبق وابن العزيم وغيرهم  
 من اصحاب الحديث كلهم حاطب ليل هذه مصيبة عظمى على هذا الموضع يالها  
 من مصيبة ما اعظمها واعظم ضررها على الخوفا من اهل غلته هذه  
 قوله وما قيل على حديث ابن عمر التمه فيه اولا ان الشيخ نقل ولاحدا ابن عمر  
 الذي يستدلون به على جوب العسل ثم قال باقلا عن المخالفين فقد دل  
 الكتاب السنة على العسل بطل ما يقوله الماسخون المحرفون الكتاب  
 العادلون عن السنة المتبعون للاهواء المضلة وقال في حاشية على الآثار  
 هذا التشنيع ذكره شارح البخاري انه قد فلاح وانقدح ان ذكرهم للاحبا  
 لو كان الاشارة صدر من الناسدين فقط لم يصح تشنيعهم بالعدول  
 عن السنة فلا يكون له وجه باعترافه وقد مر وثابا انه وان كان الاستدلال

به لا نشر احد صدقهم بحسب عمه لكن الواقع ليس كذلك لان صدر المختار  
 ضيق حرج كما يصعد السرا لا يمكن انتشاره وحده انعم ان سلقا  
 في كلام الشيخ لكن الناظر لعله يذهل فلتذكر هذا ايضا فلا تعجب بالمر  
 اجعة فتقول روى البخاري صحيح عن عبد الله بن عمر قال علف النبي صلى الله عليه وسلم  
 فارهقنا العصف فجلنا ثوبا ونسج على ارجلنا فنادى يا على صروديل  
 للاعقاب من النار ثم يقول ان ما ذكره من ان المراد من منسج ارجلنا  
 نغسلها غسلا حقيقا للخرود بما عرفت من ان ارادة المسح من الغسل  
 مما لا دليل عليه كيف جعل الله سبحانه المسح مقايلا للغسل لآية ومثله من صحيح  
 المسلم فليس يصح فيما اراد وبالحجة مرادنا ان ظاهر الحديث الذي رواه ابن عمر  
 يقتضيه وجوب المسح ارادة الغسل منه خلا الظاهر لما عرفت من ان المتبادر  
 منه سيما في عرف المتعارف هو الاصل الا ان السالة فظاهر الآية والحديث المروي  
 لنا لا علينا وامامنا شيخ المسلم معبد كوفه مسلم الصحة ليس في وجوب  
 الغسل بحيث يكون نية من الوضوء ليس في ذلك فاما الجدية الغسل اصاله  
 بل مما يتضمن انهم توضع اولو كان الغسل وايضا كان ص يقولوا غسلا ارجلكم  
 في الوضوء ويحتمل ان يكون اعتقادهم نجاسة فلا بد وغسل النجاسة  
 وازالها لكن لما لم يصل الماء الى محل النجاسة فنادى بما نادى وقوله  
 واعتقادهم تلوح ليشعر بان الايضاض والتلويع كان من الاجزاء المأخوذة  
 للبي كما هو مشاهد في الارض التي يبال عليها وكما يشاهد في بعض الصبيان  
 واهل الاسواق الذين لا يبالون بان يبولوا قدامهم بل يمشون

وأما العلامة المحل رحمه الله في التذكرة عن ابن عمر رضي الله عنهما  
 قوما يتوضئون واعقابهم تلوح فقال دليل للاعقاب من البول ذلك كما  
 يدل الشيخ الجليل أبو الفتح محمد بن علي الكركي رحمه الله في كثر الفوائد أن أهل الحجاز  
 لشدة يسهوا بئهم ولبسهم الغال العربية ربما كانت اعقابهم تنشق فيدلون  
 بالبول على قد يم عادتهم ويريمون أنه ينزل لشقاق وهذا تسمعونهم تقولون  
 اعلموا ببول على عقبه فقول دليل للاعقاب من النار لتنبه من بال على  
 عقبه ليغسله ولهذا خص الاعقاب بالذكر لأنها محل البول الدم غالباً  
 قال السيد السند أحقاق الحق بعد نقل حديث أخرجه مسلم فيه أولاً أن  
 الأسباع إنما يقال في الزايد على الواجب فلو كان غسل الاعقاب أملاً  
 أصل واجب لوضو كما يلا عليه الوعيد بالويل كان ذكر الأسباع لغواً  
 كان الواجب يقال لهم الوضوء ونحوه فهذا دليل على وضع الحديث  
 وثانياً إن الظاهر هو أن ذلك القوم مع أسلافهم كانوا من الصحابة  
 يتصور منهم أن لا يعلموا في مدة أسلافهم وعبادتهم إلى ذلك الوقت أن الوضوء  
 التمام المشروع هو أن يغسل كل الرجل حتى نبتهم من النبي بذلك ولو قبل أن  
 دعاهم إلى ذلك قلنا هذا بول إلى نسبة التشريع الصفا وتواضع قومهم  
 على ذلك علم أن متن الحديث لا يقتضيه أن يكون عدم غسل الاعقاب للنجاسة  
 الظاهر أن تقديم الوضوء قبل وقت العصر الوصل في الطريقة إلى الماء كان  
 سبيل الاستحجال وخوف فقد الماء في ذلك الطريق عند تضيق وقت العصر  
 فعلى ذكرنا يجب أن يحمل ذلك على أن في اعقابهم كان نجاسة لم ينزل بها ذلك

لازم لبس هواع الحجاز وليس لغال لعربية كثيرا ما يشق اعطاهم فيدا  
 بالبو وهذا الاهمال منهم ليس يستبعد على تقدير القول بوجوب المسح  
 لانها لم تكن محلا لمسح الوضوء والمعتبر في صحة الوضوء طهارة العضو المختص  
 به لا باقى الاعضاء وانما يشترط طهارة سائر الاعضاء في الصلوة ومع  
 الاسباع ايضا متج على ذلك التقدير لان القائلين بالمسح يقولون باستحباب  
 تقديم غسل الرجلين اذا احتاجوا للتنظيف والتبريد ولو لمسية تراحيه  
 عن المسح والدلك باليد انتهى ما اردنا نقله من كلامه <sup>قوله</sup> فان لم يكن المحل  
 محلولا بما ذكر من الحديث المذكور ليس صريحا في جرئة الغسل بل يمكن  
 ان يكونوا مسح الرجلين في حد البهاري وغسلها للنجاسة وبقي الاعتقاد  
 ملوثة تاحكم بتطهيرها او لا الاعتقاد ان لم يتيقنوا بنجاشها لكن لما كان  
 غالب حالهم المشقة خفاة او بالغل العربية امر بغسلها استمرها اذا واستحبوا با  
 ذكر كون الغفلة ناشية من الاستعجال فيجوز التسليم انما يكون العقل من  
 واحد واثنان لان يغفلوا جميعا عن غسل الاعقاب فهو قرينة على انهم كانوا  
 يمسحون في الوضوء وبالجملة لا اقل من ان ما ذكرناه احتمال صحيح لا دلالة للعبس  
 على نفسه واذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال مع انك عرفت ان كونهم عجلا  
 يدل على تعجيلهم في الوضوء عند وقف العصر لا التعجيل في افعال الوضوء فتأمل  
 قوله وما قال دليل الاعتقاد الخ الويل للمخالفين كيف لا يعرفون ان قوله  
 ويل للاعتقاد ونويل للاقدام مشعر بان ما فعلوه من المسح كما في الحديث  
 الاول كان محزيا وانما امر بغسل الاعقاب فقط لانها محل لدم والبو غالبا

واما ان من تلوث عقبه بالنجاسة فلا يكون قد صر بالظهور البطن ما صرنا  
 عنه فغير مسلم كليل عليه العقل ولا النقل كثيرا ليكون الاعتقاد نجسة من  
 دون نجاسة باقي القدم فلا بد عليه من دليل وقيل نجاسة الاعتقاد كالقدم  
 ظاهرة قطعاً من علم نجاستها واليقين لا يزول ولا يبقين مثله كما لا يخفى  
 وهجر الاستبعاد لا يكتفى به الى ما ذكره وهو لا يخرج عن النجاسة انه يال فاما ثم مسح على  
 خفيه مع ان العادة تقتضي نجاسة الاقدام عند البول قائماً وسياضت بهم  
 اثم ينسب الى النبي مثل هذا الامر الشنيع عن قريب فانظر وبعد تسليم كون نجاسة  
 لا يضر اذا تخلص الاعتقاد بها محل النجاسة بالاسالة قول ولما قال الخ  
 لا يخفى ان قوله اسبغوا الوضوء مشعراً بنفس الاعتقاد ليس من الوضوء الوضوء  
 بل هو من الاستحباب ثم يشعر بأنه من مكملاً الوضوء ولا بأس بما هو خارج عن غرضه من  
 ومكلاً بالنظر الى كونه من المظهرات قوله يويده الخ فيه او لا يجانه الا لا يلام  
 شأن الاصحاح عدم غسل الاعتقاد من النجاسة كذا لا يلام عدم غسلهم  
 اياها للتجديد وعدم المبالاة بالحكم الشرع وثانياً انه ان اراد عدم ملا  
 لبيان بعض الاصحاحات فمسلم لا كن لا يجدي به تفصيلاً لا يخفى وان اراد كمالاً  
 مكلاً بل هو تكذيب للقول الجيد الاخبار النبوية لدلالة نقا على عدم مبالاة  
 بحكام الشرع قال الله سبحانه واذا راوا تجارة او طهوا انفسهم اليها وتركوا  
 قائماً فانظر الى عدم اعتنائهم بالدين يعود بالله من وساوس الباطن  
 وقال الله نفع ومنهم من يلزمك في الصدقات فانظر كيف اتهم رسول الله  
 وهو من اصحابه فان رد في الاخبار من جهالاتهم وعدم مبالاة لهم فحق التبر

من ان تحصى تذكر قلايد امرها فمنها ما روى مسلم في صحيحه والحمد لله في مسند  
 عبد الله بن العباس قال لما حضر النبي وفي بيته رجال منهم عمر بن الخطاب  
 فقال ما هلو الكتاب لكم كذا قال تفضلوا بعد اذ اذ قال عمر بن الخطاب ان النبي <sup>عليه</sup>  
 عليه الوحي من الرجل ليحبر وعندكم القرآن حسام كتاب الله ومثله كثير ومن جهالات  
 الاول عدم علمه بالكلالة وكذا في كل من مسطوح في كتب الخلفاء وفي الجمع بين  
 الصحيحين عمر بن الخطاب في ما يروى في الخبر ورواه عنه السني وغيره كما يظهر للمتفحص وقول  
 عمر لو لا علي هلك عمر وكذا قوله على المنبر كل الناس فقه من عمر حجة المحذرات في  
 الحجال شهر من ان يخفى وفي الجمع بين الصحيحين ان عمر بن الخطاب باو في ما كان يقوله  
 رسول الله في صلة العبد سال الوائد اليه ما كان يقرب رسول الله في  
 الاضطر والفظر في ان عمر قال يوم ما اليه والله ما مات محمد ولا يموت حتى يكون  
 اخرا باو في معناه اخبار كثير وفيه في مسند عمار بن ياسر قال ان رجلا اتى عمر  
 فقال في اجنبت فلم اجد ماء فقال لا تصل فقال عمار لا تذكر يا امير المؤمنين  
 اذا ناولت في سرية فاجنبتا فلم يجد ماء فاما انت فلم تصل واما انت <sup>فمعلب</sup>  
 بالتراب صليت وقال رسول الله اما يفتيك ان يضرب بيدك الارض ثم  
 تنفخ ثم تتسبح بها وجهك وفتيك فقال عمر اتق الله يا عمار فقال ان شئت لم اشأ  
 به فقال عمر توليك ما توليت هذا مع كونه ضريحا في كتاب الله في قوله تع فلم  
 تجد واما فيتم في موضعين ومن ههنا يظهر كونه في قوله حسينا كتاب الله  
 ومن الطرفين ان هذا المورد يقول لعلو شان الاصحاب من ذلك وينسبون  
 الى النبي بالقدح في رفعة شانهم وسمو مكانهم وقد روى في الصحيحين عن ابي هريرة

قال قيمت الصلاة وعلت الصلوة قياما قيل ان يخرج رسول الله  
 فخرج اليه رسول الله ص فلما قام في صلاة ذكر انه جنب فقال لنا مكانا  
 فلبثنا على هيتنا قياما ثم رجع فاعتسل ثم خرج اليه ورايه يقطر  
 فصلينا وفيها عن علي بن ابي طالب قال كنت مع النبي فأتته المسبابة  
 قوم فبال قائما فتخيت فقال دن دن فدنوت حتى كنت عند عقبه فتوضأ  
 وصلى على خلفه فانظر ابا ابي الا بصار كيف نسبوا الى النبي البول فليعلم  
 انه يتفرع عنه وينكر النسبة اليه اراذل الناس ثم كيف نسبوا اليه غدا  
 المبالاة حيث لم يعتز بنجاسة الخف مع ان الغالب فيمن يبول قائما  
 بنجاسة رجله ولما كان عدم مبالاة في الدين جازا عندهم فاي عتبة  
 واي حنبر فلان يبول اصحابه على عقابهم ولا يبالون بالنجاسة هذا  
 قوله وانت تعلم انك تعلم انه يحتمل ان يكون تخصيص العقاب لا وكفا  
 محل النجاسة والدم فلا يدل على وجوب الغسل على ان من حوز المسح  
 من مخالفين فذلك وارد عليه ايضا كحي الدين بن العزقولي ولفظ المسح  
 الخ قال لفرز زاباد <sup>المسح</sup> امر ابيك شي وقد عابرية انفا وقل فضل  
 من غسل جلاء الماء على العضو <sup>المسح</sup> يصل الى المصلح العضو قال حبيب  
 الهداية الحنفية الغسل هو الاسالة والمسح الاسابة وكذا صرح بالفرق بينهما  
 من العلماء وجمع كثير من العلماء وكان يدانم الفرق بين قول القائل ان يرى  
 الغسل وفلان يرى المسح ولذا افرق الله سبحانه بينهما فجعل الروي <sup>المسح</sup> لا حل  
 من المسح والوجوه الايد من المسح ولولم يكن بينهما فرق لما قال <sup>المسح</sup> الروي

والغسل في الوجوه وبالحمل المشهور في اللغة هو امر الشئ بالحاجة على شئ كما في  
غير أحد من الغويين فارتكاب خلافه مردود في قنينة غير جائز ومع قطع النظر  
عنه فلا ريب في عرف الشارع غلب استعماله مقابل الغسل بحيث لا يفهمه  
منه أحد لهذا ذهب الفقهاء جماعة من قدماء الشافعية إلى أن الغسل  
لا يخرج من المسح مستدلين بأنه ليس بمسح وهو المأمور به وقال صاحب تقريب  
المسالك وهو من علماء أهل السنة أن المالكية يضع الفرق بينهما وأنه لا يخرج  
أن يرد بالغسل المسح بالعكس انتهى وهذا ذكره من كلام أبي علي وأبي زيد الأصبغ  
فمنه كونهما لغا لما عليه عادة اللغويين يمكن أن يكون مراده مجرأ طلالا  
على الغسل ولو تجزأ لأن التمسح كناية عن لوضوء المشتمل على التمسح والغسل  
كما يطلق الزكرك على الصلوة وكثيرا ما يذكر أهل اللغة معان لفظ والتسبيح  
لها بموضع الغوى كما ذكر الغير من أبا دى وغيره في معنى الصلوة كما كان  
الأصناف المصنوعة من الصلوة لم يوضع لها لغة وأما ما بينه من استمر فهو يظهر  
عدم علمه بمهارته بوجوه الأول أنه إذا اعتبر مفعول مسح الماء فلا يتم أنه يرد منه  
الغسل بل قد اعترف سابقا أن في السراخ معناه ما لا يد فيكون حاصله  
مسح الماء باليد على الوجهين ليس الأول والثاني أنه بعد التسليم لم يلبث شعرا  
من ابن تاروقيد الخفيف في الغسل أنه لو كان مسح الماء عبارة عن الغسل  
فهو سواء كان خفيفا أو لا يدخل فيه والثالث أن على تقدير كونه لغة في  
الغسل لا حاجة إلى تقدير الماء ومن يقول بجواز إطلاقه عليه لا يشترط كون  
مفعول الماء بل إنما يقال إن معناه في نفسه كذلك فهو يدل على غاية قصوى بآية

عن در الش مطالب كلام العلماء ومع ذلك يريد الاعتراض على كلام الكرام  
ان هذا الشيء عجبا قول روى الطحاوي في الاحتجاج قوله عرويل العراقي من النار  
على ان اللبنة التي لم تغسل كانت من الاعقاب التي لا تخلو من النجاسة فتذكره بلا عار ان  
كانت صانعة بما نقلناه من الطحاوي فتذكره قوله واخرج الدارقطني المخصص  
الاعتقاد في شعره ما ذكرناه من الجواب امامنا نقله عن ابي عوانه في بعد تسليم  
صحة النقل وصحة السند والرواية مع عدم كونه من صحاحهم معارض بما ذكرناه عن  
اصحابه وقينا غرضا وتنادتنا بعباءة بعد ذلك وقس على هذا حال احكامه عزائي  
داود قوله وروى في الصحاح التي بعد تسليم السند معارض بما رواه البخاري  
عن ابن عمر وقد مر وغيره عن غيره ومعارض لما ظهر القرآن الذي هو احد الثقلين  
والاخبار المتواترة عن اهل البيت ومذهب محمد بن علي الباقر العارف بمبدأ  
جده كما نقله الرازي وغيره من الامة الاثني عشر الذين هم قسيم القرآن في كل  
من الثقلين فكيف يعباء برواية معارضة الثقلين الا من كان مخفيا عنها قوله  
وابصار وعبد الرحمن السلمي الخ فيه او لا انا لانهم صحة سنده وكونه رواية  
موثوقة مع انه خبر واحد لا يليق بمعارضة الاخبار المستفيضة المروية  
من كتبكم وقد مر كثير منها وثانيا ان الجليل الذي فتح عليه الخفض كيف انكر  
عليه النصب كان عمل النبي واصحابه على الغسل وكيف قال بالخفض ثالثا  
انه كيف يجوز ان يقال زجره على الخفض لا ينكر الغسل مع انك عرفت فساد  
في الآية على تقدير العتق لو اريد الغسل فكيف ينسب الى علي مع انه كان  
اعلم من كل احد بعد النبي ورايها انه كيف ينسب اليه ذلك مع انك عرفت

روايات المخالفين عن علي بالمسيح فهو ادل دليل على وضع الحديث او كونه  
 محمولاً على التقية وخامساً انه لا تسليم لان الجزاء في المسيحية ان هذا الكتاب  
 ينكره ويقول بحرارة وسمي الحقيين تارة ولاقتضا اخرى وسادساً  
 انه معارض بما روينا عن اهل البيت وهم اصرحوا في البيت <sup>سبع</sup> عن  
 محمد بن احمد عن ابي عبد الله عن حماد عن محمد بن النعمان عن غالب بن الهذيل  
 قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن قول الله عز وجل فاصبحوا بروسكم وارجلكم  
 الى لكعين الحفص ام على النصب قال على النصب وهذا يدل على  
 رجحان قراءة الحفص وان كان مطلوباً يحصل على كل من القرائين كما لا يخفى  
 قوله وقد وقع الخ لا يخفى ان قول النبي في هذا الحديث كما امر الله بشعر لوضع  
 الحديث لان غسل الرجلين على كلتا القرائين لا يستقيم وقد قال قد كثر على  
 الكذابة وسنكر عني ائمتنا كتاب الله فخذوه وما خالفه فاطرحوه <sup>قوله</sup> لا يخفى  
 على الفطن النصف اقول ما ذكره مردود مطرود عن ساحة القبول عند ذي  
 الغفول اما اولاً فلا نأخذ قول محاطبائه ايها الخفي لا شعري الا شعري ليس ان  
 تقدم على حد ينسب رواه ابن بابويه بالوجه الصحيح الذي ذكرته لانك واصحابك  
 تنكرون المحسن <sup>الفكر</sup> العقلية ولا تثبتون العدالة الله سبحانه فيجوز في مذهبكم ان  
 يدخل الله ابليس وسائر الكفار والعصاة في الجنة ولا اخبار والعباد والزهاد والناس  
 نفق بالله من ذلك المذهب فح إذا جار في مذهبكم فبما حسنه العقل وحسن  
 ما قبحه فيجوز ان يكون العقل يحكم بخلاف ما ورد في الحديث ولا يجوز الطعن  
 عليه واما تأنياً بطريق المجل فلان احكام الشرع تعبدية لا يجب ان يعقل مصلحة

كل حكم وما ذكر في الحديث نكتة بعد الوقوع عيلا لا دعان وتسليم بها من وجوب  
رد وقبح وبالجمله احكام الاشياء مختلفة فيجوز ان يقال لما كان الوجه اشرف  
الاعضاء وكان صلبه المبدأ لوقوف المشي واخذ المني عنه باليد على النظر كان ارتكاب  
النظر اشد في عدم الاولوية من المشي ولذا اذهب ماء الوجه فلما لم يكن القدمان  
اشرف الاعضاء ولم يذهب معهما شيء لم تؤمر بالغسل واما اليدان فلما كانا  
ترك الاول الذي صدق منها الشدة من غيرها لمباشرة مما له بلا واسطة وجب  
الغسل ليس كذلك الرجلان فليس سبب الغسل ارتكاب لعضو اى عضو كان  
للذنب اى ذنب كان بل كان مباشرا له بنفسه او كان اقوى مقدما عليه عجب  
وما ليس على تلك المثابة بان لا يكون مباشر العبد يكون مباشر المباشرة او كان  
ضعف صباه كالمشي وجب مسحه وايضا لو جاز هذا حلة العقل فيه فلا يتم ان الرأس  
العضو للذنب ليس بذنب كما زعم كيف والقوة للدكة انما اودعت في الدماغ  
وهي سبب الارادة القلبية وتبعد التسليم فلا تم كليه ما زعم من ان مجاوز الذنب  
يجب مسحه لان الوجه ليس لاحجاء ولو قرى بما من العين المذنبه الصاد مراد  
النظر كيف ولو كان للعقل مساع في ذلك كان الواجب بل لا واجب غسل الخلق  
واللسان بل كان يجب في عند كل صلوة ونسبة التسامح من هذا الرجل الذي  
هو مقتد الكاذبين العاديين الخائنين على في صير المسلم الى الشريك الصدوق  
مع عدم فهم المراد غاية الجهل والحماقة لستاء من المثل السائر المرغى في نفسه  
فانه كما حرف عبارة التثنية جاء الملة والذين عرف ان كل احد مثله قول ما ان  
ابن العزالي اقول بعد صحة النقل العجيب ليسلم قول هذا الشرح في ثبوت الغسل

بالسنة ولا تسلم قوله في عدم بثوبه بالكتاب فان كان كشفه وكرا ما حقا كان في  
كلا القولين وان لم يكن لم يكن فيها اتميم ففقه عظم اعلم ان صاحب المسلم  
ركب شططا حيث اذيف الحمل على حجر الجوار والمسيح على الحقين وانه لا اسالة فلا  
اصابه احد ارجها اخذ فاثبات الغسل مع انه اوهن من بيت العنكبوت حيث  
قال ترجع الغسل على المسح بان الرجل محل التلوث فبالغسل احدث كما لم يدرك  
الراس قال لشارحه وفيه شبهة من الخفاء لان الكلام في ازالة الخجاسة للحكم  
ولا دخل فيه التلوث الا بان يقال ان ظاهر وقوع الشرع بازالة الخجاسة الحقيقية <sup>بقا</sup>  
لما يحكم بالطبع من ازالة الخجاسة الحقيقية وان محل التلوث احدث  
بان يعتبر نجسا حكما ولا يزول هذه الخجاسة الا بانزول به الحقيقة  
في الحكم فانهم وتأمل انهم وفيه ان ما قال اوله من ان فيه شبهة من الخفاء  
ليس محل اذ لطلانه في غاية الظهور بحيث لا خفاء فيه اصلا واما ما قال  
بقوله الا ان يقال انهم يحكم مع انه يالك على ان وجوه المخالفين تكون  
متلوة بالخجاسة الحقيقية ولا لم يكلفوا بغسلها وكفى ذلك اذ راء بحاجهم  
وبالحجة احكام الشرع تعدية ليس للعقل فيها مجال بحيث لا سيما عند  
من يذكرون حكم العقل كالاشعرية الاستثنائية ثم قال صاحب المسلم ايضا  
الوضوء كالغسل فاقيم غسل الاطراف مقام غسل الكل واكتفى في الرأس  
بالمسح فغا للمخرج انهم سبحانه الله انظر كيف تقلب الدين بين اصبعين  
من اصابعه ويغير الحكم عن موضعه يريد ان يثبت الحكم الشرعي هذه المخرج  
والواهي المذهب المدفوعة ولو كان لها مسايغ فلنا في غسل الرجلين ايضا

بالنسبة إلى المسح فلا نقف بالسبلت علم ولم يزد الشارح على كلام الماتن  
إلا التوضيح ومن ثم لم يذع عبارة من شافلي رجح اليه ثم قال وقد يتخلف  
فإن المقدرة في المعطوف حجاز عن الغسل لتواتره عنه فقدروا له زيد  
من ثلثين صحابياً وهلم جرا وقال الشارح وإن شئت زيادة بحقيق فأتبع  
لما يتل عليه من الحق الصراح فاعلم أن الوضوء قد فرض قبل نزول هذه  
الآية فإن سؤلة المائدة متأخرة نزولاً عن كثير من القرآن والوضوء كان في  
أول الإسلام والمنقول المتواتر من رسول الله ص ومن الصحابة هو غسل الوضوء  
في الوضوء قبل نزولها وبعد ما لا يمتنع للوضوء الذي كان من قبل  
وهو المتيقن إلى الآن للتواتر والتواتر وهذا شاهد عدل وقرينة  
فاطحة على أن المراد في قراءة الحزب الغسل أيضاً إما بتقدير لفظ أصبحوا  
وارادة معنى اغسلوا لما بينهما من الشاعبة أو يكون معطوفاً على أيديكم  
والجواب بهذا الطريق مقبول مما لا يشك فيه أصلاً انتهى والكل مردود  
بمنع تواتر الغسل من زمان النبي لاختلاف الصحابة فيه كما سيأتي  
نعم في زمن الصحابة الخلفاء مسلم لا ينفذ والتقدير وأما الجارح والحوار وإراد  
معنى اغسلوا كله تعسف مجتو وكلف صرف لا يحمل عليه كلام الله والتواتر  
أية أهل البيت خلافة فلا يصح إليه ولا يعتد بشارته هذا ثم قال  
الطريق الثاني موجه تأييداً للمدعى وهو مشتمل على وجوه الأول اغسل الميت بالمسح  
دون العكس بناء على أن الغسل يسأله الماء والمسح أصابته من غير الغسل  
يكون خروج غير العبد متيقناً لأن المفروض في الواقع لو كان الغسل فالظاهر

لو كان المسح فهو ايضا قد عمل به لاستلزامه اياه بخلاف من عمل بالمسح فقط  
 للعاسل على كلا الاحتمالين او عليه ان لكل من الغسل والمسح حقيقة مثبتا  
 الحقيقة الاخر عند اهل السنن وليس المسح مطلقا لاهل السنن بل الماء يذهب  
 لاجريه ان الماء معه بنفسه ولو تم فاذا ذكر غوه لكان غسل الرأس والمسح ايضا  
 فخرجنا عن العريضة كالمسح ولم يقابل احد الجواب ان تباير حقيقة الغسل  
 والمسح باحد المعنيين لا ينافي تحقق احدهما في ضمن الاخر كما لو اخذ بالنسبة  
 الاكاشين فان مرجع تباين المزددين عدم الاجتماع بحسب الصدق ودون  
 التحقق وقد جرت العادة بأمر اليد على العضو عند الغسل سيما الرجل ولا  
 جريان مع البلة المتعلقة باليد وانت تعلم ان جريان الماء في محل المسح قبل  
 المسح وبعد او مقارنا لا يبطل المسح كما لا يخفى وقد اعتبر في بيان تحقق  
 المسح في ضمن الغسل وجوب البلة الحاصلة ابتداء او لقاء من وصول  
 الماء بالعضو ولا جريان في تلك البلة وانت تعلم ان البلة لا صافية  
 البلة واذا حصل المقصود من غير البلة استغنى وايضا المقصود الوضوء فلا يلزم  
 الكيفية الاتصال قال الشيخ ابن العربي رحمه في الفتوحات الغسل يتضمن المسح  
 فز غسل فقه اذ خرج المسح فيه كاذن راجع نور الكواكب في نور الشمس وعن مسح  
 فام يغسل ثم اعلان ابن المطهر علامة الامامية صرح في كتابه المسح بغير الحق  
 بان الفقهاء الاربعة على انه يجري غسل الرأس عن مسحه فلا معنى لقوله  
 لم يقل بامور الثاني ان الكعبين المذكورين في الآية ينبغي ان يكون امرا ظاهرا فكتشوا  
 كالمرافق لان مناط التكليف العام يكون امورا ظاهرة مشهورة لا خفية

مستورة وما هو غاية المسح ليس اظهر في التحقيق لا عظم مسحة  
موضوع تحت قصة الساق في الفصل كالذي يكون في ارجل البقر والغنم  
وهذا امر يخفى لا يعرفه العرب لا يطلع عليه الا علماء التفسير والمبدئية  
شاهدة بان عامة العرب يشاهدون اصوات الانسان ولا يطلعون على  
اجزاء تراكيبيهم كما يطلعون على اجزاء ما يؤكل لحمه من البقر والغنم والقول  
بان اللعيب قبة ظهر القدم امام الساق فهو خلاف التحقيق عندنا لما تخبر  
فيكون ساقا عن درجة الاعتبار والثالث ان الغراسلين قائلون  
بوقوع اتفاق الصفا على غسل الرجلين والناسحين قائلون بانه نزل  
القران بالمسح ياتي لنا في الغسل فنقول ان انسان محبب على الرغبة الى  
التحفيف ولا عراض عن التشدد ولو كان مسح الرجلين فرضا مقرر لمع  
النبي صلى الله عليه وسلم على انفسهم مع ان وجود الماء فيهم كان  
عزيزا جلا ولو سلم ان شبهة وجوب الغسل الارجل قد نشأت من امر النبي  
للاعراب بغسل الاعقاب فلا نسلم وجوب الاشتباه في عمله بناء على ان المسح  
عند الناسحين لا يتلوا بالغسل ولما مسحوا الراس مثلا فيمكن وقوع الاستعداد  
في مفروضه اذ على تقدير ان يكون عمله مسح كل الراس يحتمل ان يكون  
واجبا ويحتمل ان يكون مشتملا على الواجب علم ان الناسحين ادينوا بمطو  
بوجهين الاول انه عطف في جملة الغسل محددا على غير محدود فالاستعداد  
جملة المسح ايضا ان يعطف المحدود على غير المحدود والى ان يعطف  
في جملة المسح المحدود على غير المحدود بقوت الزمانية كون الغسل الراس امر

غير معين عند السامع كجاء الرجل فذكر الغاية لأحد هادون الآخر خلاف  
 الالتيق لأخرى بالكلام لإدخاله على بخلاف الوجه فانه امر مشخص غير محتمل  
 والتقدير يكونه اسم لما يقع به الواجبة وأما البذل فليس اسما للمجارية من  
 روح الا صانه الى المرافق بل الى الابط فلا بد من الغاية حتى يفهم وجوب <sup>الغسل</sup>  
 الى المرفق مع ان كلمة الى في قوله تع ارحلکم الى يذكر السامع قوله <sup>شأنه</sup>  
 ايد بكم الى فرعاية المناسبة في لعطف يقتضيان يعطف ارحلکم على ايد بكم  
 والثاني ان التيم خلف الوضوء وكل ما هو مغسول في الاصل ممسوح  
 في الخلف وكل ما هو متر وكة في الخلف ممسوح في الاصل وهذا يعلم ان <sup>الرجل</sup>  
 ليست مغسولة في الوضوء بل ممسوحة لانه متر وكة والجواب ان كلام <sup>المتين</sup> المقد  
 في خير المنع لان التيم عندكم على الهم عبارة عن مسح اليدين الى الرسغين  
 فاليد من الرسغ الى المرفق مغسولة في الوضوء ومتر وكة في التيم لا مسح  
 على انه ليس كل اليد مسح في التيم الذي هو خلف الحبل لا اتفاق  
 يا من الله السمع هيا، وخذها قها، يا تر عبدك وتحقق بما يدالك هذا  
 باب طهارة وهذا دار نظافة اخلع بعلبك واغسل جليلك قوله والغسل  
 هو الاسالة يفيد ان الدالك ليس من حقيقة فلا يتوقف تحققه عليه خلا  
 لذلك وخلافا للخوارزمي لما ان الشاعر قال عا حسم فاذا يغسل الدمع  
 كحماها، وان العرب يقول غسلت المطر الارض وليس في ذلك الاسالة واما  
 وقوع المطر من العلوان كان مع الشدة والتكرار فهو من قبيل وقوع علماء  
 من الاناء على العضو بالشدة والتكرار وذلك لا يسمى دكا بحسب العرب

والحديث ليس بخاسه حقيقة حتى يحتاج الى اقله بالدلائل بل هي مسألة  
 حكمية تنزل بمجرّد مسألة الماء فيمس هيئتها أعضاء الظاهرة للقيام بين يدي  
 الرب تعالى للتحديد المخلوق في الماء وهو لا يكون عدم اعتبار الدلائل مخالفا  
 للمعنى العقول وأما الحقيقة المعلومة فيجب قلعها قبل الموضوع وغير المعلومة  
 معدّ متشعرا اذ لا يزول اليقين الا باليقين وحشونة الأطراف كما استجبت  
 بعد سيلان الماء ولا يخفى ان الماء مايل بالطبع الى الخسوفات ولو كان  
 على العضو ما يمنع عن وصول الماء اليه لا يتحقق الاسالة لان الاسالة سفر  
 الوصول فوجوب قلع مدعى على كونه مانعا عن وجود الاسالة لا على ان الماء  
 معتبر في حقيقة الغسل وايضا يجب الدلاء ايقاع في الحرج المنع بالنص  
 اذ العضو الذي وقع عليه الدلك لا يمتار عن غيره في الحسن بخلاف العضو الذي  
 وقع عليه اسالة الماء فما قيل وقوع المظهر من العلوص صامع الشدة والتكرار  
 ذلك فانهم لا يقولونه الا اذا انطقت الارض وهو ما يكون بذلك معان  
 عدم الدلك غير مناسب للمعنى المعقول من شرعية الغسل وتحسين  
 هيئة الأعضاء الظاهرة للقيام بين يدي الرب تعالى ومخالف بالقياس  
 لان من الناس من هو خش لا طرف ولا يزيل ما استحكم من خشونتها الا ان  
 بما لا يظهر وجه انتها قول قد عرفت حال استدلاله ما ظنك بما ذكر في  
 تأييد المدعى وما قال ان الغسل يستلزم المسح فتخفيف جلد الماء او لا  
 فلانا لا نسلم الاستلزام كيف وقد عرفت ان المسح كما صرح به تفسير الزاهد  
 وقد مر كلامه عبارة عن امر ارجامد على جامد فليس كما تحقق الغسل تحقق المسح كما

في الغوص ولا سالة بدون الاصابة وقد صرح بان ذلك ليس شرطا  
 في السالة في ذيل قول صاحب الهداية والغسل هو السالة فكيف لا يستلزم  
 واما تأنيدا فلان في اية الوضوء قد فرقا الله سبحانه الاعضاء المسحوة  
 من المغسولة ولو كان الاخر كما ذكر لم يكن لذكر المسح فائدة كيف ولو كان  
 الغسل مستلزما له لزم ان يكون مذهب من قال بالتحشير من هل غلته  
 وكذا من قال بالجبر غير محصل المعنى وكيف يصلح قوله في مفتحة رسالة ان  
 اربعة احتمالات صادرة كل واحد منها من هياوتين ثم لا يزالون يفرقون بين القول  
 بالمسح في القول بالغسل واما الثالث فلانه صرح في الغسل غير المسح <sup>مستلزم</sup>  
 له وقد قال سائعا ان كون الغسل فرع للمسح هو الاقرب هذا تخافت قتل ما اذا  
 فلا بد فقيم للغسل شرعا فلا تكون احدهما مجزيا عن الاخر واما خامسها  
 المأمور به في الآية الكريمة هو المسح فان اريد ان المراد به الغسل <sup>عليه</sup> استعماله  
 فيلزم ان يطلق الغسل على المسح ايضا لان اطلاق اسم الكل على الجزء عكس  
 علاقتان مستحتملان المجاز في بطل الاستدلال عليه بالا حادوث المتضمنة  
 للغسل على انه ليس يجوز ان يطلق على كل ما يشتمل كل ما يشتمل شيئا اسم  
 ذلك الشيء ولا بالعكس الا ترى ان السكجيين مثلا شتمل على الخان <sup>الغسل</sup>  
 ولا يطلق على احدهما ولا احدهما عليه وان اريد ان المأمور به المسح نفسه  
 لكن يتحقق في الغسل فحينئذ يتحقق المسح المأمور به فيه لانه قسيم <sup>للمسح</sup> عرفته  
 وايضا اذا تعلو النبي بايقاع الغسل فجوز تحقق المسح فيه من دون كونه منويا  
 انما الاحتمال بالنيات على انك اذا عرفت بان المأمور به هو المسح حصل مطلقا لا <sup>بمادة</sup>

مؤنة كما لا يخفى وأيضا غاية ما يقتضيه بعلامه كنى المسيح  
 جزءا عن الضل والجزاء والوجوب ونحوها متعلق بالمسيح فلا  
 ندر تعلقه بالكل اذ الكل لا يحمل احكام اجزائه والمستدل لا بد عليه من دليل على  
 قوله واورد عليه الخ اقول هذا لا يراد ذكره الشيخ قدس سره في مشرق  
 الثمين ولا غبار عليه كما نعرفه في قوله الاله فقول الجواب الخ اقول هذا الجواب  
 ليس على غير الصواب لان حاصل كلام الشيخان المسجلين لا اساسا لا بشرط شي الاله  
 هو موضوع المهمة بل المفرد الخاص هو لا اساسا بشرط لا اي بشرط لا اي  
 بشرط التجريد عن الجريان فلا يتحقق في ضمن لا اساسا لانه هو بشرط شي اعني  
 الجريان وهو الغسل وبالجمله المسير هو لا اساسا بلية التي ايضا لم يرد شرعا  
 ولغة والمراد المباني في كلام الشيخ المباني بحسب التحقيق وكون النسب يعبر عنه  
 عند اهل الميزان بحسب الصدق في المفردات وبحسب التحقيق في القضايا مسلم لكن  
 اطلاق النسب المزبور على ما يكون بحسب تحقيق المفردات ايضا شايح مستعمل  
 وان لم يكن مجوقا عن اعمد المنطقيين فمنه صطلحا اتم وذلك لا يستلزم عدم  
 صحة مثل ذلك الاطلاق في نفسه لا ترى ان الخطا في هذا هو صريح في حاشية  
 الجلالية ان الطرف في قول الماتن هذا غاية تهذيب الكلام في تحرير المنطق  
 والكلام ان كان متعلقا بغاية تهذيب الكلام فالعموم من وجه في الصدق  
 وان كان مستقرا فالعموم مطلق في التحقيق واطلق العموم المطلق على العموم <sup>المتحقق</sup>  
 في المفردات بحسب التحقيق ومع قطع النظر عن ذلك لا يمكن اجتماع اليلع الذي هو مثلا  
 قطع في التحقيق فان يقولوا بالتباين فمنها بالوفاق وان اصطلاحهم مثل

التباين اطلاق لفظ آخر فلا مشاحة في الاصطلاح كما لا يخفى ومراد  
 الشيخ هو علم الاجتماع في التحقق والمناذعة في اللفاظ ليس من ذاب  
 المحصلين هذا بعد المعتزلة ولا فكون النسب لا يرجع تحققاً في المفردات مما  
 لا ريب فيه كما اسلفناه فلا تكن من الغافلين وايضا قال صاحب المسلم وما  
 الغسل مسيحي لا اسالة بلا صفة ولا صفة فيه بل لا مسيحي مع الغسل انتهى فها هو  
 جوابكم من قبله فهو الجواب من قبلنا واما قال الشارح المعاصر هذا لا توجه  
 الى قول القائل لانه مقصود الترجيح بالاحوطية يعني ان العمل بقراءة النص  
 الحوفاً هو واجب لفرضية الغسل به يخرج عن العمل بيقين اذ به يتحقق  
 المسح مع شئ نرايد مبان في المصداق لو كان المسح فرضاً فقد وجد مقتناً  
 ايضاً لوجوب اصابة البيل كما لو غسل الرأس في الموضوع لم يخرج عن عهدة المسح  
 ايضاً وان كان الفرض هو الغسل فقد وجد الامتثال ايضاً لوجوب اصابة  
 البيل عنهما ايضاً لانه ادى ما فرض عليه ليس مقصوداً القائل ان الغسل  
 فرض المسح حتى يرد عليه انه مبان فافهم ففيه ان الاحوطية ممنوعة  
 في الغسل اذ من يقول يا مسيحي يجعل التباين بحسب التحقيق ايضاً فلا يتق  
 ما يقول كيف وعرفت انه لم يقل احد بوجوب المسح الكذا اني من المتأخرين  
 ولا احتياط لا يتم الا اذا اشتمل الغسل على المسح المتنازع فيه كما لا يخفى كيف  
 ولو كانت امثال تلك الهمذيات لزم ان يعد المأمور باشتراء اللحم اذ  
 المقر او الغنم والمأمور بشرب الماء اذ اشرب اللبن لعدم خلقه عن اجزاء  
 المائية مثلاً وهذا مما لا يرتضيه عاقل كما لا يخفى وايضاً لو كان الامر كذلك

لم يجد نفعاً لأنهم لا يقولون بإرادة المسح في الآية فبقى المقروض المزبور  
 بحالها قوله وانت تعلم أنه لا بد عليك أن أسألك البيلة مطلقاً بخصوص  
 المبدأ الوصل المقيد من المطلق فلا يعبر بما قال وما نقل عن الشيخين  
 العزيم بعد التسليم لا يجد نفعاً في الاحتجاج علينا وأيضاً الشيخ المزبور  
 يأتي بكل من المسح والغسل عن الآخر وهذا الناصب يقال في أحدهما  
 دون الآخر وهو عجيب قولهم أعلم أنه نزهة التناقض بين كلام  
 الشيخ والعلامة وهم يخففون جميعاً الأول من مراده من قوله كان  
 غسل الرأس الخ إنما هو التمثيل والمراد أنه يلزم حرجاء غسل الخفين  
 عن المسح مثلاً وكذا غيرهما أيضاً ويقال به أحد والثاني أن كون الغسل  
 عن العزيم كالمسح لم يقل به أحد بل صرح بعض الحشيين على هذا بأن  
 في محل المضطرب المسح مكره وليس بفريضة وقال صاحب الهداية إن تثليث مسح  
 الرأس بمياه مختلفة ليس مسنوناً لأن المفعول من المسح والتكرار على وجه  
 غسله فلا يكون مسنوناً انتهى ففرق بينهما وعلى تقدير التناول فليس مطلوب  
 التثنية متوفراً على ثبوت عدم القابل بأجزاء غسل الرأس فلم يثبت أيضاً  
 لا يخفى والشيخ إنما قال لعدم وحدانه القابل به وعدم استحقاقه القول بحديث  
 يستبعد من العقلاء أن يتقوه به وما يتفق للعلماء من الفرقين مثل  
 ذلك في ادعاء الإجماع وغيره كما لا تحجب على المتصفح ولا يصح التثنية من جهة  
 الخطأ على الأنبياء قوله الثاني أنه أعلم أن إطلاق الكتب على الفصل  
 واردة في اللغة ولا يمكن أن يقال أحدهما مفصل القدم أو غير ظاهر إلا من

يكون سوفسطائيًا كما لنا صفت قد اعترف سابقًا بأن اللعب <sup>بعض</sup> نفسه  
 ايضًا من اقوال الماسحيين فلم اعرض عنه ههنا وايضًا لما اعتقدنا <sup>بعض</sup>  
 الحيوانات هو العظم المستديري بالانقياف مع عدم كونه ظاهرًا فلا استبعد  
 اننا يطلق لعب الانسان ايضًا على مثله بقية ما كانا يشاهدونه  
 في كلك الحيوانات وايضًا محتمل ان يكون اطلع عليه العقلاء من  
 العرب واما عادة الناس فلا لعباء بهم وعدم معرفتهم لا يضر لانهم  
 ولو لم يعرفوه بعينه لكن الاثر جاء الى الفضل امر محسوس مشاهد  
 فيكفون به فلا تغفل وبالجملة مثل هذه التبرعات التي اوهن <sup>بيت</sup> من  
 المنكبات واضعف من العظم الرومي لا يدين بان يعارض بها الدلائل  
 القوية من اخبار اهل البيت ومحاورات اهل اللسان على ان  
 يتحقق اللعب مر عليه لا يدخل في وجوب المسح والغسل <sup>من</sup>  
 الحيوانات قال من ان كون اللعب عناية عن قبة القدم خلاف التحقيق  
 عند الماسحيين فان هذا المحشة لما طالع كتابه لا يعين رأى ان الشيعة  
 مزيف القول باللعبة القدم نسب القول الى جميع الماسحيين <sup>ولم</sup>  
 ان اكثر اصحابنا قالوا بان اللعب عبارة عن رة عنها وهو مسألة مختلفة لا يلزم  
 من تضعيف بعض العلماء اياه كونه ضعيفًا عند الماسحيين طرأ قول  
 واما لك الخ فيه اولا انك قد عرفت باعتراف المخالفين ان اتفاق  
 الاصحاب على الغسل ممنوع عن عبد الله بن مسعود <sup>بن</sup> قالك وسليمان  
 وابو ذر وامام المتقين اهل المومنين واهل بيته الاطهار <sup>المسح</sup> على وجوب

وثانيها بان حدث نزل القرآن بالمسيح وبالناس لا الغسل من تركته بل كما  
وقد سلفنا فثبت ان ما ذكره من كون الانسان محبوسا على التحفيف لا يتم  
الا اذا لم يكن على التشديد باعث وداع وكفى امر خلفاء الحق رباعيا عليه واما  
وقت النبی ص لا صحاح الاخبار ولهل البيت كانوا يسكنون ويمكن ان كان  
الاشتباه واقعا لبعض الصحاح من امرهم للاغراب لغسل الاعقاب وراوا  
النبي ص غسل لرجلين للتنظيف فحسبوا جزء من الوضوء نظيرة الاختلاف  
الواقع بين علماء السنة في اكثر المسائل فلا معتد لقوله فلا نسلم وجوب  
الاشتباه في عمله ص الخ الا ترى ان بعضا منهم قال لتخبروا اخرون بالجمع  
فكيف خفف عليهم ما كان يفعلاه النبي ص فحضر جمع كثير وجم غفير حتى اختلفوا  
مثل هذا الاختلاف وايضا المالكية يوجبون استيعاب الرأس في الغففة  
مسيح ربي لا غير والتشافعية اكدت فوا بالمسح فهل كان النبي ص  
يعمل فيقول كل هو لا فما يقولون في علة الاشتباه لهم في عمله في هذه  
الموضع الاختلافية فتصالحوا من قبلنا وبالجملة لو كان مصطفاه  
يعلم ان وفات النبي ص كونه داهية عظيمة وثمة تبرى في الاسلام كيف خيف  
روايات العلماء المخالفين في يوم وفاته بحيث لا يتبين يوم وفاته اصلا  
شدة اهتمامهم بضبط حاله وافعاله واقواله فأي استعجال وقع  
الاشتباه في مسألة المسح وايضا يجازان بان عمل الاصحاح غايبا على  
المسيح كما يشعر به حديث ابن عمر الذي سلف ويدين ترويه عن النبي ص  
عمر كما صرح به بعض اصحابنا ولا ريب ان الله اسجد على راسه فليس لك

عجيباً فإن من يترك صلوة التراويح وزيادة الصلوة خير من اليوم وينقص  
 عليه قوله متعتان كأننا على عهد رسول الله عليه وآله وإذا أخرجنا ونجناه  
 عن المغالات في المهر كما هو مسطور في كتب الخلفاء ونظائره كثيرة  
 وأيضاً لما أخذ النبي البيعة على راسيها لم يرد عليه شيء من كثرة ما كان  
 قائل استبجأ لو بدّلوا بعض المسائل الفروعية وأيضاً مخالفة الشيعة أمر  
 مطلوب لأهل السنة ومن ثم قالوا أن الاختلاف في اليد اليمنى مع كونه مستحباً لما  
 صار شعار الشيعة تركناه وجعلناه في اليد اليسرى كما صرح به صاحب الهداية وذكر  
 الرنخشي في تفسيره مع أن الله وملائكته يصلون على من أتى بحقيقة الأساس في ذلك  
 أن يصل على أحد المسلمين لكن لما تجد الرافضة ذلك في أئمتهم منعناه لدفع التهمة عنهم <sup>عجيب</sup>  
 وقال الغزالي أن تسليط القبور هو المشروع لكن لما جعلته الرافضة شعار لهم عدلنا عنه  
 إلى التمييز وأيضاً ما ذكره من برأسه وقع الاشتباه في مسح الرأس فهو الجواب  
 من قبلنا الجواب احتمال كون غسل الرجلين للتنظيف في بعض الأحيان و  
 بالجمل قد عرفت عدم مبالاة أئمة في الدين فلو خفف عليهم أمر جلي لم يستبعد <sup>فيجب</sup>  
 أن يرجع إلى أهل البيت لأنهم أبصر بما فيه قوله وللجواب الخ وآه جدالات  
 المطالبة للتنازع مسحة بعض الواس بقدر المسحة عرفاً ولا حاجة إلى تحديد <sup>مسحة</sup>  
 بعض الرجل محدّد أبونه من الأصابع إلى الكعبين فلم يبين حدّ لكن يحتمل  
 أن يمسح إلى أصل الفخذ أو من الأصابع إلى أقل من الكعبين فالحدّ كما يحتمل  
 أن اسم من روى الأصابع إلى الكعبين كذا الرجل من الأصابع إلى الفخذ  
 بالجمل لما كان غسل الوجه مطلوباً من غير تحديد من يغسله من غير تحديد

شيخنا الميرزا  
 الشيخ ابو بكر  
 الفاضل بن بابويه  
 الاعرجي القمي  
 شيخنا الميرزا  
 محمد بن بابويه  
 القمي  
 شيخنا الميرزا  
 محمد بن بابويه  
 القمي  
 شيخنا الميرزا  
 محمد بن بابويه  
 القمي

واليدان يقبلان الزيادة والنقصان كان المطلوب غسلهما معاً في  
والرجلان يقبلان الزيادة والنقصان في التحديد ولنا الرأس فإما كان مطلقاً  
المسح بقدر المسح لم يجز ذلك الوجه فيهما مشتهر كان في عدم مطلقاً ذكر تحريم  
والتعويل على العرف وإن اختلفا في أن المطلوب في أحدهما غسل كله وفي الآخر  
الانقض غير محدد وقامل فهو كلام منقطع على أسلوب أحد فصيح ولو غير عتد لمحت  
بكلام العوام الذين هم كالاعمام وأما ما ذكره من أن أرجلكم إلى مذكروا السامع  
أيدكم إلى المح فهو مما يضحك عليه فإن هذه الهفوات لا يليق بأن يفسر لها  
كلام الله سبحانه كيف بعد التسليم تويد مطلوباً لأن قوله أرجلكم المذكر  
السامع أيدكم إلى ويعرف أنه نظير فنعطف على رؤسكم ليكون مثلاً يذكركم  
العطف على الوجه ولعمري أمثال هذه السياقات لا ينبغي أن يعتد بها  
ولكن ينقضها الضرورة وهي تنبيه المخضرات قوله الثاني ثم أعلم أن ما ذكره  
من الوجه الثاني لم يذكره علماء الشيعة لتأيد المسح بل ذكره في مقابلة  
استدلواهم على الغسل بالقياس على سبيل المعارضة قال لسيد نور الله  
وقد يحتج الخصم على مذهب من طريق القياس فيقول إن الرجل عضو مخفيه  
الذي ناهنا بإيصال الماء إليه فيجب أن يكون مغسولاً كاليدين ولا يذهب  
عليك أن هذا الصاجر باطلاً وقياس فاسد لأن الرأس عضو مخفي  
الديه وناهنا بإيصال الماء إليه وهو مع ذلك محسوس ولو تركنا والقياس  
كان لنا منه حجة أدل من حجتهم وهي أن الرجل عضو من أعضاء الطهارة  
الصغيرة ليستقط حكمة في التيمم فيجب أن يكون فرضه المسح كما في الرأس لا يقال

[illegible]

هذا ينتقص عليكم بالجانب لأن غسل جميع يديه وأعضائه ليسقط في اليتيم  
 وفرضه مع ذلك الغسل لأننا قد اخترنا عن هذا بقولنا أن الرجل عضو من  
 أعضاء الظهارة أصغرى فلا يتوجه عليه التقصير بالجانب نعم كلامه على الله  
 مقامه فلا حرمان هذا وارد عليهم على سبيل المعارضة وأندفع منه أيضا ما  
 قال أن كل البدن ليس مستوفى اليتيم الذي هو خلاف الغسل أما ما ذكر من  
 أن اليد من الرسغ إلى المرفق متروكة في اليتيم مغسولة في الوضوء فهو أيضا غير  
 وارد فإن المراد من سقوط حكم العضو أن ليسقط فرضه لا ساكن في الرأس  
 والرجل لا يسقطه عن بعض ذلك العضو فهذا الآخر واردنا أراد به على شربة  
 التي أضعف من بيت العنكبوت وأضعف من شبهات ملاحدة الموت وهي التي  
 أودها هذا البريق وأما ما تنوّه به من انقذات المسحفة فلا يخفى على الفطن  
 العارف عدم الطغ في الفقرتين الأولىين وهما أنا أقول مخاطبا له بأملوثا من  
 الرأس إلى الرجلين بأجاسر مخالفة الثقلين ثم عن ساق الأجنحة فاد أنظر بعين  
 الانصاف لا عين العناد تكسب صنعت وساء ما ارتكبت فخر الكلام عروضا  
 واسقطت صفات النصوص عن مراعاة قصرت كما لما بحث عن حقه بظلمه و  
 والجاذع المآرن أنه بكفه فهذا اجراءك عاجلا وستصل اجلا نار الجحيم  
 أنك عبد من يقال له ذق أنك أنت العزيز الكريم هذه دار طهارة لا يدخلها  
 إلا لطيف الرجلين لطيف الخفين فاخلع نعليك أنك بالوادي المقدس طوى  
 وأمسح برجليك لا تجعل نفسك من رمة المهملين سدا ثم ما ذكره في شرح  
 قول صاحب الهداية الغسل هو الإسالة فليس لنا في التقصير عليه إلا طهارة هذا

وله الحمد على ذلك تأميل جليل وقد قيل جميل وذكر أهل المعترض  
 ذكرنا هي عامة أدلة الإمامية وذو رضاء وسأهنا وقطبها الذي يدور  
 عليه كثر الأدلة ونذكره فيما نحن فيه على هيئة الشكل الأول السيد كاشف  
 فنقول المسألة اجماع أهل البيت وكل جماع لهم فهو واجب العمل ينته الطلاب  
 أم الصغرى فلو جوزه منها ما دبريت من أن الرازي ذكر أنه مذهب الجعفر  
 الباقر فلو قبل بعد ذلك مذهب السائر الإمامية لزم خرق الإجماع المركب منها  
 أن رواياتهم بالمسح عن جناب أمير المؤمنين مستغني عنه وقد مر والفرق  
 بين مذهبنا ومذهبهم مستلزم للحق ومنها أنه صرح صاحب جامع الأصول  
 في شرح غريب لنون بعد ذكر حديث أن الله ليس بثلهي كرامة علي  
 كل مائة سنة من يجد دلهاد ينفها بأن محمد دين الإمامية في المائة النافية  
 علي بن موسى الرضا وأيضاً قال في ترجمة عاتق يابسة الشيعة في زمانه إليه  
 اتفق والمتواتر في مذهبهم كما اعترفوا بالمسيح ومنها أنه قال شارح المنهاج شرحه له  
 الحق أنه قد اشتهر من أهل البيت كتاباً في الصداق وغيرهما من الإمامية رضوا  
 الله عليهم أنكار القياس كما اشتهر من الحنفية والشافعية والمالك القول بوجوب  
 العمل به كما ذكره الغير انتهى ومنها ما نقله بعض الأصحاب عن سعد الدين  
 التفتازاني أنه قال في حاشية شرح مختصر الأصول أن مذهب علي جواز بيع أموال  
 الأولاد واستدل عليه بأن الإمامية يقولون جوازه عنه وهم أعلم بمذهبه  
 انتهى ما نقل من محصل كلامه إذا كان كذلك فبعد إجماع الشيعة وعلمهم  
 في طبقاتهم على وجوب المسح لا يرضاه أحد من المنصفين بأن يكون مذهب



النساء من هجرها خليفة رسول الله حين صنعها ووثق من جهة  
 الميراث ثم اهل البيت الذين اختلفت عصمتهم امير المؤمنين علي وسيد  
 النساء فاطمة الزهراء وسيد الشباب اهل الجنة ابو محمد الحسن <sup>الحسين</sup> ابو عبد الله  
 ويونس ايضا عصمة بعض اولاده وهم الامام زين العابدين علي بن الحسين  
 والامام ابو جعفر محمد الباقر والامام جعفر بن محمد الصادق والامام  
 موسى بن جعفر الكاظم والامام علي بن موسى الرضا والامام محمد الجواد  
 بن علي والامام علي بن محمد العسكري والامام الحسن بن علي العسكري وضو  
 الله تعالى عليهم اجمعين لفا ما تواتر من الصحابة والتابعين من انهم  
 كانوا يجتهدون ويفتون خلاف ما افته به اهل البيت ولم ينكروا  
 ولم يعبد احد على احد بل لم يخطأ احد من مخالفة اهل البيت والحكم  
 ولم يقل احد نفسا اجتهاد من قال بخلافه وهذا يفيد علما ضروريا  
 بان كل واحد من الائمة بل المقلدين اياهم ايضا من الصحابة ومن بعدهم  
 كانوا عالمين بعدم عصمة انفسهم <sup>منهم</sup> ثم كيف رد ابن مسعود قول امير المؤمنين  
 علي في عدة الحامل المتوفى عنها زوجها وقال نزلت سورة البقرة القصص  
 بعد ولات الاحمال وكيف رد ابو عبيد قوله في بيع امهات الاولاد وكيف  
 رخصه قوله بقبول شهادة الابن الى غير ذلك من الوقائع البينة لا يحصى  
 فقد بان لك ان اجماع القاطنين حاكم بان لا عصمة في اهل البيت بمعنى  
 عدم جواز الخطأ منهم فاحفظه ولنا ايضاً قوله تعالى فان تنازعتم في شئ  
 فمنه والى الله ورسوله واهل البيت ايضا داخلون في الخطاب ففرض

عليهم حينئذ التنازع اذا احتج بالرد الى الكتاب والسنة ولم يعجب من انزعاع البيت  
 بشئ وايضا لم يقل واهل بيته فامروهم وللشيعة هيئتنا تشبه جواهرها واهية عند  
 في علم الكلام واثبتوها التمسك بقوله تعالى اما يريد الله ليدن هيبكم الرحمن اهل  
 البيت ويظهركم تطهيراً وما اراد الله شيئا الا وهو اقرب فوجب لتطهير ذهاب  
 الرحمن الخطاء قلنا او لا نسلم ان الآية مخفية فيما بان المذكور من قبل  
 نازلة في الاذواج المطهرات كما صح عن ابن عباس ان كان متنا وكلا غير  
 ايضا كما هو المختار وهذا زلة فمن حرمت عليهم الصلاة كما عليه زيارات  
 ارفع فلو دل على العصمة لزعم عصمة هؤلاء ايضا وهو خلاف مذهبكم قبل ان  
 المراد بالآية امير المؤمنين علي وسيد السنا وسيد شباب هل الجنة لا  
 فقط لا غير لما روى الترمذي عن عمر بن ابي سلمة قال نزلت هذه الآية على  
 النبي اما يريد الله ليدن هيبكم الرحمن اهل البيت في بيت ام سلمة فذبحها  
 فاطمة وعلياً وحسناً وحسيناً فجللهم بكساء وعلي خلف ظهره ثم قال اللهم  
 هؤلاء اهل بيته فاذهب عنهم الرحمن وطهرهم تطهيراً قالت ام سلمة وانما معهم  
 يا رسول الله قال انت على مكانك وانت علي خير قال الترمذي هذا حسن صحيح  
 وشاهد رواه مسلم ايضا وسرو الطبراني وابن جرير عن ابي سعيد الخدري قال قال رسول  
 الله ص نزلت هذه الآية في خمس وفي علي وفاطمة وحسن وحسين اما يريد الله  
 ليدن هيبكم الرحمن اهل البيت ويظهركم تطهيراً قلنا لو كان الامر واجبه  
 المطهرات خارجة عن هذه الآية لحق الكلام لا يلزم به لام مخسوس من قبل  
 ويأتي عنه من قبل هو مكابر في بيته واما الحديث الاول فليس فيه دلالة على

دخولهم بل معنى قوله انت على مكانك اه الزم مكانك فانك على خير  
 ومن اهل البيت ودخلت في منطوق الاية لكونها مسبوبة لهم وانما ادعو  
 لم يثبت سقوطهم فاما الحديث الثاني فعنا انه نزلت في مع من معي  
 من الانسراج واربعه اخرين لا يسكنون في البيت لئلا يلزم المكابرة  
 ولا يعارضه ما قال تكمه من يشاء باهليتها نزلت في ازواج النبي وقلنا ثبتا  
 وبوسلنا انما قرئت فيهم فالارادة التشريعية ولا يلزم منه وقوع المراد كما بدلت عليه  
 وقلنا ثانيا الرجل لئلا يذهب عنكم الذنب ويظهر كبريائكم كما دل  
 الذنوب تغاية فالزم العصمة عن الذنوب لا العصمة عن الخطا في الاجرة  
 كيف والمجتهد المخطئ يوجب وثبات فكيف يكون خطاؤه وجبا بل الحق انه  
 لا يلزم منه العصمة عن الذنوب لضابط الذي يلزم منه المغفرة وحول ذلك  
 فان اذهبنا الشئ يقته وجب الاول فلا يلزم العصمة ولا يعذر ان يقال المراد  
 بالرجس البشرية الموجبة للخلقة عن مشاهدة الحق فاذهب لك عنهم  
 وطهرهم تطهير اعظما وغرفهم في الجنة المشاهدة وهذا ايضا لا ينا في  
 الخطا ولا جرحا في قيل بعد تسليم ان المراد في الاية الاراد السيرة  
 انه يستدل بالحديث فانه عليه السلام واصحابه الصلوة دعا الله تعالى  
 باذهاب الرجس دعاوه مستجاب ثبته فلزم العصمة قطعا بخلاف  
 الانسراج فانه لم يبدع في حقهم بالتطهير اصلا وهذا القائل لم يأت  
 اما اول فلان الحديث ظنه والظن لا يفتي من الحق شيئا ولا يفيد في  
 العقائد الا سيما اذا كان معارضا لاجماع فاطح واما ثانيا فلان الحديث

الحديث ايضا يحتمل الارادة التثنية والمعنى والله اعلم هو <sup>الاهلية</sup>  
اذ هبهم الرحيق وفضهم لما اردت لبشرجه واما ثالثا فلا غاية  
ما لزم منه الدعاء باذهاب الذنوب المغفرة وهذا ليس من الخصمة  
في شيء وقد يتمسكون بقوله ص اني تارك فيكم الثقاين ما انتمسكتهم  
به لن تضلوا بعد كتاب الله وعترتي لن يفتر قاجته يردا على الحوض رواه  
الترمذي والقران معصوم فكن العترة قلنا المعنى ما ان تمسكهم بالقاء  
حقوقهما وحق القران الايمان به والعمل بمقتضاها وحق المعطرة بتعليمهم  
وصلاتهم لن يفتر قافي موطن القيمة ليستحيثان من ترك حقها حتى يردا  
على الحوض وايضا ورد الحديث من راو واحد بالفاظ شتى ولا يدي  
الفاظ الرسول الله ما هم ثم انه خير الواحد لا يستطيع معارضه القاطع ثم  
لا وى هذا الحديث يزيد ان ارقم فسر العترة بمن حرم عليه المصدا قد دخل فيه  
ابن عباس وغيره وليس معصومين بالاتفاق فاحفظ هذا ولا ترك فانه ضالة  
قيل الفائدة في الاجماع يعني اذا كانوا معصومين فقول كل حجة قاطعة  
فائدة في اجماعهم اقول لعل الفائدة الترجيح عند التعارض فيقدم  
الجميع عثيه على قول الواحد اذا تعارض كما قيل رأيك في الجماعة احب  
وهذا لا يسمن ولا يغني من جوع فان قول كل اذا كان مفيدا للقطع  
والقطع لا يزيد ولا ينقص فقول الواحد والكل سق وايضا لا يصح وقوع  
التعارض ولا اجتماع النقيضان في الواقع الا ان جوا وانتساخ قول  
المقدم بقول المتأخر وهم من اغلظ الكفرة ومن هم هنا ظهرك

برهان آخر على بطلان القول بالعصمة لأن التعارض في كلامهم ثابت  
 وقول بعضهم يخالف قول الآخر في العمليّات وليس كل منهما مخالفاً للثنا <sup>قضى</sup>  
 فاحدهما خطأ والعصمة وتخلصون عن هذا الجمل أحدهما على التقيّة <sup>يكون</sup>  
 وهذا إما يفسدك عليه الصبيّا ثم إنّه إذا كانت العصمة فيهم ثابتة بأن  
 كلما قالوا فحقكم الله قطعاً والاتباع واجباً لمخالفة حرام فأى فرق بينهم  
 وبين أنبياء بني إسرائيل وهل هذا الاقتراب إلى الكفر وما قالوا انهم ادعوا  
 العصمة فمخالفات عليهم ولا شك انه انزاع وهم براء منه سيعلمون غدا  
 انهم كذا بن عليهم اعادنا الله منهم وحمد لهم الله تعالى الى يوم القيمة انهم  
 كلامه ولا ينتهي كلامه واننا نقول بتوفيق الله سبحانه برهان آخر  
 واهية تشرها يلحقها الخلود في الهاوية اما مرات قصور التحرير واضحة ودلائل  
 بلا دلة لا يحجة وقد اجاب الله اصحابنا الكرام وعلمائنا الفخام عن شبهات <sup>التي</sup>  
 واصحها باجوبة شافية وبراهين كافية ودلائل وافية لو ذكرناها في مثل  
 المقام لطال الكلام من شاء التفصيل فعليه بعباد الاسلام لجناد الذي  
 العلم وامتنك يا مافادة فاجبت ان ياتي في ابطال محجة بما قل ودل النظم  
 عليك انه مركب من عشاء ويخبط عشواء وهذا وان لم يكن مقام ذكره  
 لكننا ذكرنا مشاة حيث لم كره في محله فنقول قول كلامهم بعض الامّة الخ  
 فيه صريح من الكلام وصنف من الملام اما اولاً فلان ذلك القائل  
 قد هدم اساس امامة شيعة امامه الى بكر اخيه هذا المقتدى يجعل  
 امامه من الامّة الداعين الى النار بيان ذلك المرام ان المجعين بصميم الغلب

على امامة لم يكونوا الا بعض الامة وليس لاجماع حجة الا اذا اجتمعت الامة  
بصير القلب كافة كما هو قول النبي صلى الله عليه وآله لا يجتمع امة على الضلال واعت  
به هذا الناصب الضال ومن اطلع على اخبار الفريقين يظهر عليه ان الامة لم يجتمع  
بصير القلب لرضا على امامة اب بكر فكيف يكون اجماعا من الامة باسرها  
فان عليا تخلف عن بيعة ستة اشهر كما في صحيح مسلم وكذا فاطمة وسائر بني  
هاشم ثم بعد وفات فاطمة وقع بيعة على لضمير القلب يدالي عليه ما رواه  
الحسين في مسند اب بكر قال ومكثت فاطمة بعد وفات رسول الله ستة  
اشهر ثم توفيت قالت عائشة وكان علي وجاهته بين الناس في حق فاطمة  
توفيت انصرفت وجوه الناس عن علي وفي حديث عروة فلما ارى علي الضر  
وجوه الناس عن ضرع الى مصالحة اب بكر فقال رجل الزهري فلم يبايعه  
على سنة اشرف فقال لا والله ولا احد من بني هاشم حتى يبايعه علي فليتأمل العاقل  
انه مع ذلك كيف انعقد الا اجماع جميع الامة عليه لينصف لمنصف  
كيف تراكم على بيعته وكذا اهل البيت وسائر بني عاظم مع انه وقد روى  
في اخبار الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله في التكتل الجهميان من لم يجر امار  
رهما نقات مينة جليلة واهل البيت مع كونهم اعلم الاصحاب بافضليهم  
بالاتفاق غفلوا عن ذلك الامر العظيم ايضا من تأمل بعد العلم بملح بين الضحا  
وكيفية اخذ البيعة من علي يعلم ان ذلك انما كان قهرا وجبرا اليه عليه ما ذكره  
الواقدي من كبار اهل السنة ان عمره الى علي في عضا فيها سلبه بن الاسلم  
الاسهل واسيد بن الحصين فقال اخرجوا واخرجتها عليكم وذكر جبريل

قال زهيد بن اسلم كنت فيمن حمل الخطيب مع عمر الى باب فاطمة حين امتنع على  
 واصحها عن البيعة فقال القاطم اخرجي من البيت ولا احرقن ومن فيه وفي  
 البيت على وفاطمة والحسن وحسين وجماعة من اصحاب النبي فقالت فاطمة  
 تحرق على ولي فقال عمر اي والله اخرجين وليا يعين وذكر الطبري <sup>الجمهور</sup>  
 قال في عمر بن الخطاب منزل على فقال والله لا احرق عليك البيت اخرجين  
 للبيعة فخرج اليه الزبير مصلياً بالسيف فغش وسقط السيف من يده  
 فوثبوا عليه فاخذوه وامثال تلك لا يحصى كثرة وقد قال شارح المقاصد ان  
 علياً لما انصرف بعد ان اخذ والبيعة منه قال بارك الله فيكم فاصبروا  
 وسركوا النبي وهو كلاء الصفا الكبار لم يمنعهم الحياء عن ايداء عترة الرسول <sup>المختل</sup>  
 مع قوله تع قل لا اسئلكم عليه اجراً الا المودة في القربى ومع تأكيد النبي  
 ووصيته فيهم وقوله فاطمة بضعة مني من اذاهم فقد اذاني الحديث فم اخش من المكافاة  
 وبسببهم النار بالجملة من طالع كتب لقوم علم ان عدم ارتضاء علياً للبيعة اظهر  
 من الشمس بين من الاصل كذا اترك سعد بن عباداة بيعة حتى مات ولو ذكرنا  
 جل ذلك لخرج الكلام عما نحن بصدد وعلينا اننا فيلزم ان يكون جل المسائل  
 الاجماعية عندكم غير صحيحة لمخالفة الشيعة والفرق الاخر فيرافيكث ينعقد  
 الاجماع عليه امثلاً ادعوا الاجماع على ختم الاجرة فادعوا لائمة الاربعة وعلى عدم  
 النقص في القرآن ومنطالع كتبهم الفقهاء ظهر عليه ان في اكثر السائل ادعوا  
 الاجماع مع مخالفة الشيعة وغيرهم فيها كما لا يخفى على المنتجع المتوقد فلعمري  
 هذا الناصب المتعصب ان قوله تهيجون بوقام يا بدريم وايدى المؤمنين

وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون وأما الثاني فلأنه على تقدير تسليم  
الإجماع وثبوتها على خلافه الأول كما تقولون كيف يجوز أن يمر الخطأ بكان  
يقول إن بيعة أبي بكر كانت قلته وفي الله شرها فمن عاد المصالحها فاقبلوه مع  
أنه كان الإجماع منعقد على عامته وكذا قال أبو بكر عند مقابلة النبي <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> سألت النبي  
هل الانصاف في هذا الأمر حق وكذا قال قبله في أقبلوه لتخبركم وعلى فيكم وكل  
ذلك مذكور في كتب أهل السنة والجماعة التسمين بأهل السنة والجماعة  
فكيف يخالف هذا إن الشيطان إجماع الأمة مع أن ذلك الناصب قال في العصمة  
مختصة بإجماع الأمة وأما رابعاً فلأن سائر المقاصدين في طرق ثبوت الأما  
إن أحدها بيعة أهل الحل والعقد من العلماء والروساء ووجوه الناس الذين  
يتسرحضونهم من غير اشتراط عدد ولا اتفاق من صائر البلاد بل لو تعلق  
والعقد بواحد كفت بيعة انتهى وهو لا يتم إلا بعد أن لا يصير الخطاء عليه مع كونه  
بعض الأمة وأما خامس فلأن ما قال بنماية لو لم يكن النصوص لو واضحة و  
البراهين اللائجة إله على عصمة أهل البيت مع أن الأدلة عليها متطافرة  
بذكر قليل منها الأول أن علياً جسر النبي <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> بآية المباهلة وهي يكون مرتبة  
جميع المراتب مثل النبي ومن جملتها العتمة وأما النبي فستثنى المنة اتفاقاً وإجماعاً  
وإذا كان قوله وحده كقول النبي <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> فكيف مع إجماع سائر أهل البيت والثانية  
التطهير المناضة على كونهم مطهرين من الذنوب والأد فامر العيب والخطايا  
وسياق بيانه الثالث أن أكثر من الإخبار الواردة في طرق النواصب <sup>عليه السلام</sup> على وجوب  
إبقاع على وعدم حجية قول من يخالفه فكيف يقول هذا الناصب <sup>عليه السلام</sup> أن قول <sup>بعض</sup>

الامة لا يكون حجة ولنذكر بندها من هافق للجمع بين الصحاح من صحيح البخاري  
عن النبي قال رحم الله عليا اللهم ادر الحق معه حيث دار ورواه احمد بن موسى بن  
مردويه باسناد الى محمد بن ابي بكر قال حدثني عايشة ان رسول الله قال الحق  
مع علي وعلى مع الحق لن يفترقا حتى يردا على الحوض ورواه ايضا عن ابي ذر  
قال دخلت على رسول الله فقلنا من اهل صحابك اليك فان كان امر  
كنا معه ان كانت نايبة كما هم ونه قال هذا على اقدمكم سلما واسلاما  
وذكر الخطيب في تاريخه باسناد مذكورة ثم عن ابي ايوب الانصاري قال  
سمعت رسول الله يقول لعما رقتلك الهمة الباعية وانت اذ ذاك مع  
الحق والحق معك يا عما را ان رايت عليا قد سلك واديا وسلك الناس  
واديا فاسلك معي الى غير ذلك من الاحاديث والاصناف فليت شعري  
كيف يقول هذا الناصر ان اهل البيت بعض الامة وقولهم ليس بحجة  
والرابع ان النبي قال متواترا بالمعنى ان تارك فيكم الثقلين ان  
لن تضلوا بعد كتاب الله وعترته اهل بيته لن يفترقا حتى يردا على الحوض  
والخير كونه اتفاقا بينا وبينهم صريح فيما نحن بصدد اثباته وسيا  
مريد توضيحه والخامس انه روى الشافعي بن المغازلي وغيره باسناد  
منكثرة عن النبي انه قال مثل اهل بيته كسفينة نوح من ركبها نجي ومن  
تخلف صرغ غرق وهو ايضا متواتر بالمعنى والسادس انهم روى عنه قال  
اصحابي كالنجوم بايرهم اقتديتم اهتديتم ولا ريب في ان اهل البيت  
اشرف الصحابة وافضلهم واعلمهم واكملهم فكيف لا يثبت من هافق

بهم افرجه الى الحق اذ يتبع امر لا هيك الا ان يجد قولا ولذا لا يعتد  
 الخ لما كانت العصمة ثابتة فيهم عليهم السلام لا يكثرة قد مررت الاشارة  
 الى بعضها وسياتي نبي منها ان شاء الله تعالى اطبق الشيعة على القول بحجة  
 اجماع اهل البيت ولم يعتدوا على اطبا وغيرهم خوفا ان كل فرد من افراد  
 الاثنى عشر عليه الخطاء والنسيان فكذلك الكل ما دام لم يثبت فارق بينهما مع  
 اننا شاهدنا طباق كلام السابغة على الباطل كاليراق والنصارى وقد اتفقت  
 الاصحاب يوم حنين على القرار وخروج الكراد عن الفرارين لا يقدح في اجماع  
 عندكم بعد ذلك في باب الشيعة من ابي بكر مع انه لا فرق ولا لزم الخرق وايضا  
 عن حذيفة علف الكشاف انه قال لنبينا وانتم اشبه الاله ببنى اسرائيل الذين  
 لم يقرهم حذو والنخل بالنخل والقدة بالقد غياني لا اذكر ان عبدون العجل ام لا  
 وايضا كونه لا يقوم الساعة حتى ياخذوا مني اخذ القرى والحالية شبر البشير  
 وراعا بذراع حتى لو دخلوا حجر ضرب لتبعني هم وامثال تلك الروايات  
 فيها المسمى باهل السنة في كتبهم المعتمدة فكيف يعتد على اجماع ما عدا  
 اهل البيت الذين طهرهم الله عن الذنوب تطهيرا قويا فمختصة بالانبياء  
 فيما يخبرون بالوحي الخ انما قيد بالاخبار بالوحي لانهم يجوزون صحتا الذنب  
 عن الانبياء قبل البعثة كاللواط والزنا وشرب الخمر وقتل النفس كلها  
 وبعد البعثة ما عدا المعاصي السبعة الكبرى فيجوزون تقبيل النساء دون  
 امر محلل شرعا والوحي مع الحيوانات ونحوها كما صرح به صاحب المواقف  
 وشارحه فمئة كان حالهم في عصمة الانبياء هذا في حق اهل بيت النبي

قولهم تباني في العصمة ليس بعيدا مع أنهم يجوزون خطأ النبي في الاحتياط  
 في بعض الامور والنواهي كما في تأخير النخل وفداء اسارى بدر الى غير ذلك  
 على الاحتياط عن الكبار والصغار عمدا و سهوا ولو بعد البعثة ليس هذا  
 لجميع اهل بيته فان مذهبنا لقاضيه ان بكرانه يجوز الكذب على الانبياء صلوا  
 وقال شاذي المقاصد هب فام الحرمين منا وابوهاشهم من المعتزلة الى  
 تجوز الصغار عمدا انتهى وقال ابن قورك عيجزان نبعت الله كافرين  
 وظاهر كلام الغزالي في الميخول يشعر بما افقته له في هذا التجوز فاعتبروا يا  
 اولي الابصار وقوله كما وقع من سيدة النساء رضي الله عنها وقطع <sup>سيف</sup> شرا  
 من يقول بقتضا كبرت كلمة تخرج من افواههم ان يقولون الا كذا فانظر الى حال  
 الانصاف كيف اعترف معتقدا خلافة الكاذب انما در صدد ورا لذنوب <sup>عبد</sup> عن  
 عن فاطمة المظهر عن الذنوب ينص القرآن وهذا انما نشاء من قلة الخياء  
 وشدة الغنا دبا هل البيت اما او فلان هجرنا عن اي بكر لم يكن الا لانه  
 غضب حقها واخذ ما جعله الله لها من فذل مع شهادة امير المؤمنين <sup>عبد</sup>  
 والحسين على حقيقة ما قلتي شعري كيف كان هذا الهجران ذنبا ولم يكن  
 ما فعله المخالف من ايذاء عبادها ومخالفة دلول قوله فاطمة <sup>ص</sup> بنجيعة <sup>ص</sup> من  
 اذاها فقلنا ذافي ومن اذا في فقد كفر وقوله صلى الله عليه وسلم الحق والحق مع الله وقوله  
 اقضاكم على نياك الصغرة ولا كبيرة ههنا ههنا كيف يدعى هذا الناصب  
 كونه من المسلمين مع ابذانه روح ببيعة سيد المرسلين فتعسا له ثم تعسا له  
 وانعم ما قيل به مراربا ونحو ايدى زرقا اعتقاد حق زهر اخو دين <sup>شتم</sup> دين

وأما ثانياً فلا بد من دليل على كون هذا الناصب هادياً حياً ككتابنا فإنه قد رُوِيَ  
 في صحيح البخاري أن فاطمة غضبت ولم يتكلم حتى ماتت وهي يحكم عاقل بأن هذا  
 المهاجرة والغضب للمتدين إلى وقت الوفاة كان لا عن عمد ولو كان ذلك  
 من جنابها فهو فإنا بالأمير المومنين والحسين لم يمتوها عنه أنه كانت على  
 الباطل بل رضوا عليه وصاروا شركاء بضعة منه وهما قد بلغا مبلغ التواتر  
 بأنه لم يكن عن عمد إنما جرد من جاهل غيبي قد عميت عينها قلبه من التعصب  
 والعناد والله يلاذ من قال مصرعاً كحفظ امرئ بكين زيد بقي وأما ثانياً  
 فلأن العجب تسمية ذلك بناصره وأصحابه يقولون بأن حرب عائشة مع  
 أمير المومنين الذي قال في حقه يا علي حربك حربي وكان لعن النبي بآية  
 المباهلة كان خطأ اجتهدوا فكيف يكون هجران فاطمة بضعة الرسل من أشرف  
 بكر الذي اعترف وقال على المنبر اقبلوني اقبلوني فليست بحزنكم وعلى فيكم  
 وإن له شيطاناً يعتمر ذنباً ومعصية هيرها هيرها جراه الله عن أهلبيت  
 الرسول ما يستحقه ثم العجب قول عمر حين قال للنبي صايتوق بد واه وقراطيس  
 الكتب لكم كتابان يضلان بعد أن الرجل هجر قد غلب عليه الرجح حسداً كتاب  
 كتابي صحيح مسلم وغيره لم يكن قادحاً في إسلامه واستحقاقه للخلافة مع  
 اتكاه حكم الرسول الذي ما كان ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى بوحي فكيف  
 يكون مخالفة لعراي جاهل اجتمع عليه جهال فجهلوا خليفة ذنباً وعصياً  
 ولو بسطنا الكلام لخرجنا عما التزمنا قولنا ما تواتر الخ مردم وقد يدل  
 على عناق قابله فإن الاستدلال بمخالفة بعض الصحابة لقول أمير المومنين

وعدم نكير احد على تلك المخالفة على حوائج صدر الخطاء عنه صمد خول  
 بانه بعد تعليمه انما كالمحمل الصالح وعنادهم لادوم والصغار البديهة والخشية  
 الكاملة في صدورهم وعدم النكير انما كان لعدم قدرة احد على معاصرتهم  
 وكل ذلك كان من عناد خلفاء الجور مع جنابه فانهم حيث منعوا حقونه  
 وغصبوا الخلفاء الجور مع جنابه فانهم حيث منعوا حقونه وغصبوا الخلفاء  
 الظاهرية لم يكن احد يتبع اهل بيت النبى بل كانوا يعملون على زعم انهم كما  
 عنه خطبه فاطمة ونقلها ابن ابي الحديد وغيره وفيها ان فاطمة تمثلت بهذا  
 الاستعداد حاطبة للنبى وكان قريبا بالابواب يؤمنون بها فغدت عنا وكل  
 الخبز محتجب وكنت بدرا ونورا يستضاء به عليك تنزل من ذى العزة  
 الكتب ففهمنا رجال واستخف بنا، مدعيت عنا ففتح اليوم فغضب  
 ابن رجال لنا نحوى صدورهم، ما مضيت وحالت دوننا الكتب وبالجملة  
 لما ثبتنا بالخيار المتواترة بالمعنى ان النبى امرهم باتباع اهل البيت وشهد القرآن  
 بعضهم ومدبر انتا كيد من النبى بالرجوع اليهم وحكم بان اقصاء  
 على شرف بالمواخاة وحديث الطبري سد الابواب الابواب على ونعية الحكيم  
 البراءة بعد عزل ابي بكر وكل هذا صسطور في كتبهم المعتمدة وفي الاشهاد  
 بحيث لا مجال للاشكال فنتجى بصدور الخطاء عنه تكذيب ناس من غير  
 غير بانه لو علم لهلك عمر واشتهر هذه قصيدته ولا ايا حسنهما ورجوع رجل الصالح  
 في تفاسير القرآن وحيل معضلات المسائل والاحكام وهذه كلها كد بلاط اهرية  
 فاطمة وبراهين باهرة مد اطعة على انه اعلم بالاحكام اعرف عنهم بالاحلال و

الحرام قوله ويند الخ تباله ثم تباله انظر الى غياوته هل يرضى عاقل بان  
نظلم اهل البيت من ائمة الجي وتنصيب الجاري في صحيحه ان فاطمة  
لم يكاحته طانت وكذا عدم اجبارتها ان يصل احد من الشيخين على جاز  
كيف يجتمع مع علمهم بانهم كانوا على الباطل ما تواتوا عليه اسما كان هذا لفتان عظم  
واما عدم اشعارهم بالمخالفة احيانا وبعد حوازل الخطاء لمصمتهم لاجل  
الضر من ائمة الفساق لا يدل على رضاهم بقولهم لما تواتر عنهم خلافه والتقبة  
ما عمن اعلان الحق كيف في الخطبة الشقيقة لوطي اذا طاروا واسقت  
اذ اسفوا ومن العجبا انه يجعل حجة في وانه مسعور وغيره بعض اسما لا على خطا  
ولا يجعله ليلا على خطايم ان هذا الشي عجايب قولنا ايضا فينا من قبله الحياء اما او  
فلا ان عليا كان نفس النبي ص باية المباهلة فكانه تع قال فرددوا الى الله ولى  
ونفسه الذي هو على وكان ابا في الائمة والا لزم خرق الاجماع المركب في الائمة ليسوا  
داخلين في الخطا بل خارج كما ان الرسول ليس اخلافه او انا فانه لو  
ان المراد من التنازع التنازع الواقع بين بعض الائمة وبعض اخر منهم فلا  
وفوع مثل ذلك التنازع بينهم وانما كانوا يفتون بالحق ونص الله وحله  
فهم حاشوا اليوم القيمة وخر حرم الى يوم القيمة وحكم الله ولا يحد يخلف  
اذ لم يكونوا يفتون بالرأي والظن والاجتهاد بل كان امرهم متعلقا بالحق  
والاهاام والعلم اللدني او امرهم او امر النبي ونواهم انهم نواهم انهم لا  
يختلفون ولا يجتهدون واما ما يرى من الاختلاف بين اخبارهم  
فمن اشية كثرة من التقية وخصوصا في وقت دون اخر ورواه الراوي

المغيرة لك من الامور المقررة في الاصول وان اريد التنازع الواقع  
 فيما بينهم وبين المخالفين فالا محالة كما تواردونه الى الايمان والسنن  
 النبوية كيف والاجتهاد بقولهم على ما فهم يستلزم الدور وحال انزعاجهم  
 من اعراس النبي وايضا قوله تعاطيوا الله وطيعوا الرسول واولي الامر منكم في وجوب  
 اطاعة اول الامر وهم الائمة المعصومون لقدير ان يامر الله اطاعة الفساق  
 والفجار فعدم ذكر الائمة في الاصل السابقة بعد التسليم لا يفيد لكم لذكركم  
 في هذه الكريمة مع انه ليس في ذكر الاجماع فانه هو واكم فهو جوابا قوله  
 والشيعاء الخ كفي فحق قوله الشاعرة اذ لم يكن للمعتمد صحة ولا غرض  
 برباك لصير مسفرة قوله او ثقتها الخ يظهر بعد التامل في هذه الامة  
 المنازلة في شأن اهل العباء عصمتهم وتطهيرهم وجه الدلالة انه سبحانه  
 بارادته ان يذهب لرئيس عن اهل البيت ويظهرهم تطهيرهم ولا ريب في  
 ازاحة سبائهم وقوعة الانائم الامتتان وكان ارادة والحبوب وقع عند  
 ايضا والتشريع لا يتأتى ههنا كما ساء لقوله تع اذا اراد الله شيئا ان  
 له كن فيكون وكان النبوة عا با ذهاب الرجس من اهل البيت فلو كان المراد في الا  
 هي الا ارادة لزم عدان استجابة الدعاء وعدم مطابقة دعائه مع الامة وقد  
 علمنا قلنا اننا الاخبار المرفوعة بطرف المخالفين لا تروى الى ما رويناها من صاحب كتابنا والمحققين  
 ان النبي ادخل عليا وفاطمة وسبطية العباء وقال اللهم هؤلاء اهل بيتي  
 وفاطمة رعتي وانجاري وممن مني حتى دى اليك لاله النار اذهب  
 عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا وكرر هذا الدعاء ثلثا قالت ام سلمة يا رسول الله

وانما منهم قال ذلك على خير انت من خير ازواجي وفي معناه اخبار اخر  
مستفيضه سيما ويظهر منها انما نزلت في الخمسة الالعباء وغيرهم الله تعالى  
من قال على الله في كل الامور يوكلي وبالجنس صحاح العباءة قوله محمد  
المبشوحا ونبية وسبطية ثم المقيدة المرتضة على ومن ثم اشتهر الالعباء  
لهم عليهم السلام فتدبر في هذه الروايات والبراد من الرجس اما  
النجاسة الظاهرة او الدنس الذي لا سبيل الى الاول لانه صريح  
الابطال والاسقاط والتكاليف من طهارات البدن والغسل عنهم ولم يقل  
احدا الا الثاني لانه لا يخص بالالعباء كما يخفى ويدل عليه ذكر الطهيرة  
فانه التنزيه عن كل اثر وقبيح قال صاحب مجمل اللغة الطهيرة هو التنزيه  
عن كل اثر قبيح وقال الفخر الرازي في تفسيره قوله ليدع عنكم الرجس  
ينزل عنكم الذنوب ويظهركم اي يلبسكم خلع الكرامة قال المنشاوي  
في تفسيره استعار ذلك نوب الرجس للتقوى الطهيرة وقال الراغب  
يقال في الاجسام والاخلاق والافعال جميعا قال تع وثيابك فطهر اي  
ازل عنها الاوساخ قال نعم انما يريد الله الآية ومعلوم انه يريد الطهيرة  
عن النجاسة في التوبة البدنية وانما اراد تطهير النفس التي سمى انقى  
فظهر ان المراد من الرجس الذنوب ليس الا قد لا الله سبحانه طهارتهم  
تياك ياب سد ثني هذه الآية الكريمة كما نقل عن بعض الافاضل ثم قال  
قال كذا في معناه في هذه الآية بوجوه ولها نظائر الدالة على الخصال  
وقاينها لام التاكيد وثالثها لفظ الاذها ب الدالة على الازالة الكلية

ورايتها اتيان بالهوية التي ليستزم فيها في جميع الجزئيات وخامسها  
 لفظه ان يذهب الى ان على تحققه في كل حال دون اذهاب الصادق  
 يتحقق بفعل الفعل كما في ان يفعل والفعل وسادسها تقدير لفظه عنكم  
 الدالة على شدة الاهتمام وسابعها الاتيان بما يلائم عليهم لا باسماءهم  
 تعطيمهم ثم ثمانية النداء على وجه الاختصاص نحو نحن العرب واليأس  
 ليخبريف فاسمها فاذكرك بالفظ التطهير الى الال على التنزيه عن كل دنس  
 وعاشرها تأكيد التطهير بالمصدر انتهى وسبعين الثالث فثبت لفظ قوله  
 قلنا اوله معلول بانه يدل على الجمل والتجاهل بالتقاسير الاخبار فان  
 الشيعية من الحجج صرح في الصواعق المحرقة بانها نزلت في ذرية دون ازاوجه  
 وعليه اكثر المفسرين كيف ولو كانت نازلة في الازواج لم يكن لتذكير الضمير في  
 التذكير صريح في الاتفاقات وانها نزلت في اهل البيت واما القول باشتراك  
 الازواج واهل البيت فيه فقليل ولا انه لم يقل به احد من قدام المفسرين  
 اذ لمفسرين فيه دلالة اقوالهم وان المراد منها من حرم عليهم الصدقات وانها  
 ايضا في الازواج وثالثها وعليه اكثر ائمة اهل البيت من ذرية وهم  
 الائمة فالقول بالاشتراك الذي استدلوا به من تبعه عند سحر حوا  
 الشيعة ليس تبيننا ان لا معنى للتطهير لعدم نسبة كبرياءهم عن جميع الذنوب  
 اجماعا لعدم صحة الصدقة عليهم وتخصيص عصمتهم من بعض الكبار  
 تحكم بعت وصكارتهم عصمة ونالنا انه مخالف للاخبار الواردة بتنجسهم وغيابها  
 منها ما روينا في البخاري ومسلم فمحميها عن عائشة قالت خرج رسول الله ذات

غداة وعليه مرط مرحل من شعر أسود فجاء الحسن فادخله ثم جاء الحسين  
فادخله ثم جاءت فاطمة فادخلها ثم جاء علي فادخله ثم قال إنما يريد الله ليذهب  
عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً ومنه ما روى أحمد بن حنبل  
عن أبي سلمة بن النخعي كان في بيده فاتحة فاطمة برة فيها حريق فقال ادعني  
نزوجك وابنيك فجاء علي والحسن والحسين فجلسوا إلى كلون من تلك  
الحريق فانزل الله تعالى هذه الآية إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل  
البيت ويطهركم تطهيراً فآخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم فضل الكساء فكساهم به  
ثم أخرج يده قالوا بها إلى السماء فقال اللهم هؤلاء أهليتي وخاصتي  
فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً فادخلت رسي فقلت أنا منكم  
يا رسول الله فقال إنك على خير إنك على خير ومنهم ما روى الثعلبي وانطهراني و  
أحمد بن حنبل عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الآية في خمسة في علي وحسن وحسين وفاطمة إنما يريد الله ليذهب  
عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً وفي صحيح أبي داود وهو  
كتاب السنن وهو كما قال عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يربط فاطمة  
عليها السلام إذا خرج إلى صلوة الفجر لما نزلت قريبا من ستة أشهر نقيلاً  
انصلوا يا أهل البيت إنما يريد الآية قوله قلنا لو كان الخندق تحت الآية  
وردت على طريق الالتفات من الأثر وإسم النبي وسائر إلى العباء ولا كان  
الواجب علام الواجب على ذكر الضمير ولا يجد التغليب أيضاً الكثرة لا نزوح  
كما قيل مع مخالفة الأخبار المر بوجه على أنه لا يكون الآية على تقدير اشتراك

الا انهم معذبل يكون كلاما فاسدا وما توهم كون كلامهم مغسول ذولا  
 على تقدير خروجه من عنده فلعدهم معرفة بايات كتاب الله فانها نزلت في  
 بعضها في شأن بعض اخرى في شأن اخر وذلك لا يطالع عليه الا من كان متفكرا  
 علم التفسير كل متعصب ايضا الاستدلال بسيا الاية على دحوطن لا يتم عندنا  
 لان جامع القرآن كان خائبا كيف دلالة رواية المسلم على كون الشيخين عاقلين  
 خائنين واضحة فكذا الثالث المستلزم الفرق الخرق وايضا كيف يجوز العاقل  
 دخول مثل عايشة المحاربة مع امام الزمان في اية التطهير مع ان من لم يعرف  
 امام زمانه مات ميتة جاهلية واني رحيل عظم منه على انه قد اعترفنا بحججه  
 في الصواعق وغيره من علماء التفسير الذين هم كانوا اعلم من هذا لنا صلبها  
 في اهل البيت قوله اما الحديث الاول الخ كل عاقل يصف يعرف ان قوله على  
 مكانك وانت على خير عدم ادخالها في الكساء صريح في اخراجها عن اهل البيت  
 وان كان محادله ومكابرة كيف ولو كانت ام سلمة فيهم لقال وانت من اهل البيت  
 لان بقول وانت على خير والمخالف للروايات المزبورة ولاها لو كانت اخلة  
 لما احتاجت الى قولها وانما هم قوله اما الحديث الثاني الخ انت تعلم اللفظة  
 من مع من لا نزواج لا يدل عليه الخير يقدم من الدلالات فالقول به مثل قول  
 اهل الكتاب كانوا يكتبون الكتاب بايديهم ثم يقولون هذا عند الله ليشره وابه  
 ثنا قليلا وخبركم بعد التسليم لا يليق بان يعارضوا الاخبار الصحيحة الصريحة  
 المروية من طريق الجانبين قوله وقلنا ثانيا الخ قد مر ان ارادة الله واجب  
 الوقوع مع مخالفتهم مقام فانه مقام المدح والمزوم كون تلك التاكيدات

الكثيرة لغوا والعدم استجابه الدعاء على انه ينهض منه اساس مدح  
 الانرواج اللائي يزعمون خوطن فيه فهو مصداق يحزون بقوتهم بايديهم  
 وايدى المومنين فليضحك قليلا وليبك كثيرا قوله والثالث الى القول  
 بجملة من عن الكبار والصغار عمدا وسهوا كما هو حال اول الالية مع القوا  
 بخطايرهم في الاجتهاد خرق للاجماع المركبة انكم تستدلون على عدم جواز  
 الخطاء على جميع الالية بقوله صلا يحقق امتة على الضلال مع ان الخطاء الاجماع  
 ليس ضلالا فاما هو جوابكم فهو جوابنا قوله بل الحق الخ فيه اولا ان جناب  
 الحسن الحسين كانا حين نزول الالية طفلين فلا يتصور ما يقول فيه  
 ثانيا ان التحليل لذهني كاف فيه وما ذكرنا من ناشئ من عدم اشبه بمجاورة  
 العرب يقولون اذهب الله منك كل مرض مع عدم حصول المرض بالفعل  
 وكذا ادعاء النبي باذهاب الرخص ومن هذا الباب قوله تعربا حكم بالحق  
 ومنه قول ابراهيم ولا تخزنه يوم يبعثون فانه لا يدل على جواز خزي  
 الانبياء قوله ولا يبعد ان يقال الخ هذا بعيد كل البعد فان احدا من  
 المفسرين لم يقل به مع انه صرح الالية عن الظاهر من غير قرينة لا يقتضيه بشانه  
 قوله اما اولا الخ فيه اولا ان كون الحديث ظاهريا ممنوعا هو من  
 المتواترات بالغة فانه رواه بطرق متعددة واسناد مختلفة اكثر علماء الجمع  
 والمفسرين وثانيا انك ايها الخفي تعمل على القياسات الظنية و  
 الاستحسانات الواهية ولا تقول ان الظن لا يخفى عن الحق شيئا ونقول  
 هي هيا به ولم تقولون ما لا تفعلون كبر مقتا عند الله ان تقولوا ما لا تفعلون

والاجماع اجمع على خلافه ممنوع ولو سلمنا اجماع اهل السنة فلا يزيد  
على اجماع السقيفة والشورى فكما انه مردود فكذلك هذا البيت شعر  
كيف نبعد الاجماع مع مخالفة الامامية وقد اعترف سابقا ان العصمة  
يختص باجماع كل الامة والنعمة ما قبل درغور حافظنا شدا قوله وامانا  
قد عرفت ان ارادة الله واحبا للواقع والآية تزلت في مقام المدح بالاجماع  
مع ان الارادة التشريعية عاقبة في حق كل احد قوله وامانا ثالثا الخ اعمانه  
لما ثبت نزولها في شأن اهل البيت ودعاء صر لظهيرهم وعلم ايضا  
ان دعاءه مستجاب فيحكم بعصمتهم لا محالة ولا يمكن الاضنا في جاحه  
كيف وقد عرفت ان مغفرة الذنوب لا يمكن ارادتها ههنا لكون الحسين  
غير مكلفين قوله وقد يتسكون الخ اقول قد تواتر عن النبي قال  
اني تارك فيكم الثقلين ان تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي كما يلى الله وعترته  
ان يفتر فاحتمى بذلك على البعض تواترا بالمعنى فانه يتفاوت ليسير مروي في كتب  
جميع كثير وجم غفير من المخالفين فقد رواه احمد بن حنبل بطرق عديدة  
وكذا مسلم مروى في صحيحه بسنده عن يزيد بن ارقم قال قال رسول الله  
يومافينا خطيبا بماء يدعى حجا بين مكة والمدينة فحمد الله واشنى عليه ووعظ  
وذكر ثم قال لا ايمان بالناس انما اذا بشر يوشك ان ياتي رسول في حجة  
وانا تارك فيكم الثقلين اولهما كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا  
بكتاب الله واستمسكوا به فحث على كتاب الله ورغب فيه  
ثم قال واهليته اذكرهم الله في اهليته اذكرهم الله في اهليته وروى

الترمذي عن جابر قال رايت رسول الله ص في حجة يوم عرفه وهو على  
 ناقه القصواء يخطب فيمعه يقول ايها الناس اني تركت فيكم ما ان اخذتم به  
 بن تضلوا كتاب الله وعترته اهل بيته وايضا روى الترمذي عن  
 زيد بن ارقم قال قال رسول الله ص اني تارك فيكم ما ان تمسكتم به لن  
 تضلوا بعد احدكم اعظم من الاخر كتاب الله جبل ممدود من السماء الى الارض  
 وعترته اهل بيته لن يفترقا حتى يردا على الحوض وهذه الاخبار الصحيحة صريحة  
 في وجوب العمل على مقتضى كتاب الله واقوال لعترته وامامات قوة به من  
 ان المراد من هذا وجوب العمل على الكتاب تعظيم العترة وتكريمهم فهو واه  
 اما اوله فلان قوله ما ان تمسكتم به صريح في انه لا بد من التمسك بالقرآن  
 والعترة جميعا ولا معنى للتمسك بالعترة لا العمل بها لول كلامهم وثانيا لان  
 مراد الاحاديث المزبورة التسوية بين الكتاب والعترة وهذا المعنى الذي لم يبدعه  
 ليس دليل عليه الخبر بخبر الدلائل كما لا يخفى وبالتاكيد القول به دال  
 على سخافة العقل واخره انما لم يمتد فانهم ظلموا ال محمد واهل بيته وغضبوا  
 حقوقهم وآثامهم انما اهل البيت والظلم والظلم في الخلافة  
 حيث فكت البيعة الخديوية وغضب الخلافة مع اعترافه بعدم  
 استحقاقه كما اشتهر وزيد في كتب المحققين من قوله اقبلوني اقبلوني  
 لست بخيركم وعلى فيكم وغضب فلان واذا فاطمة عرجة تاذت عنه ولم  
 تتكلم حتى ماتت كما في صحيح البخاري وغيره من الظلم والجور والتشاور والتنكر  
 مع اهل البيت حتى ان ما فعله عائشة ومعوية وطليحة مع اهل البيت

من الشمس بين من الأصغر قد اعترفنا وتوهم المشاجرات والمحاربات جبال الجاه  
 والرواية منارح المقاصد كيف غفلوا عن مثل هذا الحديث ألا ان يقول المراد  
 تعظيمهم التعظيم الظاهر لا الباطن وربك كفو قائله ح ورايعا فلانه على  
 تقدير التسليم ايضا يلى على المطلوب لان وجوب تعظيمهم على الاطلاق ينافي  
 عدم عصمتهم فانه متى حثا للخطاء او الذنب عنهم وجب دعم وتركهم  
 ومخالفتهم لوجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ورحم اين يبقى المكرم و  
 الامتثال قول وايضا انه يخفف فان كل متواتر بالمعنى يكون الفاظه مختلفة  
 لكن المعنى لا يتغير فما اجمله بالمعارف الدينية قوله ثم انه لهذا غاية الاعتقاد  
 والاعتساف فانه رواه غير واحد من الرواة الثقات كحمر غيرة وهو موجود في  
 صحاحهم وغيرها بطرق متعددة ومع ذلك يكشف قتل الحياء عن وجهه  
 ويقول انه خبر الواحد لا يستطيع معارضة القاطع ولدت ادراكى قاطع  
 ذكره حتى لا يعارضه ذلك وقد قطعنا اثار القوم الظالمين وسيعلم الذين  
 ظلموا انهم سقاي ينقلبون قوله ثم ان الخوفية او لا ان راويه ليس يزيد بن ارقم  
 فقط بل رواه جابر وغيره من عاظم الصحابة حيث بلغ مبلغ النوازل على تفسير  
 يزيد بن ارقم العشرة بمن حرم عليهم الصدقة خبر الواحد لا يعبد بسم الله  
 اعجب حال هذا الناصب محيل المتواتر من الاحاد ثم جعل بالاحاد وثانيا اذكي  
 عرفت ان المراد من اهل البيت اهل العباء ولايتهم المعصومون وكيف  
 يدخل فيه من يجوز عليه الخطاء فان النبي يستحيل ان يامر باتباع جائز الخطاء  
 والثالث على تقدير التسليم انه وان دخل في اهل البيت غيرهم لكن ليس المراد

وهذا الحديث غيرهم لما عرفت وراعيان هذا الحايث سرق العبارة ولما  
 يذكرها بتمامها فإنه في آخر رواية رواها مسلم هكذا قال حصين <sup>اهلبية</sup> ومن  
 يازيد ليس بسنة من اهلبية فقال النساعة من اهلبية هكذا اهلبية من الصدقة  
 بعدة وهو صريح في ان الانزواج ليست داخلية في اهل البيت مع أنه قال  
 هذا الناصب خولهم فيهم فيما سبق اما ما قال صاحب المسلم من انه قيل لا فائدة في  
 الاجماع فالجواب عنه انه لا ريب في ان قول واحد من اهل البيت اذا تنازروا قولهم لجمع  
 واحد انما يذكر هذه المسئلة ارجاءا للخالعين حيث منعت اجماعهم مع  
 المالك امامهم زعم اجعية جاع اهل المدينة وبعضهم قال باجماع الشيخين واخرون  
 باجماع الثلاثة فثبتنا ان اجماعهم حجة وايضا هذا تنزيها لنا بعد تسليم جواز الاجماع <sup>عليهم</sup>  
 مما شاة مع النواصب ما ذكره صاحب المسلم في الجواب فردود عندنا ايضا فانه اذا  
 بالتوازي قول واحد منهم قطعاً فمثل قولهم جميعا انما قولهم من ههنا الخ  
 فهو ناش من التفاق فانه طعن على الاسلام وكلامهم الله لتناقض ايات التنزيه  
 مع ايات التشبيه وغيرها والحال ان اختلاف الاخبار وجوها وحال  
 من التقية والعموم والخصوص والاطلاق والتقييد ووهم الراوي خطأ  
 ودقة المعنى وكونه متشابهاً الى غير ذلك قوله بما يضعك عليه الصبيان آله  
 صدق الله العظيم ان الذين اخرجوا كانوا من الذين امنوا فيمكن وسنتبت  
 ان التقية في محلها من سنن المرسلين ونصحاك على طاعة ممتقضة قوله نعم فالجواب  
 الذين امنوا من الكفار فيمكن فنقول قد عرفت ان البيضاوي اعترف  
 بان موسى عليه السلام كان يعيش في قومه بلاتقيه ويدل عليه ما قوله نعم لانفقوا

بأيدىكم التي تملكه ثم مما يدل على ثقة سيده لا براء اختفاءه في الغار وهرجه  
 من أيدى الأشرار وعدم حربه من الكفار إلا أن يستثنى بمصاحبه صاحب  
 الغار الذي لم يحصل له إلا الغلاء ومنه أنه قال لليضاوي في ذيل تفسير قوله  
 فاصدع بما تؤمر ما حاصله أنه روى أن نزلت بعد ثلث سنين من البعثة  
 وكان صفى تلك السنين مخفياً أمر النبوة إلى أن أمر الله بإظهاره وفي الرواية  
 الدريئة عن أبي عبيد بن عبد الله بن مسعود ما زال النبي مستغيباً حتى نزلت  
 فاصدع بما تؤمر فجهوه أصحابه وطراوى في صحاحهم أنه صرح أن لعائشه لو لا  
 قولك حديثي شوا عهد بالجاهلية وفي رواية حديثي عهد بالكفر وفي أخرى  
 حديثي عهد بالشرك وإحافان ينكر قولهم كهر ببيت هدم وأدخلت فيه  
 ما أخرج منه والدة بئلا أرض وحجبت له بابين بأبشرفيا وبأب عزميا  
 فبلغت به لساس براهيم إلى غير ذلك من الأحبار من شاء التفصيل فقلبه  
 بكتاب حسا الأسلاك أو ملاد الإسلام من عصنفات جناب والذي العلام دام الله  
 إذا داته قوله فإى فرق إلى قوله قريب من الكفر أقول كافرهم أبكش خندا  
 لقد ظهر من هذا القول أنه عامل على قياس الجيفة حقا حيث فأس تبع الخنا  
 على نفسه ساير الناس فانظروا يا أولى الألباب إلى عداوة من أهل البيت  
 كيف يروى أصحابه عن النبي أنه قال علماء عاصمة كانباء بنى إسرائيل ولا يرفع  
 ذلك الغبر يكون أهل البيت مثلهم بالجملة مذهب كمامية أن إمامة أهل البيت  
 أفضل من الأنبياء السابقين وقد أثبت هذه العقيدة في حسام الأسلاك  
 بآتم لسطو تفصيل ونذكر يسيرا من الأدلة فنقول منها حديث الواخامة

الذي في آخره سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لعلي أنت أخى في الدنيا والآخرة  
 ومنها آية المباحلة الناصية على كون علي نفس النبي وما رواه الترمذي  
 انه قال ن عليا مني وانا مني وحدث الطبرقي رواية الشافعي ابن المغازي  
 على مني مثل راسه من عيني وكذا الروايات الدالة على امامه الامام الثاني عشر  
 صاحب العصر تقدمه على عيسى بن مريم الى غير ذلك قوله فلو افتراء عليهم لمع العجب  
 كل العجب ان لا يكون القول بخطائهم افتراء ويكون القول بعصمتهم افتراء  
 وبأهيك في جوابه لعن الله على الكاذبين وهذا اخرها اريدنا ايراد في  
 النقص على هذا الناصب الله الحمد ولا خراوصنا الله على نبيه واهل بيته  
 اجمعين صلوة دائمة بأمية له يوم الدين

